

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



2019

مناخ الاستثمار في الدول العربية

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



تأسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وهي حاصلة على تصنيف مرتفع من قبل ستاندرز أند بورز العالمية وللسنة الثانية عشرة على التوالي، كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.

تعمل المؤسسة على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب.
- تعزيز ودعم الصادرات العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمصدرين العرب.
- دعم التجارة العربية المحلية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية للمبيعات المحلية.
- دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمؤسسات المالية والموردين غير العرب عند تمويل أو توريد المدخلات الأساسية، البضائع الرأسمالية، السلع الاستراتيجية ومثيلها من السلع والخدمات التنموية للدول العربية.
- إعداد البحوث والدراسات المتخصصة والمتعلقة بمناخ الاستثمار وتشجيع الصادرات والتعريف بصناعة الضمان والقيام بتقديم الدعم التقني لوكالات ترويج الاستثمار في الدول العربية، وتعزيز التعاون والتكامل مع المنظمات العربية والدولية النشطة في مجال تشجيع الاستثمار.

عن المؤسسة



المقر الدائم للمنظمات العربية
ص.ب 23568 – الصفاة 13096
دولة الكويت

1974/4/1	تاريخ التأسيس
1975/4/1	تاريخ المباشرة
السيد/ عبد الله أحمد الصبيح	المدير العام
300 مليون دولار أمريكي	رأس المال المدفوع
169 مليون دولار أمريكي	الاحتياطي
"AA-، مستقر" من قبل وكالة ستاندرز أند بورز للتصنيف الائتماني	التصنيف الائتماني
17.7 مليار دولار أمريكي	القيمة التراكمية لعمليات الضمان 2018-12-31
<ul style="list-style-type: none"> • مجلس المساهمين • مجلس الإدارة • المدير العام 	أجهزة المؤسسة
كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر	الدول الأعضاء
<ul style="list-style-type: none"> • الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي • صندوق النقد العربي • المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا • الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي 	المؤسسات المالية (المساهمة في رأسمال المؤسسة)

المحتويات



5 افتتاحية التقرير

6 الملخص التنفيذي

11 الجزء الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في سياق العولمة

22 الجزء الثاني : جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر

46 الجزء الثالث : جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر.. الملامح القطرية

97 الجزء الرابع : منهجية قياس الاستثمار الأجنبي المباشر... من آلية ميزان المدفوعات إلى المسح المنسق





الإفتاحية

التقرير السنوي الرابع والثلاثون لمناخ الاستثمار

ولتجاوز العقبات المتمثلة في نقص المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والحديثة حول الاستثمار ومكوناته ومصادره واتجاهاته القطاعية.

وبهذه المناسبة، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمختلف الجهات العربية المتعاونة مع المؤسسة في مجال تبادل البيانات والمعلومات التي تتباين حسب درجة شمولها وحدانتها ودقتها من دولة لأخرى، وأدعو جميع الجهات العربية لتعزيز جهودها في مجال تطوير وتحديث قواعد بياناتها وفق المعايير الدولية، كما أشكر فريق عمل إدارة البحوث والمخاطر القطرية القائم على إعداد التقرير وكل من ساهم من الإدارات الأخرى في تقديم الدعم الإداري والفني لإنجاز التقرير.

وتأمل إدارة المؤسسة أن يسهم هذا التقرير، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة وبقية أنشطة المؤسسة، في وضع أسس موضوعية متينة لجذب المزيد من التدفقات الرأسمالية، وترحب المؤسسة بأي مساهمات أو آراء من شأنها تطوير محتوى التقرير وتعزيز دورها في دعم التدفقات التجارية والرأسمالية الأجنبية والبيئية في المنطقة العربية.

والله نسأل أن يؤدي هذا التقرير رسالته وأن يبلغ بالعمل غايته.

عبد الله أحمد الصباح

المدير العام

في إطار حرص المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادات (ضمان) على ممارسة دورها الرامي لنشر المعرفة ورصد التطورات بشأن مناخ الاستثمار في الدول العربية، من أجل دعم جهود حكومات المنطقة باتجاه تحسين جاذبية دولها للاستثمارات الأجنبية الأكثر مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقدم المؤسسة لدولها الأعضاء التقرير السنوي الرابع والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019.

ويتضمن التقرير عرضاً وتحليلاً للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية، وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المكونة لـ"مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار" والمفسرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص .

ويرصد تقرير هذا العام تطورات مناخ الاستثمار في 109 دول منها 16 دولة عربية تمثل في مجموعها نحو 97% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دول العالم ونحو 95% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2018.

وقد تواصل اعتماد المؤسسة على أهم مصادر البيانات والمعلومات الدولية المنشورة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية كبديل عندما يتعذر حصول المؤسسة على البيانات المطلوبة من المصادر الوطنية في الوقت المناسب، وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية

الملخص التنفيذي

في المقابل تراجعت بحدّة التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 26.7 % إلى 557 مليار دولار عام 2018 لتمثل 42.9 % من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة الهبوط الكبير في التدفقات الواردة إلى أوروبا بنسبة 55.2 % إلى 172 مليار دولار.

وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسية ودورها على صعيد الاستثمار رصد التقرير ارتفاعاً بمعدل 5.3 % في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم إلى 110.5 تريليونات دولار بنهاية عام 2018، كما ارتفعت مبيعاتها إلى 27.3 تريليون دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها بمعدل 3.2 % إلى 75.9 مليون عامل.

وعلى صعيد الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد ارتفع بمقدار 108 مليارات دولار وبنسبة 6.4 % إلى 1779 مليار دولار عام 2018، كما استقر معدل هذا العائد عند 7 % على أرصدة الاستثمارات لنفس العام.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم خلال عام 2018

أما على صعيد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في العالم فتشير قاعدة بيانات "أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر" FDI Markets، إلى أن عام 2018 شهد قيام نحو 11593 شركة بإطلاق نحو 20615 مشروعاً جديداً في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بنحو 1.1 تريليون دولار بمتوسط 52.3 مليون دولار لكل مشروع. وقد ساهمت تلك المشاريع في توفير أكثر من 2.9 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 142 وظيفة من كل مشروع.

يتضمن التقرير السنوي الرابع والثلاثون لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019، عرضاً وتحليلاً للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع استعراض لعناصر جاذبيتها لتلك الاستثمارات وفق مجموعة من المتغيرات المفسرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص. وقد تواصل في تقرير هذا العام الاعتماد على "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار" مع استقرار عدد الدول التي يغطيها المؤشر عند 109 دول والتي تمثل في مجموعها نحو 97 % من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دول العالم، ونحو 95 % من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2018.

الجزء الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في سياق العولمة

الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2018

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم تراجعها بنسبة 13.4 %، إلى 1297 مليار دولار وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بنسبة 17.6 % إلى 816 مليار دولار. كما تراجعت تقديرات أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول العالم بمعدل 1.1 % لتبلغ 32,272 مليار دولار بنهاية عاماً 2018.

وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية بمعدل 2.2 % إلى 706 مليارات دولار، وقفزت حصتها من التدفقات العالمية لتبلغ 54.4 %.

المنطقة لعام 2018 بقيمة 19.2 مليار دولار وبنسبة 23.1% من الإجمالي تلتها فرنسا بقيمة 15.4 مليار دولار وبحصة بلغت 18.45% ثم هونغ كونغ بأكثر من 6.9 مليارات دولار وبحصة بلغت 8.3%.

واستحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 635 مشروعاً جديداً عام 2018 تخص 525 شركة وبتكلفة استثمارية نحو 51.6 مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع أكثر من 60 ألف فرصة عمل جديدة. وقد استحوذت الإمارات على 43.2% من تلك المشاريع.

مشاريع الاستثمار العربي البيني الجديدة لعام 2018

وفق بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDIMarkets)، شهد عام 2018 قيام 103 شركات عربية بإنشاء 173 مشروعاً جديداً في المنطقة خارج حدود دولها. وقدرت التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع بنحو 26.4 مليار دولار حيث وفرت 32196 فرصة عمل جديدة.

تصدرت سلطنة عمان قائمة الدول العربية باستحواذها على 58.4% من إجمالي الاستثمارات تلتها مصر بحصة 16.3% ثم السعودية بحصة 10.9%.

ويعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشاريع العربية البينية لعام 2018 حيث حظي بحصة تبلغ نحو 63.6% من إجمالي تكلفة المشاريع، تلاه قطاع الفحم والنفط والغاز بحصة 12.6% ثم قطاع الغذاء والتبغ بحصة 9.3%.

حسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2018 تصدرت الإمارات من حيث التكلفة الاستثمارية بحصة بلغت 73% من الإجمالي تلتها الكويت بحصة 10.2% ثم السعودية 10%.

الجزء الثاني: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار هو مقياس مركب يوضح مدى توافر إمكانات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 56 متغيراً في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. وبناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ بحسب القيم الأعلى للدرجات.

تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعام 2018

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعها ولكن بنسبة طفيفة بلغت 0.34% من 31.3 مليار دولار عام 2017 إلى 31.2 مليار دولار عام 2018.

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.4% من الإجمالي العالمي البالغ 1297 مليار دولار، و 4.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 706 مليارات دولار. وقد تواصل خلال العام 2018 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر وسلطنة عمان على نحو 68.5% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية. وتصدرت الإمارات بنحو 10.4 مليارات دولار وبحصة 33.3%، تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة 6.8 مليارات دولار وبحصة 21.8%، كما جاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 4.2 مليارات دولار وبنسبة 13.4% من الإجمالي العربي.

وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعاً بمعدل 3.4% لتبلغ 889.4 مليار دولار عام 2018، ومثلت الأرصدة الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.8% من الإجمالي العالمي البالغ 32.3 تريليون دولار عام 2018. وشأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.8% من الإجمالي.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2018

شهد عام 2018 إنشاء 876 مشروعاً استثمارياً أجنبياً جديداً في الدول العربية بانخفاض 56 مشروعاً عن 2017، وتخص تلك المشاريع 701 شركة. وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بأكثر من 83.5 مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع أكثر من 134 ألفاً و200 فرصة عمل.

وقد حلت سلطنة عمان في مقدمة الدول المستقبلية لمشاريع الاستثمار الأجنبي لعام 2018 بقيمة 19.6 مليار دولار تمثل 23.5% من الإجمالي تلتها السعودية بقيمة 15.5 مليار دولار وبحصة بلغت 18.6% ثم الإمارات بقيمة 14.1 مليار دولار وبحصة 16.9%.

وفي المقابل تصدرت الإمارات قائمة أهم المستثمرين في

بين هذا المتغير وبقيّة المؤشرات الستة ضمن المؤشر وهي: 1- كفاءة أداء التخليص الجمركي، 2- كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، 3- أداء الشحن الدولي، 4- جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، 5- تتبع وتعقب الأداء، 6- زمن إنجاز الإجراءات.

4. مؤشر اقتصاديات التكتل: تم إلغاء مكون عدد الشركات المتعددة الجنسية العاملة داخل الدولة وإدراج مكون جديد هو عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك لاعتبارات توافر البيانات للدول المدرجة في المؤشر في الوقت المحدد، مع الحفاظ على دقة المكون الجديد في قياس الظاهرة موضع الرصد.

الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية

تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2019 إلى مجموعة الدول العربية تراجعت إلى المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 38.4 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 71، وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي قبل الدول العربية في المرتبة الرابعة، فيما جاءت دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بتقرير عام 2018 انخفضت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في جميع المجموعات العربية. وعلى مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول الخليج (السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، وسلطنة عمان والبحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 49.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2019، حيث حلت (في المرتبة الأولى عربياً وذلك رغم انخفاض أدائها بشكل طفيف مقارنة بعام 2018 كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربياً بقيمة 38.5 نقطة، مع انخفاض أدائها

ولتسهيل العرض واستخلاص النتائج تم توزيع المتغيرات إلى 56 المكونة للمؤشر على 11 مؤشراً فرعياً تضم: استقرار الاقتصاد الكلي، والوساطة المالية والقدرات التمويلية، والبيئة المؤسسية، وبيئة أداء الأعمال، وحجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، والموارد البشرية والطبيعية، وعناصر التكلفة، والأداء اللوجستي، واقتصاديات التكتل، وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي. وفيما يتعلق بمؤشر عام 2019 فقد استقر عدد الدول المدرجة فيه عند 109 دول من مختلف أنحاء العالم من بينها 16 دولة عربية.

وقد شهد مؤشر عام 2019 أربعة تغيرات رئيسية في مكوناته ترتب عليها انخفاض عدد مكوناته من 57 مكوناً إلى 56 مكوناً كمحصلة لما يلي:

1. مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية: تم تغيير جميع مكوناته الثلاثة باعتماد 3 مكونات جديدة تمثل متوسط 6 مؤشرات فرعية لمؤشر التطور المالي الصادرة عن صندوق النقد الدولي وهي: 1- مؤشر العمق المالي (متوسط مؤشري العمق المالي للمؤسسات والأسواق المالية)، 2- مؤشر النفاذ المالي (متوسط مؤشري النفاذ للمؤسسات والأسواق المالية)، 3- مؤشر الكفاءة المالية: (متوسط مؤشر الكفاءة للمؤسسات والأسواق المالية)، وذلك بدلاً من مكوناته الثلاثة السابقة وهي: 1- معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2- الائتمان المحلي الممنوح إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 3- حصة الدولة من مجموع عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم، وذلك لدواعي توافر البيانات لأكثر عدد من الدول وحداتها وتحسين أداء قياس المؤشر للظاهرة موضع الرصد.

2. مؤشر عناصر التكلفة: شهد إلغاء أحد المكونات الأربعة المكونة للمؤشر وهو تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة، واعتماد مكون جديد هو مؤشر أداء التجارة عبر الحدود (أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي) والذي يعتمد على مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء.

3. مؤشر الأداء اللوجستي: تم إلغاء أحد المكونات السبعة للمؤشر وهو جودة البنية التحتية وذلك لوجود ارتباط عالٍ

مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية: تحسن الأداء العربي وتقدمت المنطقة إلى المرتبة الثالثة عالميا كما أزاحت مجموعة دول الخليج مجموعة دول المشرق العربي عن الصدارة عربيا، مع تحسن أداء كل مجموعات الدول العربية.

مؤشر البيئة المؤسسية: استمر أداء الدول العربية متواضعا جدا في المرتبة السادسة عالميا مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية، ومقارنة بعام 2018 تحسن أداء جميع المجموعات العربية فيما عدا دول الخليج.

مؤشر بيئة أداء الأعمال: حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة عالميا بصدارة دول الخليج، ومقارنة بمؤشر عام 2018 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال.

مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه: حلت المنطقة الرابعة عالميا وتصدرت دول الخليج الدول العربية بأداء متوسط بحلولها في المرتبة الأولى وبمعدل يساوي تقريبا المتوسط العالمي، ومقارنة بعام 2018 تحسن أداء دول الخليج والمشرق والمغرب فيما تراجع أداء دول الأداء المنخفض.

مؤشر الموارد البشرية والطبيعية: الأداء العربي جاء قريبا جدا من الأداء العالمي لتحتل المنطقة المرتبة الثالثة عالميا، ومقارنة بعام 2018 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول الأداء المنخفض التي شهدت تحسنا في الأداء.

مؤشر عناصر التكلفة: الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المرتفع أصلا، لتحتل المنطقة المرتبة السادسة، ومقارنة بمؤشر عام 2018 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية.

مؤشر الأداء اللوجستي: بشكل عام جاء متوسط الأداء العربي في المؤشر أقل من متوسط الأداء العالمي البالغ 48.2 نقطة لتحتل المنطقة المرتبة الرابعة عالميا، ومقارنة بمؤشر عام 2018 انخفض أداء جميع المجموعات العربية، فيما ارتفع أداء دول الخليج العربي.

مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: الأداء العربي جاء أقل من المتوسط العالمي، ومقارنة بمؤشر عام 2018 تحسن أداء مجموعتي المغرب العربي والأداء المنخفض فيما تراجع أداء مجموعتي الخليج والمشرق.

مقارنة بمؤشر عام 2018. وجاءت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 38 نقطة ثم حلت أخيرا دول الأداء المنخفض.

مجموعة المتطلبات الأساسية: ويقصد بها المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من جذب الاستثمار ومن دونها قد تكون هناك استحالة في جذب المستثمرين. وتضم المجموعة أربعة مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي: مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر البيئة المؤسسية، وأخيرا مؤشر بيئة أداء الأعمال. وقد تراجعت الدول العربية إلى المرتبة الخامسة على مستوى العالم رغم تحسن قيمة المؤشر.

مجموعة العوامل الكامنة: تركزت هذه المجموعة على العوامل التي يستند لها كبار المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وخصوصا الشركات متعددة الجنسية تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه. وتضم المجموعة 5 مؤشرات وهي: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية، ومؤشر عناصر التكلفة، ومؤشر الأداء اللوجستي وأخيرا مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد استقر ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم في مؤشر عام 2019، كما تحسن أداؤها في المجموعة.

مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية: يقصد بها العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التميز والتقدم التكنولوجي. وتضم المجموعة مؤشرين وهما: مؤشر اقتصادات التكنل، ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي. وعالميا تراجعت الدول العربية مرتبتين إلى المرتبة السادسة وتراجع أداؤها في 2019 مقارنة بعام 2018.

وضع الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية لعام 2019

مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي: شهد الأداء العربي في هذا المؤشر تراجعا كبيرا لتتبع المنطقة في المرتبة السابعة والأخيرة بعد أن كان أداؤها في هذا المؤشر أفضل بكثير من المتوسط العالمي والأفضل مقارنة بالمؤشرات الأحد عشر الأخرى، ويعود ذلك لتراجع أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر فيما عدا دول المشرق العربي.

الجزء الرابع: منهجية قياس الاستثمار الأجنبي المباشر... من آلية ميزان المدفوعات إلى المسح المنسق

في ضوء الإشكاليات التي تواجهها عملية إعداد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بالطرق الصحيحة ينصب تركيز محور التقرير على منهجية رصد وقياس الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لمساعدة الجهات المعنية والباحثين والمتخصصين في إعداد المسوح والإحصاءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي في الدول العربية على اعتماد منهجية موحدة تركز على مرجعية دولية تتمثل في الطبعة السادسة لمرشد ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي. سواء تم إحصاء الإحصاء عبر أولاً: آلية ميزان المدفوعات أو ثانياً المسح المنسق للاستثمار المباشر.

الملحق الإحصائي

رغبة في توسيع دائرة الاستفادة من البيانات والمعلومات والجداول الإحصائية المتنوعة التي تعدها سنوياً لأغراض إنجاز التقرير، تضع المؤسسة تحت تصرف الباحثين ومتخذي القرار والمعنيين بقضايا النمو والتنمية، مجموعة من البيانات الإحصائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وبالمشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة، وبأداء مجموعات الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

لتحميل البيانات بصيغة ملفات إكسل اضغط على صورة غلاف التقرير المعروضة أدناه:



مؤشر اقتصاديات التكتل: جاء أداء المتوسط العربي قريباً من الأداء العالمي في المؤشر إلا أنه جاء أفضل من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة، ومقارنة بمؤشر عام 2018 ارتفع أداء جميع المجموعات في مؤشر اقتصاديات التكتل.

مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي: أداء المتوسط العربي جاء أقل بشكل واضح من متوسط الأداء العالمي، ومقارنة بعام 2018 تراجع أداء جميع المجموعات العربية بنسب متفاوتة.


فجوة جاذبية الدول العربية

تُعبّر فجوة الجاذبية عن التحدي الذي تواجهه الدول العربية من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي. وبلغت فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي، كمجموعة جغرافية مرجعية 38.4% عام 2019 وهو مستوى أعلى من مستوى الفجوة الذي تم رصده عام 2018.

ومع رصد وتقييم نتائج المؤشر يتبين أن غالبية الدول العربية تشكو من نقاط ضعف أهمها: العوامل الخارجية الإيجابية ولاسيما انخفاض مستوى التقدم التكنولوجي وارتفاع معدل التضخم ونسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتحديات على مستوى البيئة المؤسسية، وبيئة أداء الأعمال وانغلاق بعض الأسواق، ومستوى رأس المال البشري والأداء اللوجستي.

الجزء الثالث: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: الملامح القطرية

يحتوي هذا الجزء على ملامح الدول العربية التي شملها مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار موزعة على ثلاثة محاور رئيسية، الأول يبرز تطور أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي العام بما في ذلك أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ووضعيات الدولة المعنية في مؤشر ضمان المركب ومؤشراته الفرعية، والثاني يركز على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة وتطورها وتوزيعها القطاعي والجغرافي استناداً لقاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر للفاينانشال تايمز.



الاستثمار الأجنبي المباشر
الوارد إلى الدول العربية في
سياق العولمة

الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2018

كبير نسبيا وبمعدل 3.9% إلى 511.7 مليار دولار عام 2018، فيما قفزت التدفقات الواردة إلى أفريقيا بمعدل 10.9% إلى نحو 46 مليار دولار. في المقابل تراجعت التدفقات الواردة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبية بمعدل 5.6% إلى 146.7 مليار دولار .

في المقابل تراجعت بحدّة التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 26.7% إلى 557 مليار دولار عام 2018 لتمثل 42.9% من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة الهبوط الكبير في التدفقات الواردة إلى أوروبا بنسبة 55.2% إلى 172 مليار دولار وكذلك التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بمعدل 3.5% إلى 291.4 مليار دولار لنفس العام.

أما الدول المتحولة فقد تواصل تراجع التدفقات الواردة إليها أيضا بمعدل 28% خلال العام لتبلغ 34.2 مليار دولار فقط .

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم تراجعها بنسبة 13.4% ، إلى 1297 مليار دولار وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بنسبة 17.6% إلى 816 مليار دولار .

كما تراجعت تقديرات أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم بمعدل 1.1% لتبلغ 32272 مليار دولار بنهاية عام 2018.

وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية بمعدل 2.2% إلى 706 مليارات دولار، ورغم النمو الطفيف في التدفقات إلا أن حصتها من التدفقات العالمية قفزت لتبلغ 54.4% عام 2018 مقارنة بحصة بلغت 46.1% و 34.1% عامي 2017 و 2016 على التوالي.

وقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول الآسيوية بشكل

مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات الأجنبية

بالأسعار الجارية وبالمليار دولار

2018	2017	2016	2015	2005-2007	1990	البيان
1,297	1,497	1,919	2,034	1,414	205	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة
1,014	1,425	1,550	1,683	1,451	244	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة
32,272	32,624	28,243	26,313	14,475	2,196	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة
30,975	32,383	27,621	26,260	15,182	2,255	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة
1,799	1,691	1,553	1,513	1,028	82	الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
6.8%	6.8%	6.8%	6.9%	8.6%	5.3%	معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
1,792	1,661	1,478	1,476	1,102	128	الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
6.4%	6.3%	6.1%	6.3%	9.6%	8.0%	معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
816	694	887	735	729	98	صفقات التملك والاندماج عبر الحدود
27,247	26,580	25,649	26,019	24,621	7,136	مبيعات فروع الشركات الأجنبية
7,257	6,711	5,919	6,002	5,325	1,335	القيمة المضافة من فروع الشركات الأجنبية
110,468	104,915	95,540	91,261	50,747	6,202	إجمالي أصول فروع الشركات الأجنبية
75,897	73,571	70,470	69,533	59,011	28,558	التوظيف عن طريق فروع الشركات الأجنبية (بالآلاف)

المصدر: الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2019

ارتفع بمقدار 108 مليارات دولار وبنسبة 6.4 % إلى 1779 مليار دولار عام 2018، كما استقر معدل هذا العائد عند 7 % على أرصدة الاستثمارات لنفس العام.

كما ارتفع الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بمقدار 131 مليار دولار وبنسبة 7.9 % إلى 1792 مليار دولار عام 2018، كما استقر معدل هذا العائد عند 6 % على أرصدة الاستثمارات لنفس العام.

وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسية ودورها على صعيد الاستثمار فقد رصد التقرير ارتفاعا بمعدل 5.3 % في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم إلى 110.5 تريليونات دولار بنهاية عام 2018، كما ارتفعت مبيعاتها إلى 27.3 تريليون دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها بمعدل 3.2 % إلى 75.9 مليون عامل.

وعلى صعيد الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالمليار دولار

التدفقات الصادرة				التدفقات الواردة				المنطقة
2018	2017	2016	2015	2018	2017	2016	2015	
558.4	925.3	1,105.1	1,243.5	556.9	759.3	1,197.7	1,268.6	الدول المتقدمة
418.4	375.5	579.6	774.9	171.9	384.0	611.7	715.0	أوروبا
-13.1	380.2	359.2	331.8	291.4	302.1	507.8	511.5	أمريكا الشمالية
417.6	461.7	419.9	407.0	706.0	690.6	656.3	728.8	الدول النامية
9.8	13.3	9.5	9.7	45.9	41.4	46.5	56.9	أفريقيا
401.5	411.9	399.1	372.6	511.7	492.7	473.3	514.4	آسيا
341.1	361.7	352.8	324.2	428.2	412.0	387.0	432.0	شرق وجنوب شرق آسيا
271.5	290.8	302.7	255.2	279.5	267.8	270.3	317.8	شرق آسيا
69.6	70.8	50.1	69.0	148.7	144.2	116.8	114.3	جنوب شرق آسيا
11.2	11.5	5.5	7.8	54.2	52.3	54.2	51.2	جنوب آسيا
49.2	38.8	40.8	40.5	29.3	28.4	32.1	31.2	غرب آسيا
6.5	36.4	11.1	24.9	146.7	155.4	135.3	155.9	أمريكا اللاتينية والكاريبي
-0.2	0.1	0.1	-0.1	1.7	1.1	1.1	1.6	أوقيانوسيا
38.2	38.5	25.2	32.1	34.2	47.5	64.7	36.4	الدول المتحوّلة
1,014.2	1,425.4	1,550.1	1,682.6	1,297.2	1,497.4	1,918.7	2,033.8	العالم

المصدر: الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2019

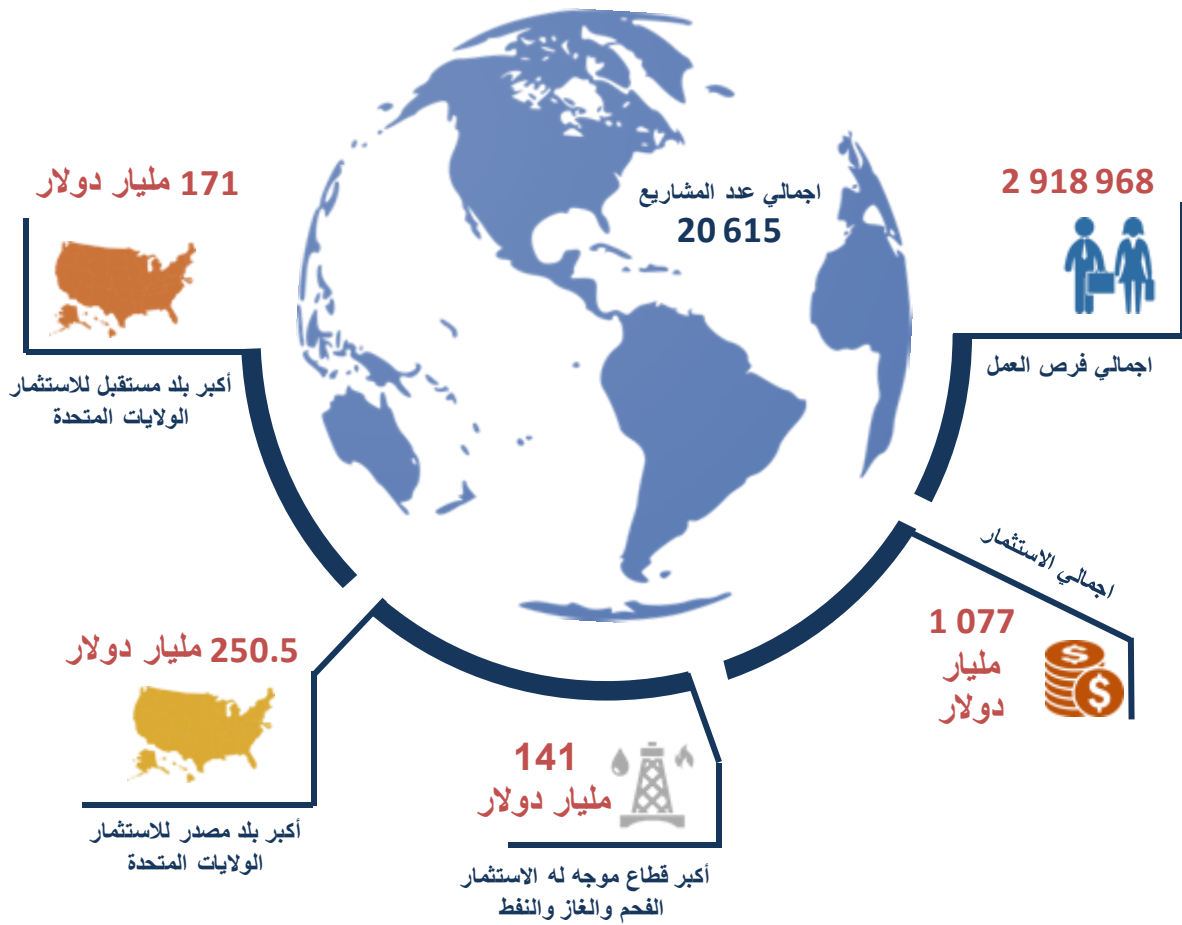
مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم خلال عام 2018

مؤشرات التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشاريع والوظائف التي وفرتها.

أما خلال الفترة ما بين عام 2003 و2018 فقد شهد العالم قيام الشركات العالمية بإطلاق أكثر من 270 ألف مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بأكثر من 14.3 تريليون دولار بمتوسط 53 مليون دولار لكل مشروع، وقد ساهمت تلك المشاريع في توفير أكثر من 40 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 149 وظيفة من كل مشروع.

تشير قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Markets التي أعدها مؤسسة الفايانانشيال تايمز (Financial Times) إلى أن عام 2018 شهد قيام نحو 11,593 شركة بإطلاق نحو 20615 مشروعاً جديداً في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بنحو 1.1 تريليون دولار بمتوسط 52.3 مليون دولار لكل مشروع. وقد ساهمت تلك المشاريع في توفير أكثر من 2.9 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 142 وظيفة من كل مشروع. ومقارنة مع عام 2017 شهد عام 2018 ارتفاعاً في مؤشر عدد المشاريع وعدد الشركات المنفذة لها، كما ارتفعت

نظرة شاملة للمشاريع الاستثمارية الجديدة في العالم لعام 2018



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2018

33.3% ، تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة 6.8 مليارات دولار وبحصة 21.8% ، كما جاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 4.2 مليارات دولار وبنسبة 13.4% من الإجمالي العربي، ثم حل المغرب رابعا بقيمة 3.6 مليارات دولار وبحصة 11.7% ثم السعودية في المرتبة الخامسة بقيمة 3.2 مليارات دولار وبحصة 10.3% من الإجمالي.

وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا بمعدل 3.4% لتبلغ 889.4 مليار دولار عام 2018، ومثلت الأرصدة الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.9% من الإجمالي العالمي البالغ 32.3 تريليون دولار عام 2018.

وشأنها شأن التدفقات، تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.8% من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية . فقد تصدرت السعودية بقيمة 230.8 مليار دولار وبحصة 25.9%، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 140.3 مليار دولار وبحصة 15.8% ، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 116.4 مليار دولار وبنسبة 13.1% من الإجمالي العربي.

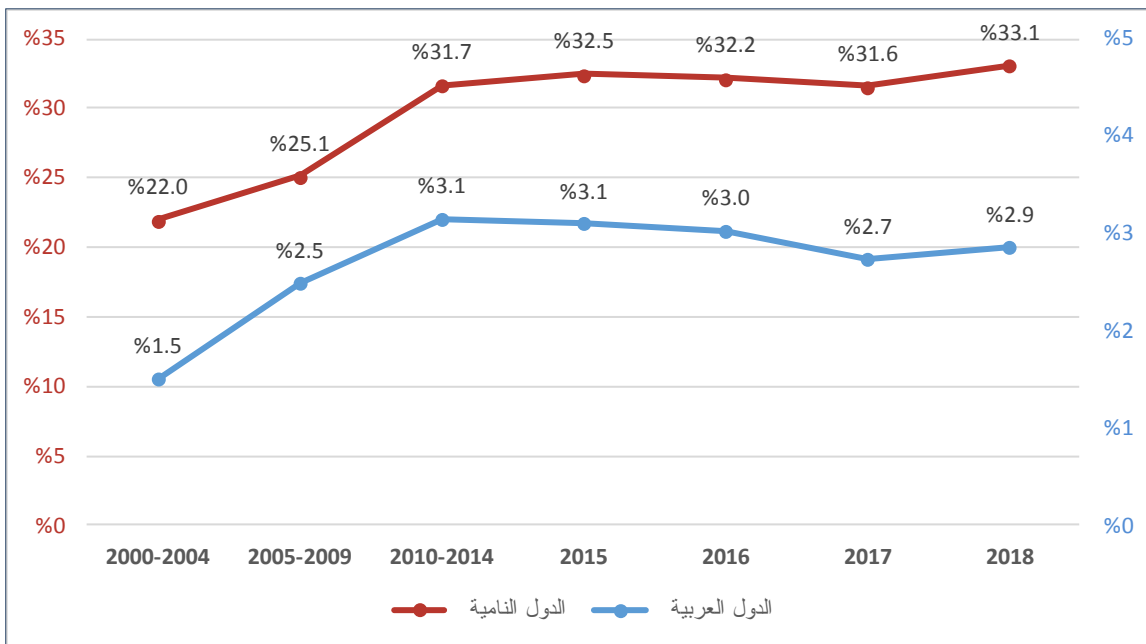
واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعها ولكن بنسبة طفيفة بلغت 0.34% من 31.3 مليار دولار عام 2017 إلى 31.2 مليار دولار عام 2018.

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.4% من الإجمالي العالمي البالغ 1,297 مليار دولار، و4.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 706 مليارات دولار.

وخلال السنوات العشر الأخيرة شهدت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية استقرارا حول مستوى الـ 3% خلال الفترة ما بين عامي 2008 و 2012 قبل أن تتراجع بداية من العام 2013 إلى 1.3 و 1.7% عامي 2015 و 2016 ثم إلى 2.1% عام 2017 قبل أن ترتفع قليلا إلى 2.4% في العام 2018.

وقد تواصل خلال العام 2018 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر وسلطنة عمان على نحو 68.5% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية . وتصدرت الإمارات بنحو 10.4 مليارات دولار وبحصة

نصيب الدول العربية والدول النامية من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم (%)



المصدر: الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2019

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية خلال عام 2018

عام 2009 حتى بلغ 769 مشروعاً عام 2015، وذلك قبل أن يعاود الصعود إلى 876 مشروعاً عام 2018.

وخلال الفترة ما بين عامي 2003 وحتى 2018 تمكنت الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية من الاستثمار في نحو 14 ألف مشروع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو 5.1% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بأكثر من 270 ألف مشروع.

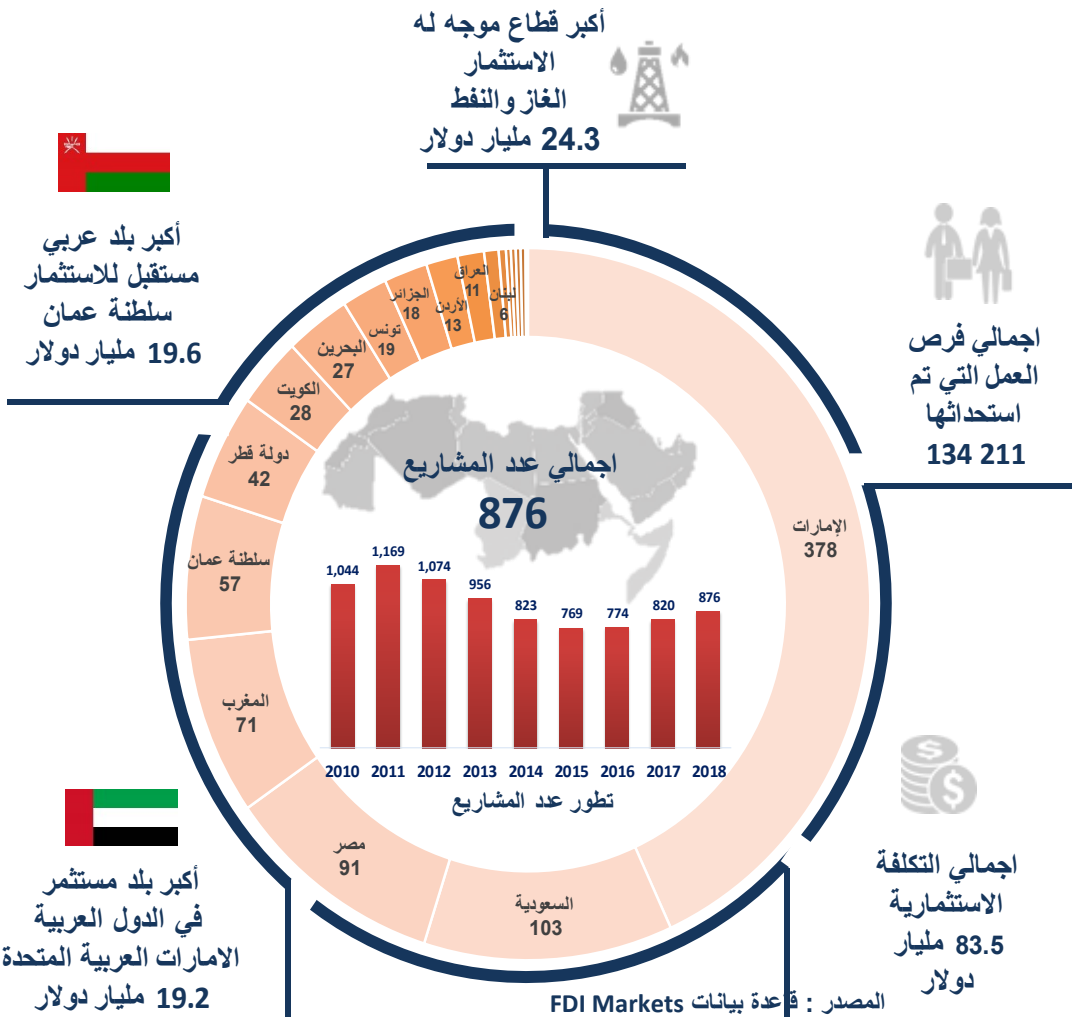
كذلك تم تقدير التكلفة أو النفقات الاستثمارية الإجمالية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2018 بقيمة تزيد على 1.2 تريليون دولار بنسبة 8.4% من الإجمالي العالمي البالغ 14.3 تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشاريع بما يزيد عن مليوني فرصة عمل بنسبة 5% من الإجمالي العالمي البالغ 40.2 مليون فرصة عمل.

شهد عام 2018 إنشاء 876 مشروعاً استثمارياً أجنبياً جديداً في الدول العربية بزيادة 56 مشروعاً عن 2017، وتخص تلك المشاريع 701 شركة. وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بأكثر من 83.5 مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع أكثر من 134.2 ألف فرصة عمل.

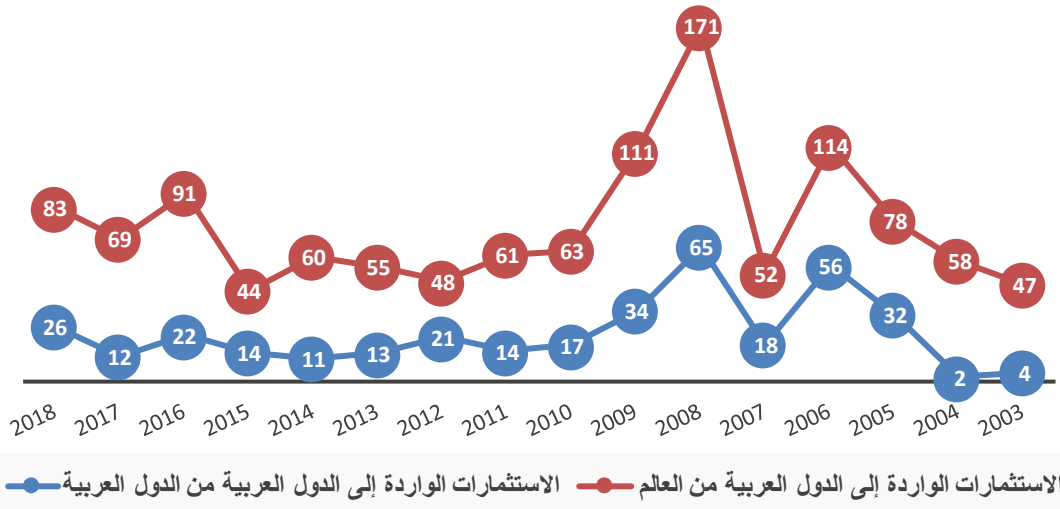
واستحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 635 مشروعاً جديداً عام 2018 تخص 525 شركة وبتكلفة استثمارية نحو 51.6 مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع أكثر من 60 ألف فرصة عمل جديدة. وقد استحوذت الإمارات على 43.2% من عدد تلك المشاريع. كما حلت سلطنة عمان في مقدمة الدول المستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2018 بقيمة 19.6 مليار دولار تمثل 23.5% من الإجمالي، تلتها السعودية بقيمة 15.5 مليار دولار وبحصة بلغت 18.6%، ثم الإمارات بقيمة 14.1 مليار دولار وبحصة 16.9%.

وتصدرت الإمارات قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام 2018 بقيمة 19.2 مليار دولار وبنسبة 23.1% من الإجمالي تلتها فرنسا بقيمة 15.4 مليار دولار وبحصة بلغت 18.45% ثم هونغ كونغ بأكثر من 6.9 مليارات دولار وبحصة بلغت 8.3%.

وتاريخياً ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 460 مشروعاً عام 2003 إلى 1,325 مشروعاً عام 2008 ثم شهد اتجاهها عاماً للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتباراً من



تطور تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الدول العربية (مليار \$)



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية
لعام 2018

الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
سلطنة عمان	57	19,635	10,897	44
السعودية	103	15,537	10,679	92
الإمارات	378	14,130	29,322	353
مصر	91	12,453	32,273	73
الجزائر	18	9,259	10,349	17
المغرب	71	4,485	15,351	66
العراق	11	2,851	1,673	8
البحرين	27	1,426	3,502	25
ليبيا	2	1,023	1,703	2
تونس	19	554	9,657	18
دولة قطر	42	534	3,571	39
الأردن	13	387	1,233	12
الكويت	28	341	2,467	26
جيبوتي	1	220	131	1
الصومال	3	170	448	3
سوريا	2	155	369	2
لبنان	6	147	185	6
فلسطين	2	128	358	2
السودان	2	25	43	2
الإجمالي	876	83,458	134,211	701

المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

مشاريع الاستثمار العربي البنية الجديدة لعام 2018

تكلفة المشاريع البنية الجديدة لعام 2018

قدرت قيمة التكلفة الإجمالية لمشاريع الاستثمارات العربية البنية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2018 بنحو 361.7 مليار دولار وبارتفاع بلغ 26.4 مليار دولار وبنسبة 7.9% مقارنة مع 335.3 مليار دولار بنهاية 2017.

حسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البنية خلال الفترة ما بين عام 2003 و 2018 تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على مشاريع بقيمة 90.9 مليار دولار وبحصة 25.2% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة تلتها السعودية بقيمة 34.8 مليار دولار وبنسبة 9.6% من الإجمالي ثم سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 29.9 مليار دولار وبحصة 8.3%.

حسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البنية خلال الفترة ما بين عام 2003 و 2018 تصدرت الإمارات بقيمة 183.6 مليار دولار وبنسبة 50.8% من الإجمالي تلتها الكويت في المرتبة الثانية بقيمة 43 مليار دولار وبحصة 11.9%، وحلت البحرين في المرتبة الثالثة بقيمة 38.7 مليار دولار وبحصة 10.7%.

استنادا إلى بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتي أعدتها الفاياننشيل تايمز كإحدى قواعد البيانات الأكثر شمولا لتغطية مجمل المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في جميع أنحاء العالم وفي كل القطاعات انطلقا من عام 2003، يمكن استخلاص ما يلي:

• شهد عام 2018 قيام 103 شركات عربية بإنشاء 173 مشروعا جديدا في المنطقة خارج حدود دولها، وقدرت التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع بنحو 26.4 مليار دولار حيث وفرت 32196 فرصة عمل جديدة.

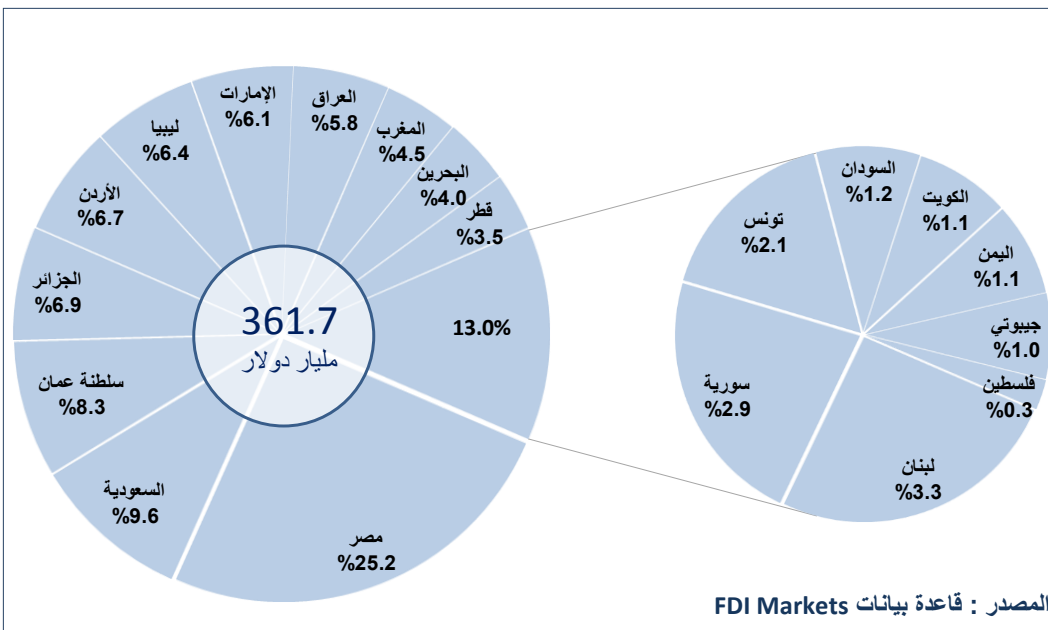
• حسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البنية خلال عام 2018 ، تصدرت سلطنة عمان قائمة الدول العربية باستحواذها على 58.4% من إجمالي الاستثمارات تلتها مصر بحصة 16.3% ثم السعودية بحصة 10.9%.

• حسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البنية خلال عام 2018 تصدرت الإمارات بحصة بلغت 73% من الإجمالي تلتها الكويت بحصة 10.2% ثم السعودية 10%.

• يعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشاريع العربية

البنية لعام 2018 حيث حظي باستثمارات بلغت قيمتها 16.9 مليار دولار وبحصة تبلغ نحو 63.6% من إجمالي تكلفة المشاريع تلاه قطاع الفحم والنفط والغاز بقيمة 3.3 مليارات دولار وبحصة 12.6% ثم قطاع الغذاء والتبغ بقيمة 2.5 مليار دولار وبحصة 9.3% ثم قطاع الطاقة البديلة في المرتبة الرابعة بقيمة 591 مليون دولار وبحصة 2.2%.

توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية البنية حسب الدول المستقبلية ما بين عامي 2003 و 2018



عدد المشاريع البينية الجديدة لعام 2018

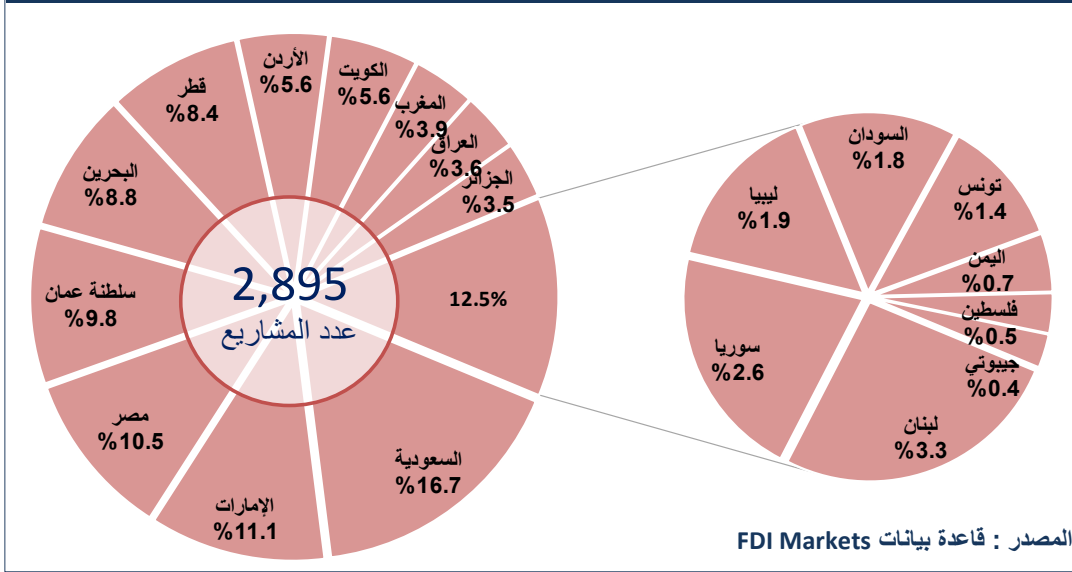
يعد قطاع الخدمات المالية الأهم في استقطابه للمشاريع العربية البينية لعام 2018 بنسبة 15.6% من عدد المشروعات فيما جاء قطاع المنسوجات في المرتبة الثانية بحصة تبلغ نحو 13.9% من إجمالي عدد المشاريع، تلاه قطاع منتجات المستهلك بحصة 13.3%.

وحسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2018 تصدرت السعودية قائمة الدول العربية باستحواذها على 37 مشروعاً تمثل 21.4% من عدد المشاريع تلتها سلطنة عمان بحصة 19.1% ثم مصر بحصة أقل من 16.8%.

أما حسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2018 فقد تصدرت الإمارات بحصة بلغت 51.4% من عدد المشاريع تلتها الكويت ومصر بحصة 8.7% لكل منهما.

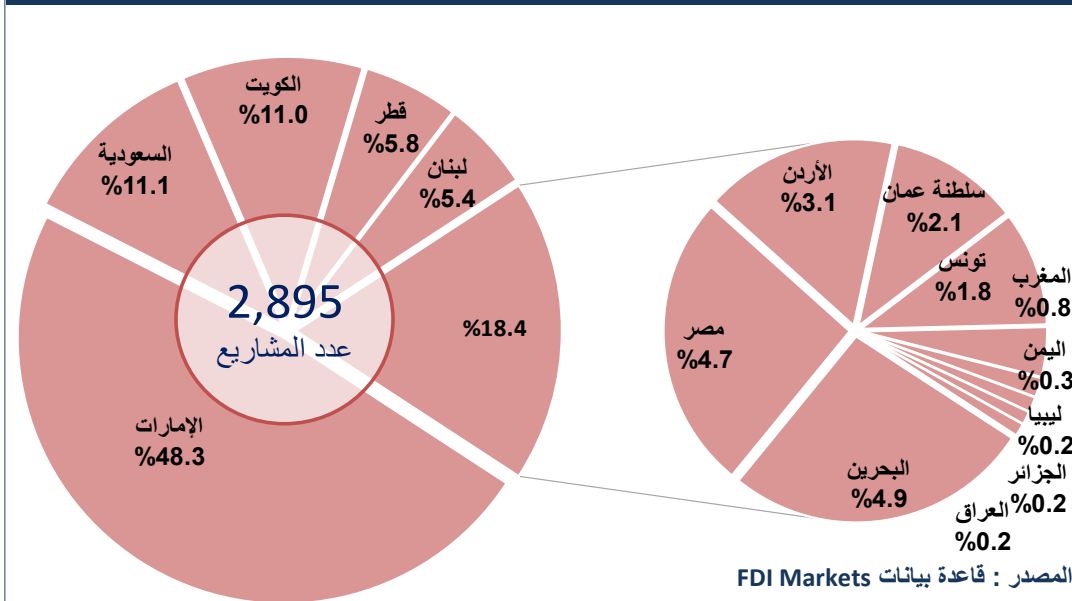
ويقدر عدد مشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2018 بنحو 2895 مشروعاً، وحسب الدول المستقبلية لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال نفس الفترة تصدرت السعودية باستحواذها على 482 مشروعاً وبحصة 16.7% من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية باستحواذها على 319 مشروعاً وبحصة 11.1% ثم مصر في المرتبة الثالثة باستحواذها على 301 مشروع وبحصة 10.5%.

توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشاريع) حسب الدول المستقبلية ما بين عامي 2003 و2018



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (عدد المشاريع) حسب الدول المستثمرة ما بين عامي 2003 و2018



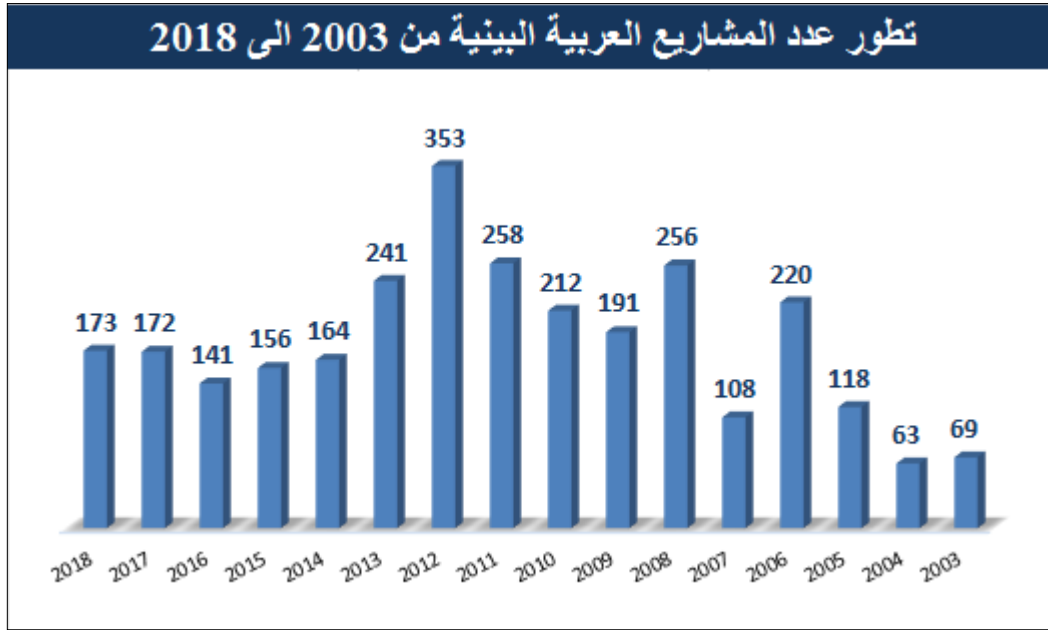
المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

وحسب الدول المصدرة لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2018 تصدرت الإمارات باستحواذها على 1396 مشروعاً وبحصة 48.3% من الإجمالي العربي، تلتها السعودية في المرتبة الثانية باستحواذها على 320 مشروعاً وبحصة 11.1% ثم الكويت في المرتبة الثالثة باستحواذها على 318 مشروعاً وبحصة 11%.

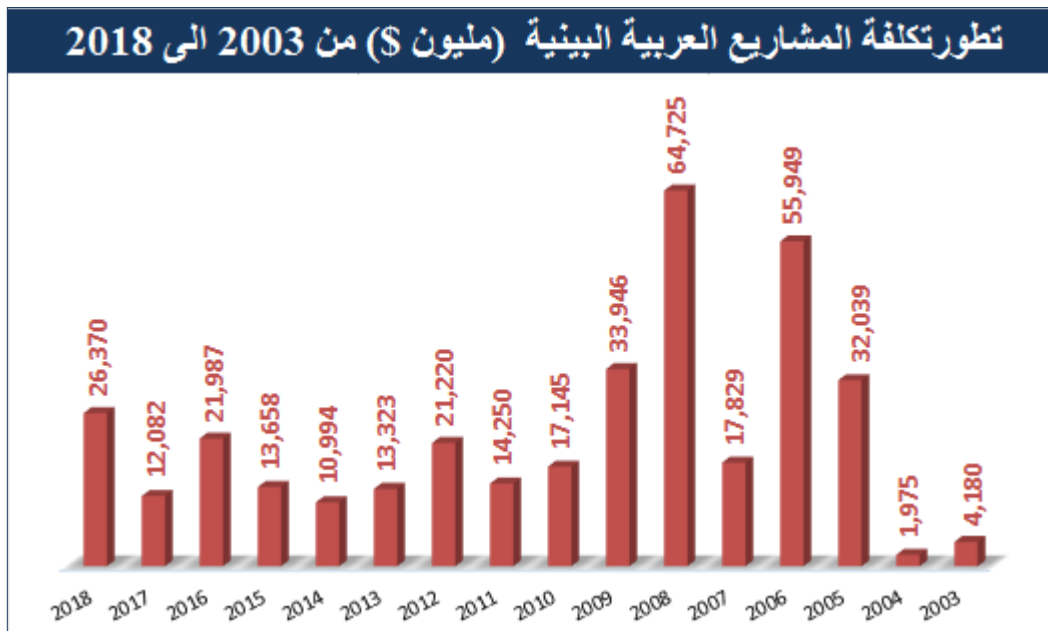
تطور مشاريع الاستثمار العربي البيني

مختلف مؤشرات الاستثمار العربي البيني قبل أن تعاود التراجع عام 2009 ثم تواصل تراجع تكلفة المشروعات حتى عام 2011 متأثرة بتداعيات أحداث المنطقة التي بدأت تأثيراتها في الظهور اعتباراً من عام 2013 واستمرت حتى توقف الاتجاه النزولي اعتباراً من عام 2015 وتواصل حتى عام 2018.

خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2018 شهدت مؤشرات الاستثمارات العربية البينية تذبذباً واضحاً، حيث شهدت مؤشرات عدد الشركات والمشاريع والتكلفة الاستثمارية البينية بين الدول العربية ارتفاعاً من عام 2003 إلى عام 2006 قبل أن تتراجع عام 2007 وكذلك خلال عام 2008 وقبل ظهور نتائج الأزمة المالية العالمية ارتفعت



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

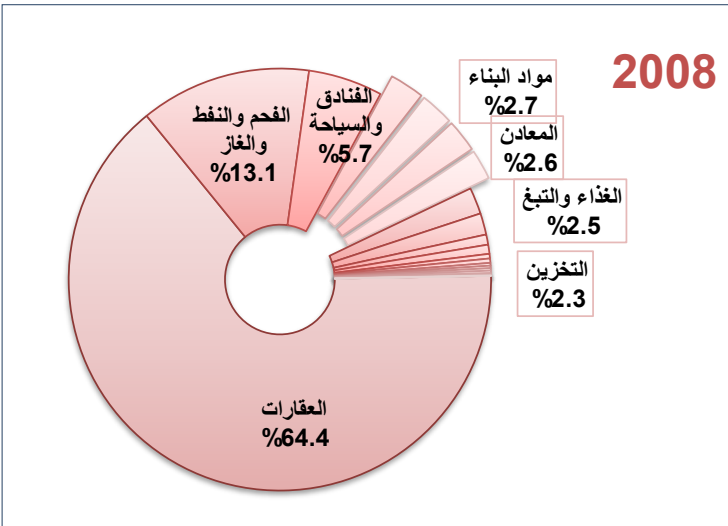
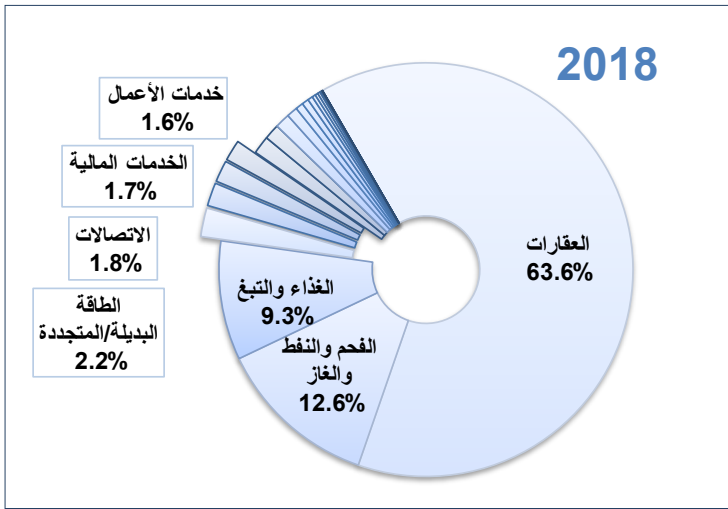


المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

التغير في التوزيع القطاعي

وقد ساهمت الشركات العشر الأكبر من حيث عدد المشاريع بنحو 14% من عدد المشاريع العربية البينية خلال تلك الفترة.

التغير في توزيع الاستثمارات العربية البينية الجديدة حسب القطاعات المستقبلية ما بين عامي 2008 و 2018



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

على صعيد التغير في التوزيع القطاعي خلال العقد الأخير يتضح أن هناك تغيرات في التوزيع القطاعي ما بين عامي 2008 و2018، فحسب عدد المشاريع يلاحظ الارتفاع الواضح للأهمية النسبية لقطاع المنسوجات من صفر% إلى نحو 13.9% ليصبح القطاع الثاني في الأهمية في مقابل تراجع كبير لقطاع الخدمات المالية من 25.4% إلى 15.6%.

وحسب التكلفة الاستثمارية للمشاريع، شهد التوزيع القطاعي للمشاريع البينية العربية تغيرات أيضا ما بين عامي 2008 و2018، حيث استقرت الأهمية النسبية لقطاع العقارات بصورة كبيرة حول 64% وقطاع الفحم والنفط والغاز حولي 13% مقابل تراجع كبير للأهمية النسبية لقطاع الفنادق والسياحة من 6% إلى أقل من 1%.

وخلال الفترة ما بين عامي 2003 و2018 جاءت مجموعة ماجد الفطيم في المرتبة الأولى باستثمارات بلغت نحو 28 مليار دولار في 64 مشروعا ثم جاءت شركة الخليج للتنمية (تعمير) البحرينية كثاني أهم مستثمر في مشاريع الاستثمار العربي البيني بتكلفة استثمارية بلغت 21.6 مليار دولار، تلتها شركة إعمار الإماراتية بقيمة 18 مليار دولار، ثم شركة المعبر الإماراتية بقيمة 11.6 مليار دولار، ثم شركة بروة العقارية القطرية بقيمة 10.9 مليارات دولار.

وقد ساهمت الشركات العشر الأكبر من حيث الاستثمارات بنحو 37% من الاستثمارات العربية البينية خلال تلك الفترة .

فيما يتعلق بعدد المشاريع خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2018 جاءت شركة لاندمارك في المقدمة بـ 91 مشروعا، ثم مجموعة EMKE في المرتبة الثانية بـ 88 مشروعا، ثم مجموعة ماجد الفطيم بـ 64 مشروعا، ثم مجموعة الفطيم بـ 35 مشروعا، ثم شركة إعمار بـ 33 مشروعا، تليها روتانا للفنادق بـ 32 مشروعا، ثم زين للاتصالات بـ 21 مشروعا، وبيت التمويل الكويتي 19 مشروعا، ومجموعة أوراسكوم 18 مشروعا، وأخيرا بنك دبي الإسلامي 17 مشروعا.



جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

بدورها إلى 56 متغيراً كمياً، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث المتوافرة في هذه النسخة من 2016 إلى 2018 وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستوياتها العادية، وقد تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي.

ترتبط جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، تتألف كل مجموعة من عدد من المؤشرات الفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات متعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار.

وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشراً فرعياً تتفرع

التغيرات التي طرأت على مؤشر ضمان عام 2019

شهد مؤشر عام 2019 أربعة تغيرات رئيسية في مكوناته ترتب عليها انخفاض عدد مكوناته من 57 مكوناً إلى 56 مكوناً كمحصلة لما يلي:

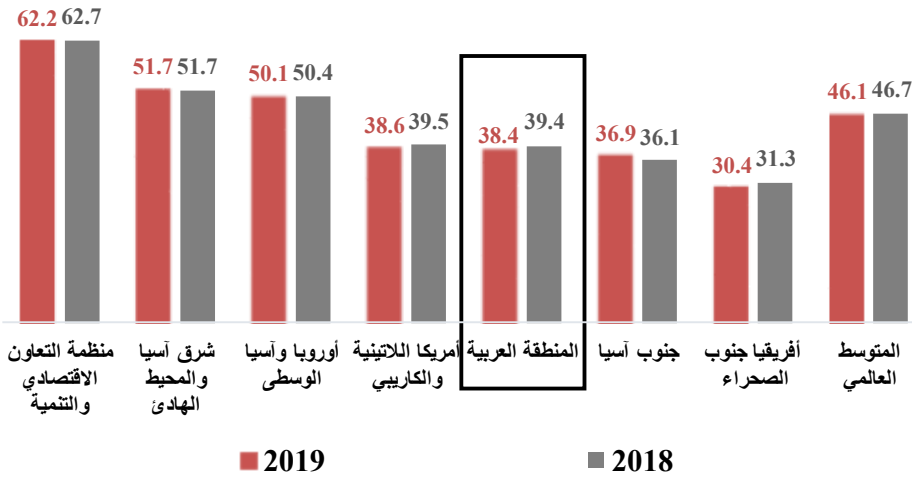
1. مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية: تم تغيير جميع مكوناته الثلاثة باعتماد 3 مكونات جديدة تمثل متوسط 6 مؤشرات فرعية لمؤشر التطور المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي وهي: 1- مؤشر العمق المالي (متوسط مؤشري العمق المالي للأسواق المالية) 2- مؤشر النفاذ المالي (متوسط مؤشري النفاذ للمؤسسات والأسواق المالية) 3- مؤشر الكفاءة المالية : (متوسط مؤشر الكفاءة للمؤسسات والأسواق المالية)، وذلك بدلا من مكوناته الثلاثة السابقة وهي: 1- معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2- الائتمان المحلي الممنوح إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 3- حصة الدولة من مجموع عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم، وذلك لدواعي توافر البيانات لأكثر عدد من الدول وحدائتها وتحسين أداء قياس المؤشر للظاهرة موضع الرصد.
2. مؤشر عناصر التكلفة : شهد إلغاء أحد المكونات الأربعة المكونة للمؤشر وهو تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة، واعتماد مكون جديد هو مؤشر أداء التجارة عبر الحدود (أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي) والذي يعتمد على مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء.
3. مؤشر الأداء اللوجستي: تم إلغاء أحد المكونات السبعة للمؤشر وهو جودة البنية التحتية وذلك لوجود ارتباط عالٍ بين هذا المتغير وبقيّة المتغيرات الستة ضمن المؤشر وهي: 1- كفاءة أداء التخلص الجمركي، 2- كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، 3- أداء الشحن الدولي، 4- جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية، 5- تتبع وتعقب الأداء، 6- زمن إنجاز الإجراءات.
4. مؤشر اقتصاديات التكتل: تم إلغاء مكون عدد الشركات متعددة الجنسية العاملة داخل الدولة وإدراج مكون جديد هو عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك لاعتبارات توافر البيانات للدول المدرجة في المؤشر في الوقت المحدد، مع الحفاظ على دقة المكون الجديد في قياس الظاهرة موضع الرصد.

قوة الارتباط بين مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فعلياً



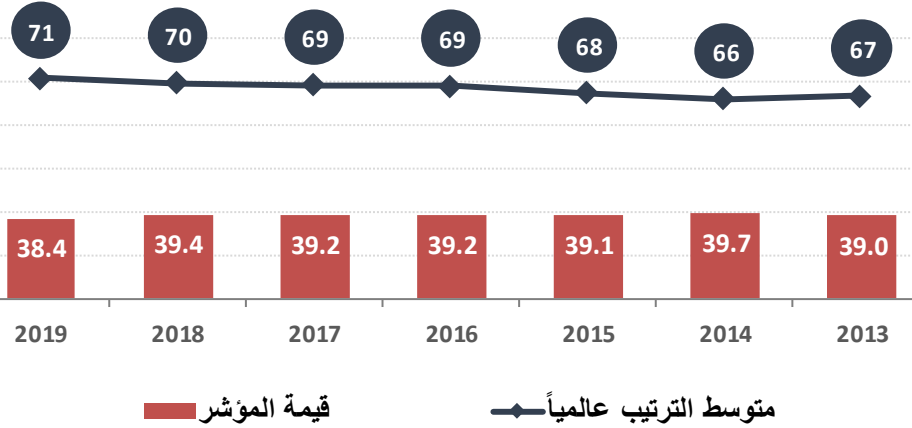
الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية

قيم المؤشر العام للجاذبية في الدول العربية مقارنة بالعالم وعدد من المناطق



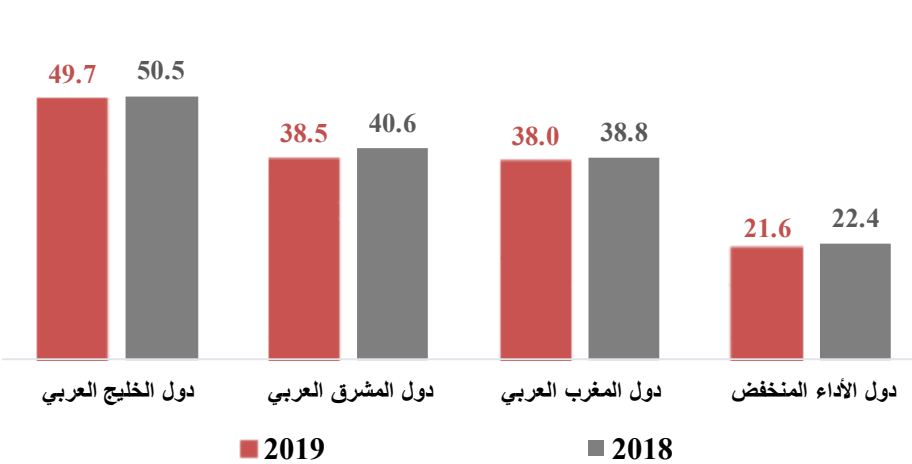
أوضحت نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2019 أن مجموعة الدول العربية تراجعت إلى المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 38.4 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 71. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة، فيما جاءت دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

تطور قيم وترتيب المؤشر العام للجاذبية في الدول العربية

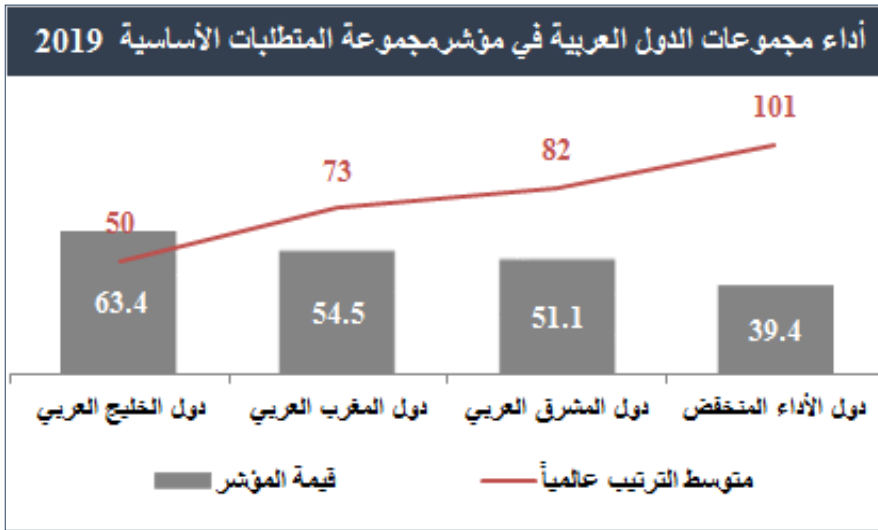


ومقارنة بتقرير عام 2018 انخفضت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في جميع المجموعات العربية. وعلى مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول الخليج (السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، وسلطنة عمان والبحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 49.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2019، حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا وذلك رغم انخفاض أدائها بشكل طفيف مقارنة بعام 2018 كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 38.5 نقطة، مع انخفاض أدائها مقارنة بمؤشر عام 2018. وجاءت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 38 نقطة ثم حلت أخيرا دول الأداء المنخفض.

قيم المؤشر العام للجاذبية في مجموعات الدول العربية



مجموعة المتطلبات الأساسية



لا شك أن المتطلبات الأساسية أو المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من جذب الاستثمار تعد شرطاً أساسياً في جذب المستثمرين. وتضم مجموعة المتطلبات الأساسية أربعة مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي: مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر البيئة المؤسسية وأخيراً مؤشر بيئة أداء الأعمال.

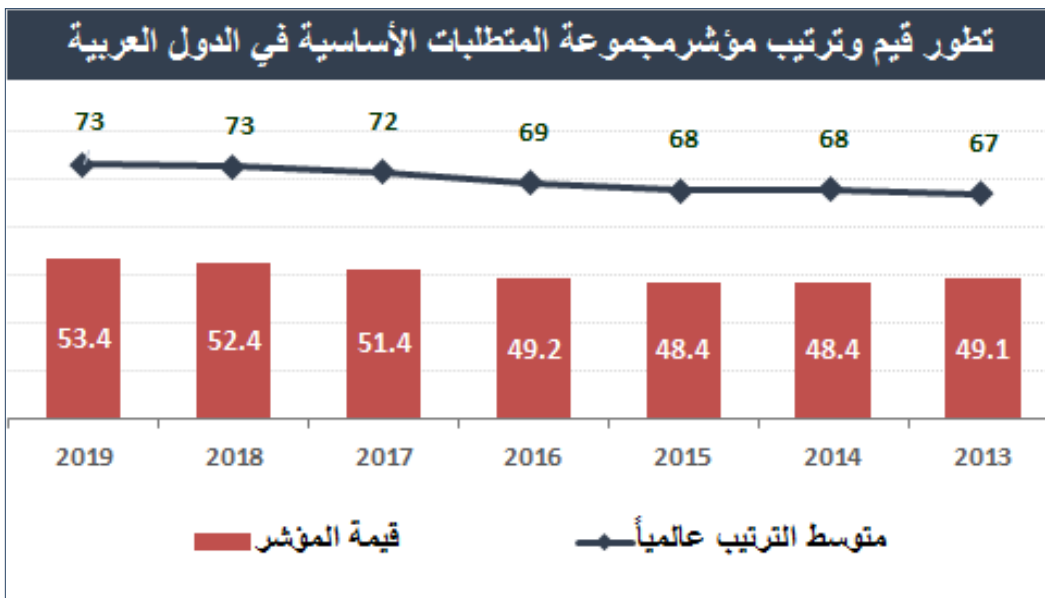
63.4 نقطة، تليها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربياً بقيمة 54.5 نقطة. ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة، وفي المركز الرابع والأخير عربياً جاءت مجموعة دول الأداء المنخفض.

كما تميزت مجموعتا الخليج والمغرب على صعيد الأداء في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتميزت دول الخليج العربي في مؤشرات: الوساطة المالية، والقدرات التمويلية، والبيئة المؤسسية، وبيئة أداء الأعمال بتفوق واضح وبفارق كبير عن بقية المجموعات العربية.

وقد جاءت الدول العربية في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لعام 2019 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 53.4 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73.

وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة ودول جنوب آسيا في المرتبة السادسة، وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

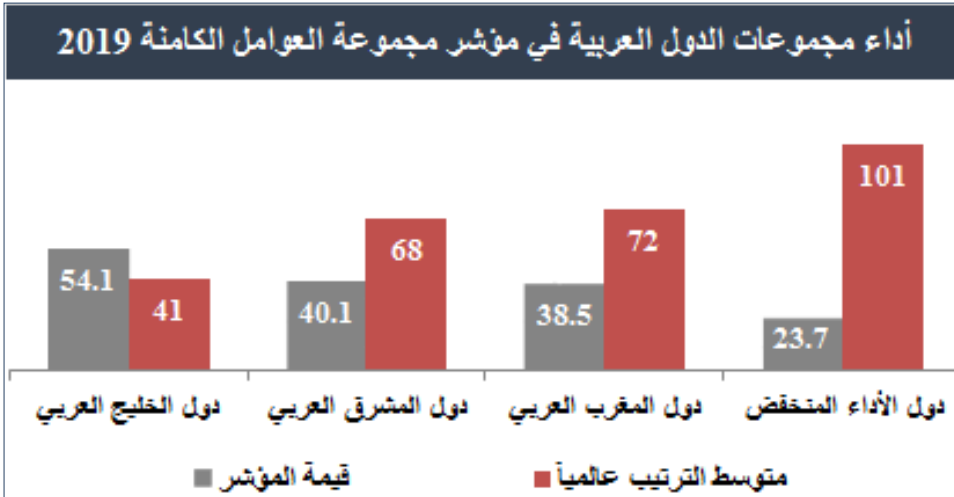
ومقارنة بمؤشر عام 2018 ارتفعت قيمة المؤشر في الدول



العربية، وكذلك ارتفع الأداء في مجال المتطلبات الأساسية في بقية المجموعات الجغرافية التي يرصدها المؤشر، علماً بأن الأداء العربي يقل بـ 7.5 نقاط عن متوسط الأداء العالمي.

كذلك تكشف بيانات المؤشر التفوق النسبي لدول الخليج، حيث تشير النتائج إلى تصدرها قائمة الترتيب العربي بقيمة

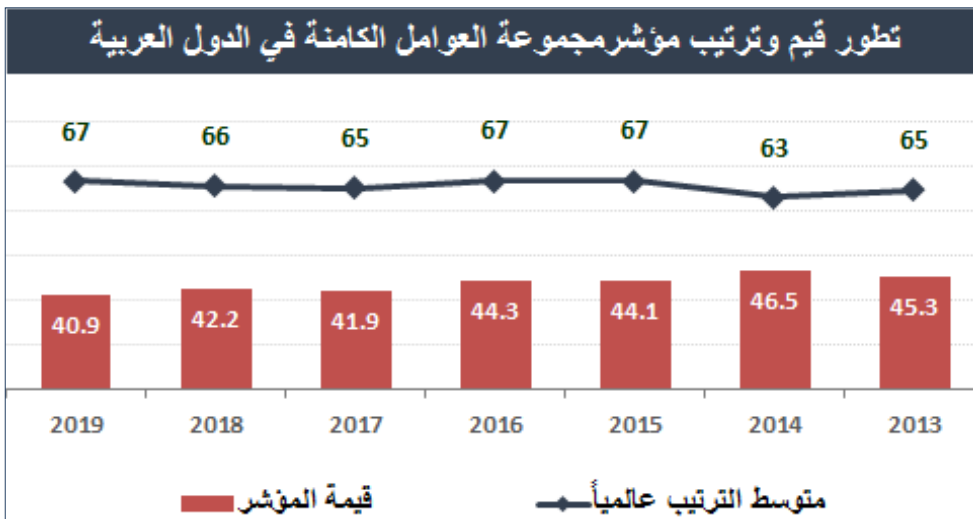
مجموعة العوامل الكامنة



بأداء متوسط يزيد قليلاً على المتوسط العالمي البالغ 47.2 نقطة، ثم حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير تلتها دول المغرب العربي وأخيراً مجموعة دول الأداء المنخفض.

كما حققت دول الخليج أداءً أفضل من بقية المجموعات العربية ومقارنة بالمتوسطات العالمية في المكونات لمجموعة العوامل الكامنة. فيما عدا مكون عناصر التكلفة.

وجاء أداء دول المغرب العربي متميزاً، وحلت في المرتبة الأولى في مؤشرات عناصر التكلفة، فيما حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية في مؤشرات حجم السوق وفرص النفاذ إليه، والأداء اللوجستي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيما حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الأخيرة.



يستند كبار المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وخصوصاً الشركات متعددة الجنسيات تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه، إلى مجموعة من المحددات يمكن أن نطلق عليها العوامل الكامنة، خصوصاً وأن تلك الشركات تعد أحد أهم قنوات التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن وجودها يعتبر حافزاً رئيسياً لدخول المزيد من الشركات والاستثمارات، لاسيما مع قدراتها الضخمة وسيطرتها على حصة مهمة من حركة الاستثمارات

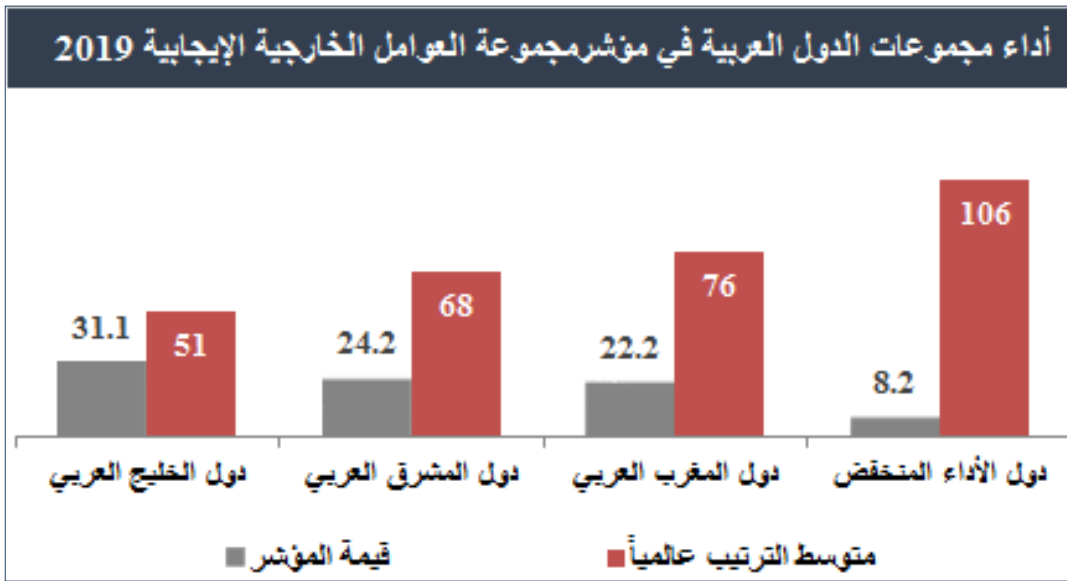
العالمية. وتضم المجموعة 5 مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الأداء اللوجستي وأخيراً مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وجاء ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الكامنة لعام 2019 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية 40.9 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول، داخل المجموعة، يبلغ 67 نقطة. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثانية ثم دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بعد الدول العربية في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بمؤشر عام 2018 ارتفع أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة وكذلك بقية المجموعات.

ويلاحظ أيضاً استمرار التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام، حيث تشير النتائج إلى تصدر دول الخليج قائمة الترتيب العربي بدرجة 54.1 نقطة

مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية



تمثل مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها عن الدول الأخرى في العالم . وتضم المجموعة مؤشرين من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر

العام للجاذبية وهما؛ مؤشر اقتصادات التكتل ، ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

دول جنوب آسيا التي ارتفع أداؤها.

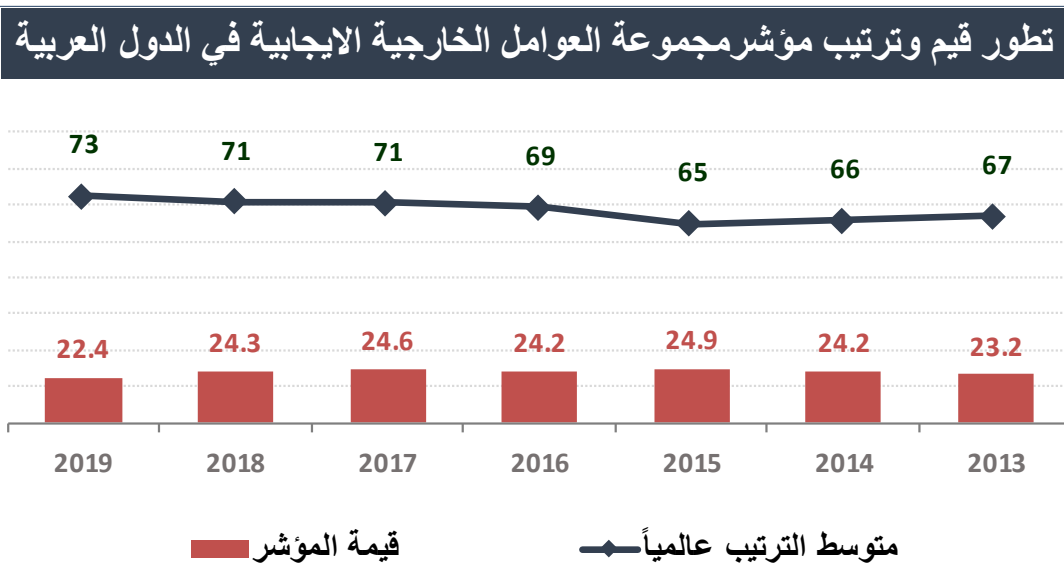
وتوضح البيانات تصدر دول الخليج مرة أخرى الأداء العربي بقيمة 31.1 نقطة وبمستوى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 30.7 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيراً حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بفارق كبير عن بقية المجموعات.

وتكشف البيانات تميز أداء مجموعتي دول المشرق والمغرب العربي في مؤشر اقتصادات التكتل مقارنة بالمتوسط العالمي، وتميز أداء دول الخليج في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي مقارنة بالمتوسط العالمي .

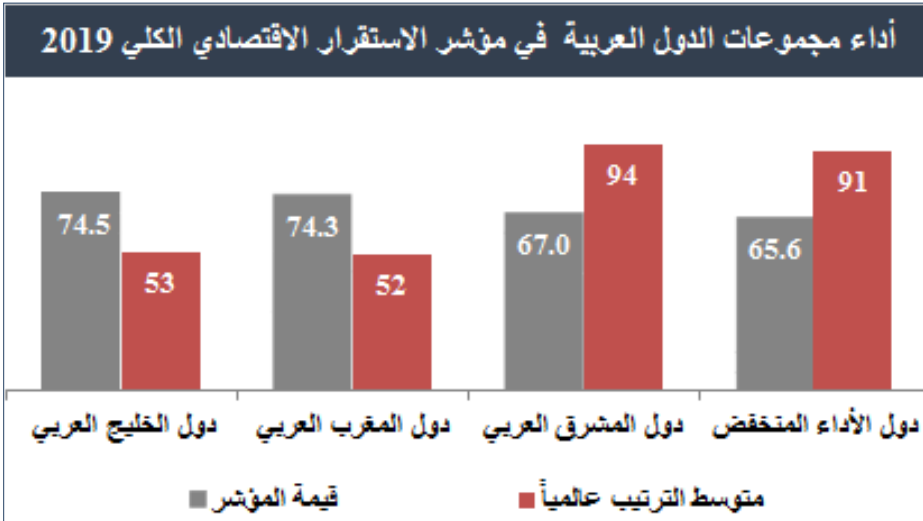
وعالمياً حلت الدول العربية في المرتبة السادسة من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لجاذبية الاستثمار لعام 2019 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 22.4 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73 نقطة. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 45.2 نقطة ومتوسط ترتيب يبلغ 22 نقطة، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة،

ثم جاءت دول جنوب آسيا في المرتبة الرابعة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة، ثم دول أفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة السابعة.

ومقارنة بعام 2018 تراجع أداء الدول العربية وكذلك بقية المجموعات العالمية فيما عدا



وضع الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية

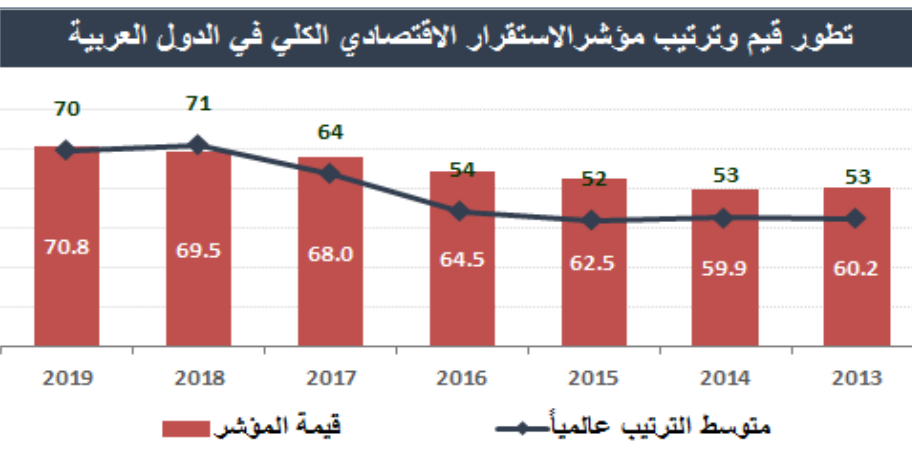


تصدرت دول الخليج الأداء العربي وتميزت بأدائها في تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال ونسبة عجز أو فائض الحساب الجاري والميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وتميزت بأدائها في مؤشرات تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعدد أزمات سعر الصرف ونسبة الدين إلى الناتج.

جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف في المتغيرات الفرعية، كذلك دول الأداء المنخفض التي حلت في المرتبة الرابعة والأخيرة رغم أدائها الجيد في متغير عدد أزمات سعر الصرف.

مقارنة بعام 2018 تراجع أداء جميع المجموعات العربية في مؤشر استقرار الاقتصاد فيما عدا دول المغرب العربي.



يمكن قياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المؤشر العام للجاذبية الذي يركز على أحد عشر مؤشراً فرعياً يرصد كل منها مقوماً من المقومات الأساسية لقدرة دولة ما على جذب التدفقات الرأسمالية وهي: مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، مؤشر القدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة أداء الأعمال، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء

- اللوجستي، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر تأثير التكتل الاقتصادي، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي. وتضم تلك المؤشرات الفرعية 56 متغيراً يرصد بصورة أكثر تفصيلاً المتغيرات الحاكمة لقدرة الدولة على جذب الاستثمار وتحديد وضعيتها في مؤشر الجاذبية بدقة شديدة، وفيما يلي التفاصيل:

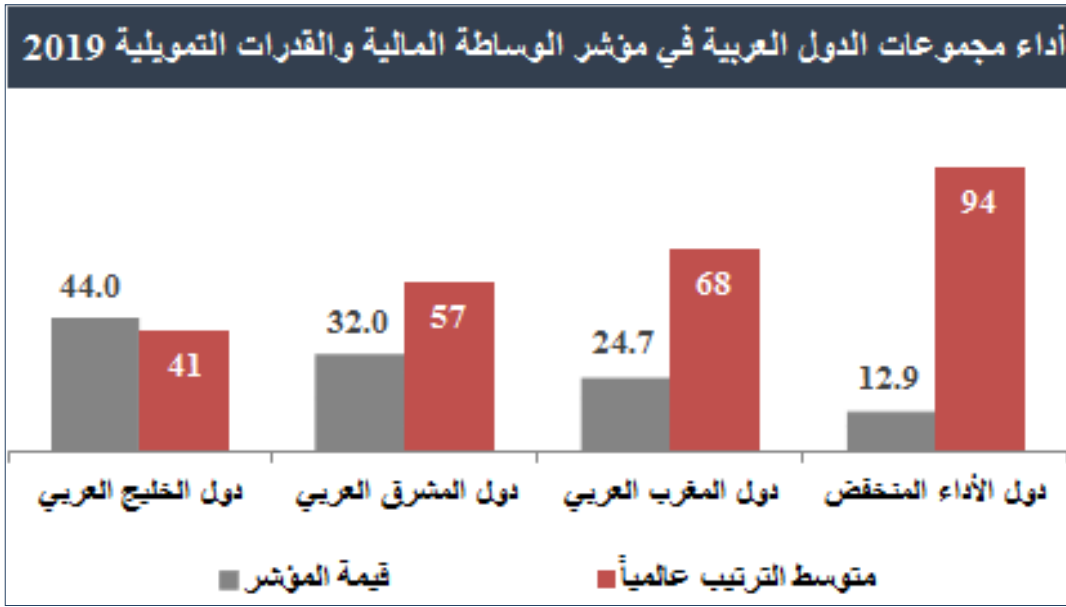
مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

- يعد استقرار الاقتصاد الكلي عنصراً مهماً لجذب الاستثمار حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق 7 متغيرات أساسية هي: مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ووفق النتائج التي تم رصدها يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الرئيسية أبرزها ما يلي:

- يقترب متوسط الأداء العربي البالغ 70.8 نقطة من المتوسط العالمي البالغ 73.4 نقطة رغم تراجعها إلى المركز السابع والأخير.

مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية



يقيس مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية المقومات المالية اللازمة في الاقتصاد لجذب الاستثمار من خلال رصده 3 متغيرات أساسية تم استحداثها هذا العام هي: مؤشر العمق المالي، ومؤشر النفاذ المالي، ومؤشر الكفاءة المالية، وذلك بدلا من مكوناته الثلاثة السابقة وهي: معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

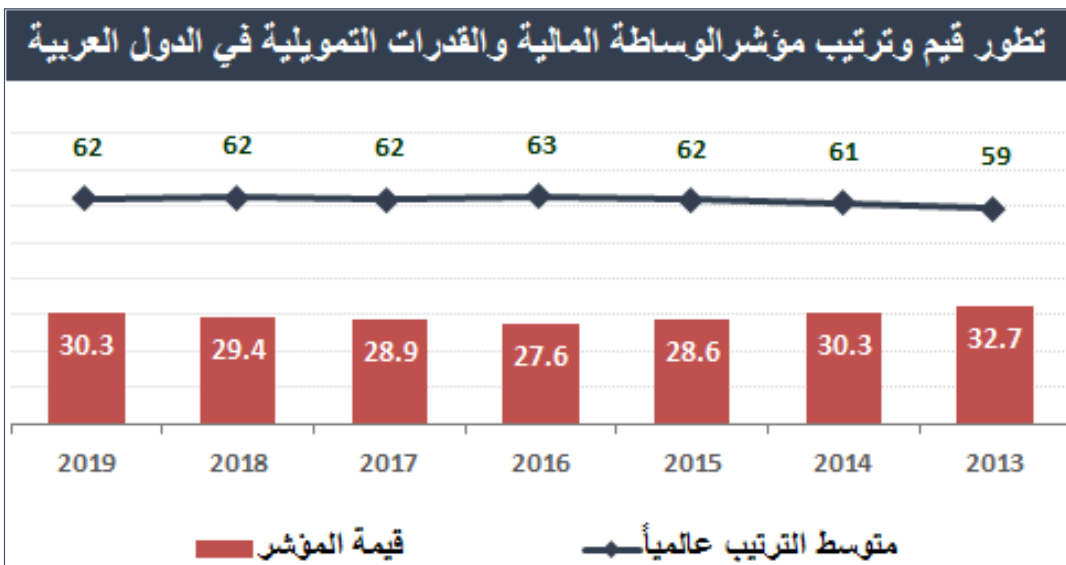
بمتوسط يفوق المتوسط العالمي.

- جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية في المؤشر بقيمة 32 نقطة، كما حلت في نفس المرتبة في المكونات الثلاثة لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، فيما حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا دول الأداء المنخفض.
- مقارنة بمؤشر عام 2018 تحسن أداء جميع المجموعات العربية في مؤشر 2019.

الاثتمان المحلي الممنوح إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وحصّة الدولة من مجموع عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم، وذلك لدواعي توافر البيانات لأكبر عدد من الدول وحدائتها وتحسين أداء قياس المؤشر للظاهرة موضع الرصد.

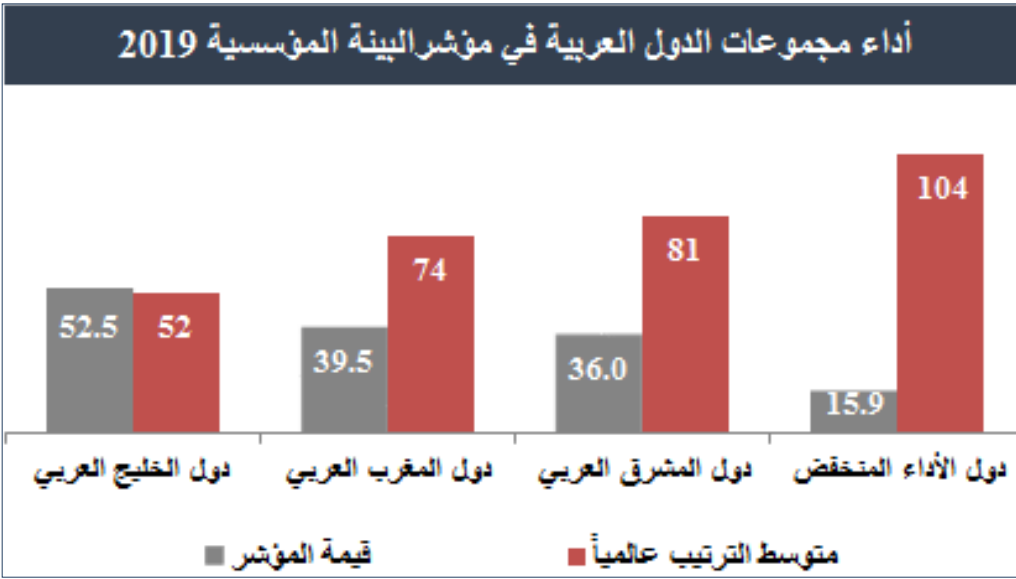
وفي هذا السياق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الموضحة لأداء الدول العربية في هذا المجال من بينها:

- في سياق ارتفاع الأداء العالمي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية بمتوسط 37.4 نقطة فإن الأداء العربي جاء مقاربا عند 30.3 نقطة لتحل المنطقة في المرتبة الثالثة عالمياً.



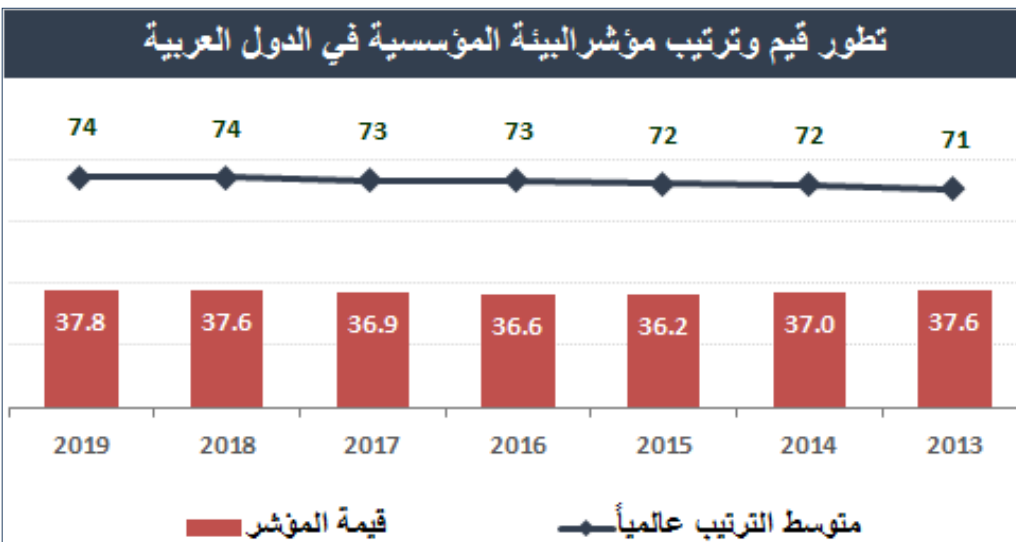
- حلت دول الخليج في المرتبة الأولى عربياً في المؤشر بـ 44 نقطة بما يزيد عن المتوسط العالمي حيث تميزا أدائها في مؤشرات العمق المالي والنفاذ المالي والكفاءة المالية

مؤشر البيئة المؤسسية



في حساب المؤشر.

وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربياً بقيمة 52.5 نقطة بأداء قريب من المتوسط العالمي، تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير، ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بفارق ضئيل، وحلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة. وكان من اللافت تحقيق دول الخليج أداء جيداً في غالبية المؤشرات بمتوسط يفوق المتوسط العالمي في 4 مؤشرات، فيما تميز أداء دول المغرب العربي في مكون المشاركة والمحاسبة. ومقارنة بعام 2018 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر وتراجع أداء دول الخليج.



يتأثر مناخ الاستثمار بشدة بالأوضاع المؤسسية والتنظيمية ولاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريتها وثباتها واتساقها مع القوانين الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية، كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة

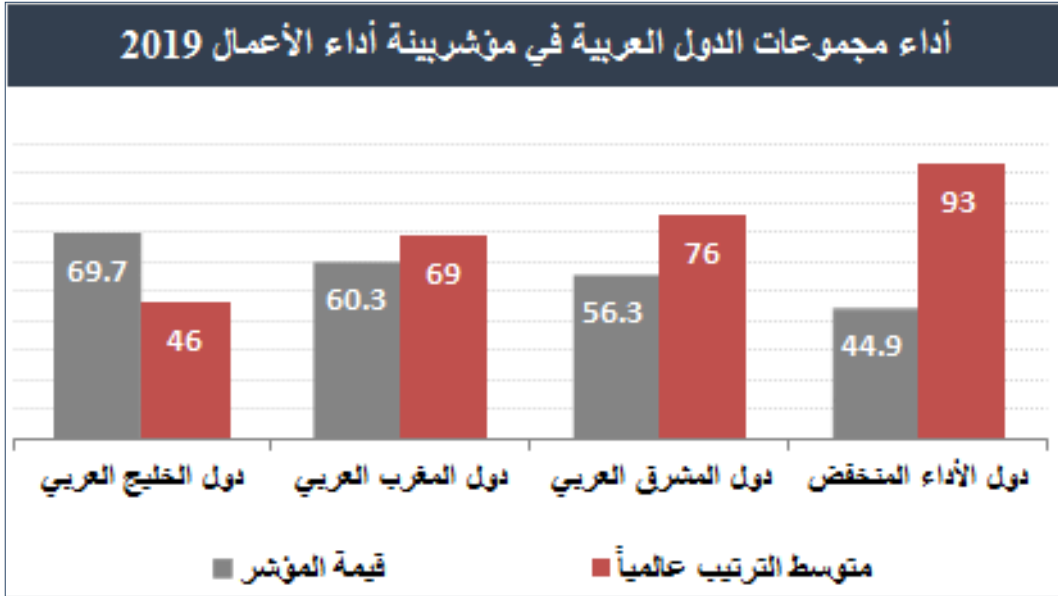
والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين وأساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق تنظيمية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية.

وفي هذا السياق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار وهو ما تؤكد تجاربه السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنمية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي.

وقد تم رصد مجموعة كبيرة من المتغيرات أو المؤشرات الفرعية المعنية على وجه الخصوص بمتابعة أداء الدول وتتضمن عدداً من المتغيرات من أهمها المشاركة والمحاسبة والاستقرار السياسي وفعالية السياسات والإجراءات الحكومية

ونوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد. وقد كان أداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حلت في المرتبة السادسة عالمياً وبمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 37.8 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 53.2 نقطة، مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية المدرجة

مؤشر بيئة أداء الأعمال



تمثل بيئة أداء الأعمال أحد العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ويتم قياسها ضمن المؤشر الفرعي انطلاقاً من 7 متغيرات أساسية منتقاة هي: بدء الأعمال، والتعامل مع تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الكهرباء، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، وتنفيذ العقود.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر

بيئة أداء الأعمال الوارد ضمن المؤشر العام للجاذبية يختلف في مكوناته ومتغيراته عن المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي وإن كان يعتمد على نفس مصدر البيانات وبالتالي من الطبيعي أن يختلفا في نتائجهما على المستويين العربي والدولي خصوصاً بالنسبة لوضعية وترتيب دول المنطقة والعالم. وفي سياق القراءة التحليلية لنتائج المؤشر يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الأساسية من أهمها:

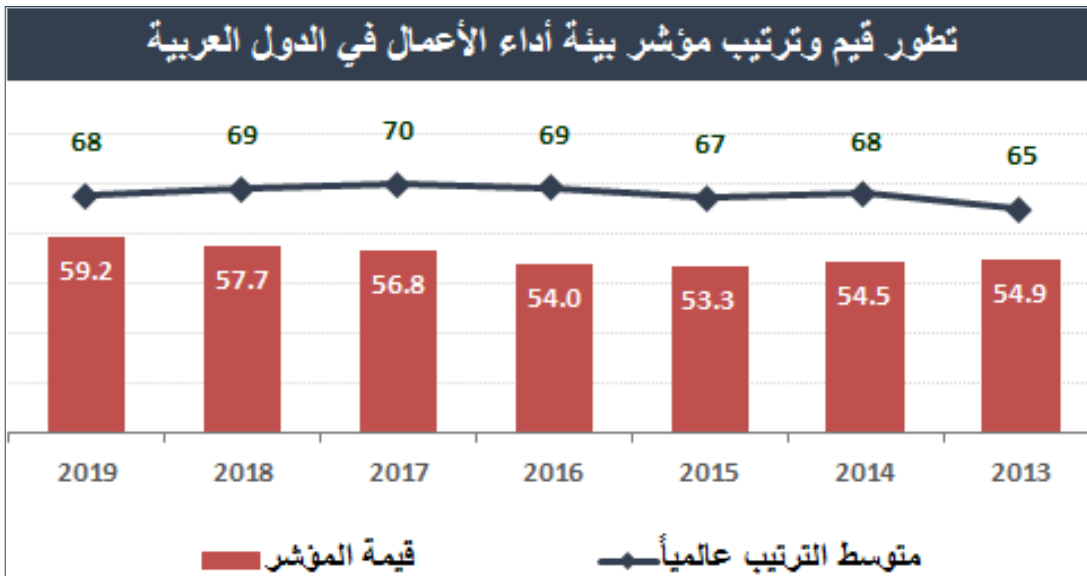
نقطة بأداء أفضل من المتوسط العالمي، ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية ثم دول المشرق في المرتبة الثالثة وأخيراً حلت دول الأداء المنخفض.

تميز أداء دول الخليج في جميع المكونات فيما عدا مؤشر الحصول على الائتمان حيث جاء أقل من المتوسط العالمي.

يكشف المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات من قبل غالبية المجموعات العربية في مؤشرات تسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين.

مقارنة بمؤشر عام 2018 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال.

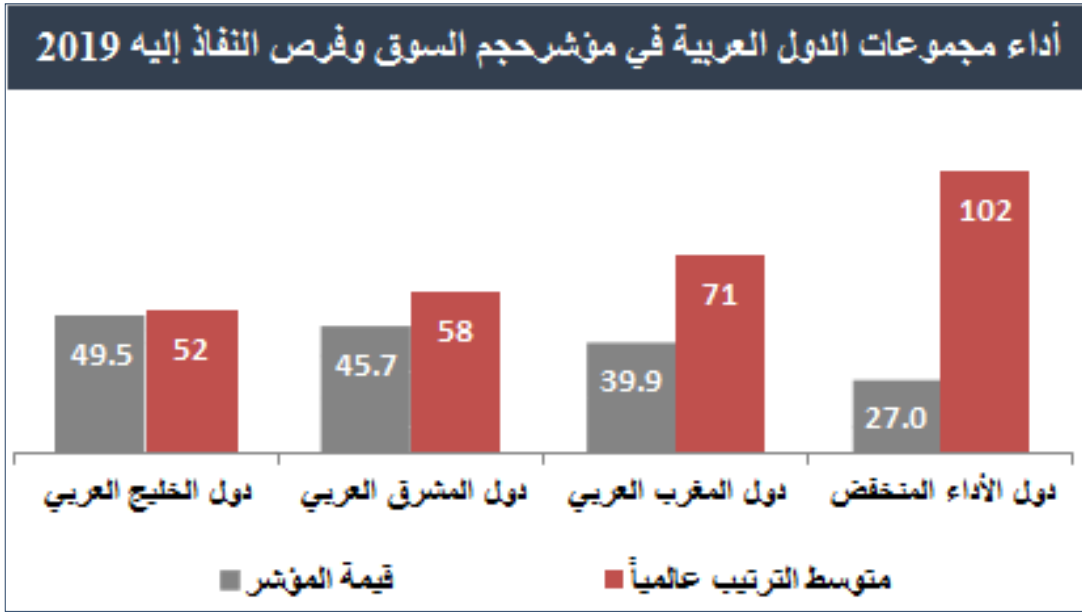
- حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة عالمياً، بفارق ضئيل عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبأداء 59.2 نقطة أقل من المتوسط العالمي البالغ 65 نقطة.



- جاء أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي في متغير تسجيل الملكية، فيما كان الأداء أقل من المتوسط في بقية المكونات.

- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 69.7

مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه

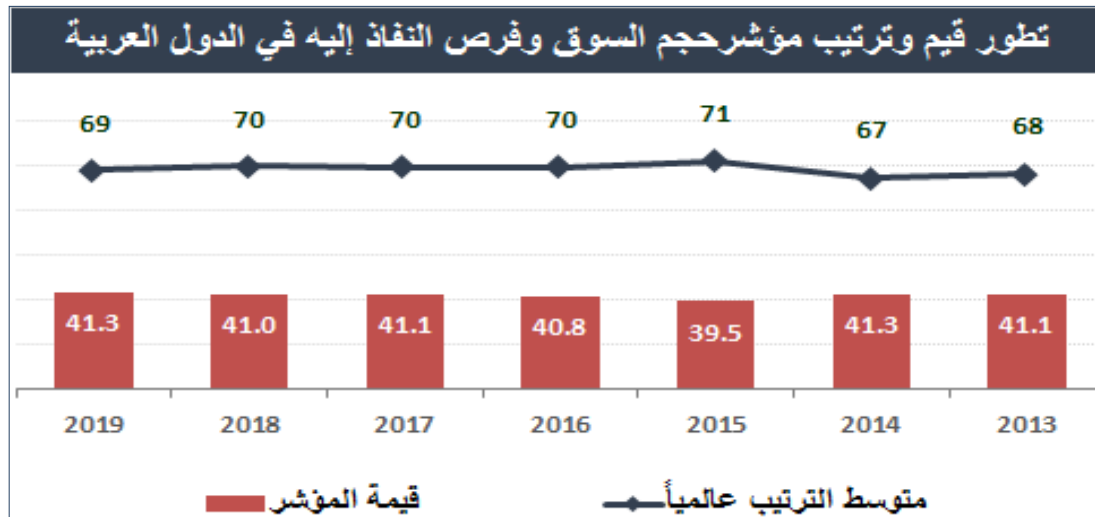


يعد حجم السوق وفرص وسهولة تصريف المنتجات أو الخدمات فيه من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وقد تم تصميم هذا المؤشر ليرصد تلك المقومات من خلال قياس 6 متغيرات حاكمية هي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، وتقلبات الطلب المحلي، ومؤشر الأداء التجاري، ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي

الإجمالي، وتطبيق التعرفة الجمركية، وأخيراً الانفتاح على العالم الخارجي. وتوضح نتائج الرصد ما يلي:

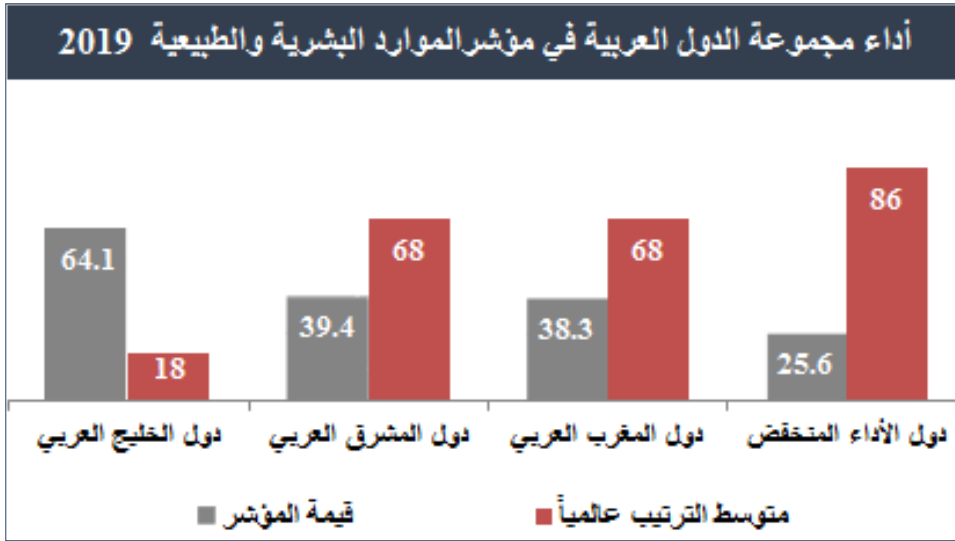
- بلغ متوسط الدول العربية قيمة أقل من المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، وجميع مكوناته الستة، مما جعلها تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في المؤشر العام.
- تصدرت دول الخليج الدول العربية بأداء متوسط بحلولها في المرتبة الأولى وبمعدل يساوي تقريباً المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيراً حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبفارق كبير.

- يكشف المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات من قبل دول المغرب العربي في مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات عاجلة في جميع المؤشرات وخصوصاً مؤشري الأداء التجاري، والانفتاح على العالم الخارجي. مقارنة بعام 2018 تحسن أداء دول الخليج والمشرق والمغرب فيما تراجع أداء دول الأداء المنخفض.



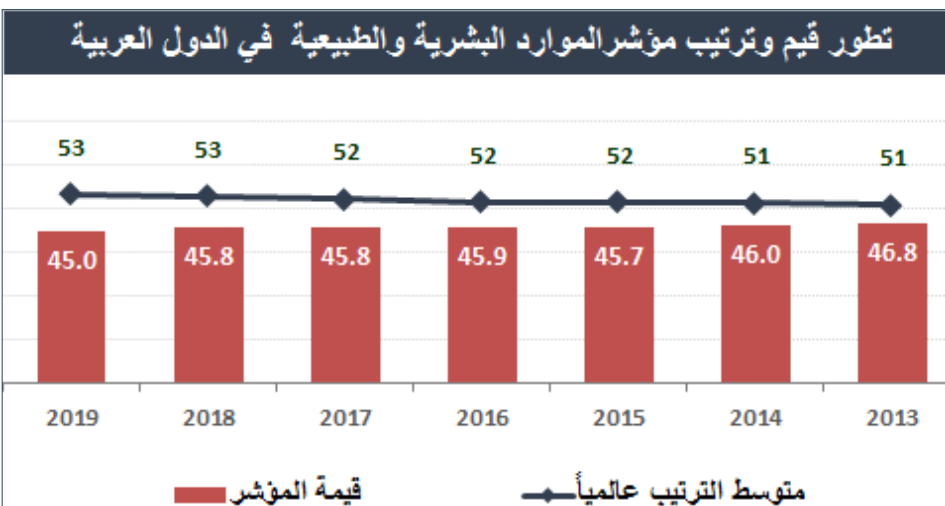
- تميز أداء دول الخليج عالمياً في مؤشر الطلب المحلي الحقيقي للفرد، وكذلك في مؤشرات نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي

مؤشر الموارد البشرية والطبيعية



المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف جداً.

- يكشف المؤشر ضرورة إجراء إصلاحات من قبل دول المشرق والمغرب والأداء المنخفض في مؤشر نمو إنتاجية العمل وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات في جميع المؤشرات الفرعية فيما عدا نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي.
- مقارنة بعام 2018 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول الأداء المنخفض التي شهدت تحسناً في الأداء.

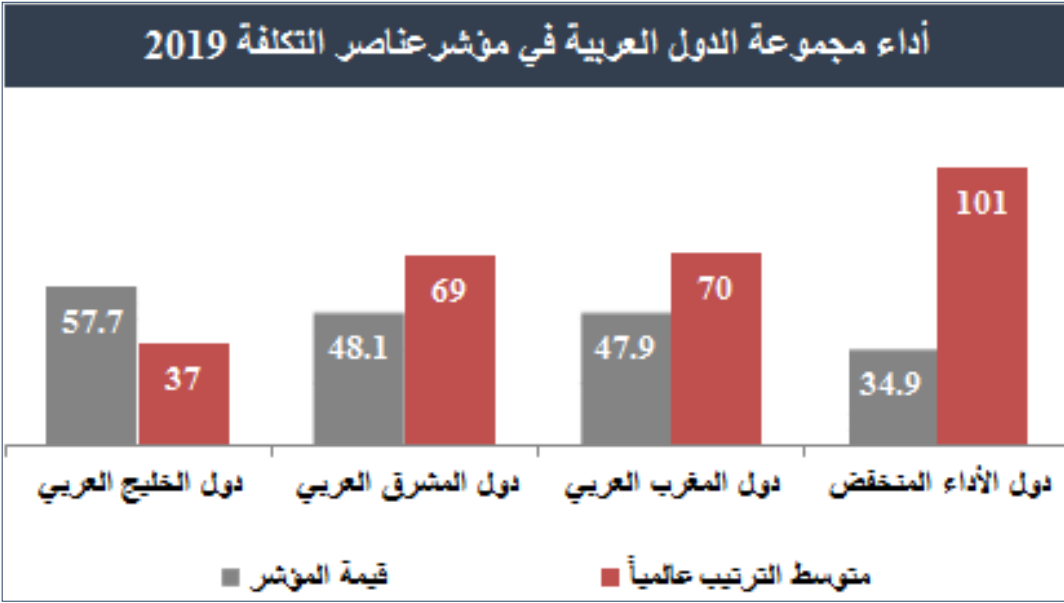


تستهدف أنماط معينة من الاستثمار أنشطة متنوعة منها الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفاء والمدرب في البلد المستهدف بالاستثمار، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر خاص بالموارد البشرية والطبيعية يقيس تلك المقومات وفق 5 متغيرات نوعية وكمية هي: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط نمو إنتاجية العمل، ومتوسط سنوات الدراسة للبالغين، وسنوات التعليم المتوقعة للأطفال، وأخيراً مؤشر التنمية البشرية.

وفي هذا السياق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج لأداء الدول العربية في هذا المجال من بينها:

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء قريباً جداً من الأداء العالمي لتحتل المنطقة المرتبة الثالثة عالمياً.
- الأداء العربي جاء أفضل من المتوسط العالمي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على الضعف وذلك بفضل توافر النفط وموارد تعدينية أخرى في عدد من الدول وكذلك في متغير متوسط نمو إنتاجية العمل.
- جاء الأداء العربي قريباً من الأداء العالمي في مؤشر التنمية البشرية، فيما جاء أقل من المستوى العالمي في مؤشري متوسط سنوات الدراسة للبالغين، وسنوات التعليم المتوقعة للأطفال.
- تقدمت دول الخليج الدول العربية في المؤشر وجميع مكوناته الفرعية وبفارق كبير عن المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربياً، ثم دول المغرب العربي بفارق ضئيل وأخيراً جاءت دول الأداء

مؤشر عناصر التكلفة



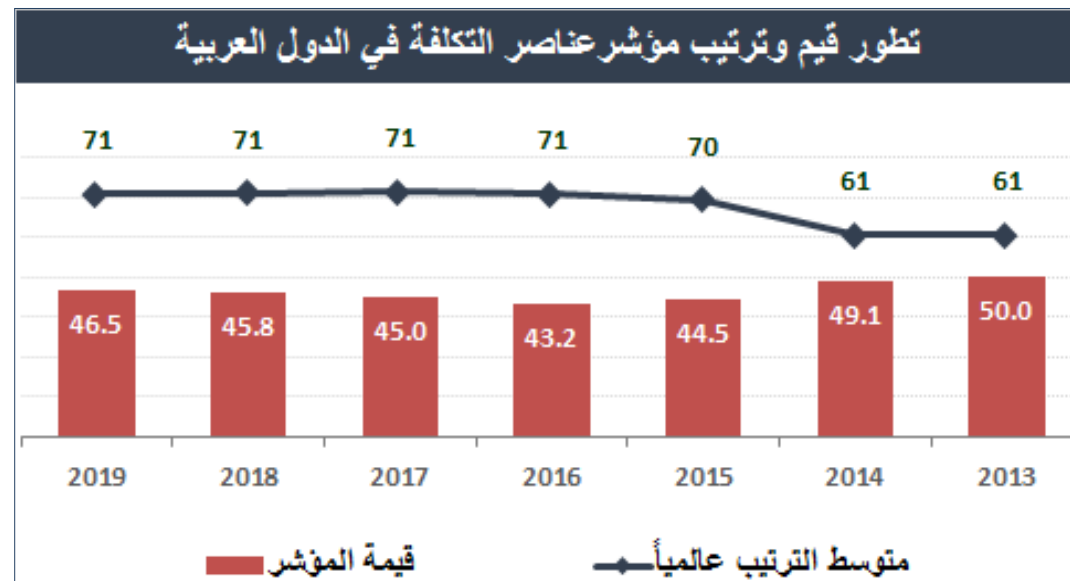
بالمتوسط العالمي، وجاء أداء دول المشرق أعلى من المتوسط العالمي في متغير زمن دفع الضرائب بالساعات سنوياً، وجاء أداء دول المغرب منخفضاً في مكون معدل ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية.

• دول الأداء المنخفض ودول المغرب العربي عليها الإسراع في اتخاذ خطوات إصلاحية في مجال الضرائب وتكلفة التصدير.

• مقارنة بعام 2018 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية .

معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية، والوقت اللازم لدفع الضرائب بالساعات سنوياً، ومؤشر أداء التجارة عبر الحدود (مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء) وذلك كمكون جديد بدلا من تكلفة الاستيراد والتصدير. وتكشف الوضعية النسبية للدول العربية في هذا المؤشر مجموعة من النتائج منها ما يلي:

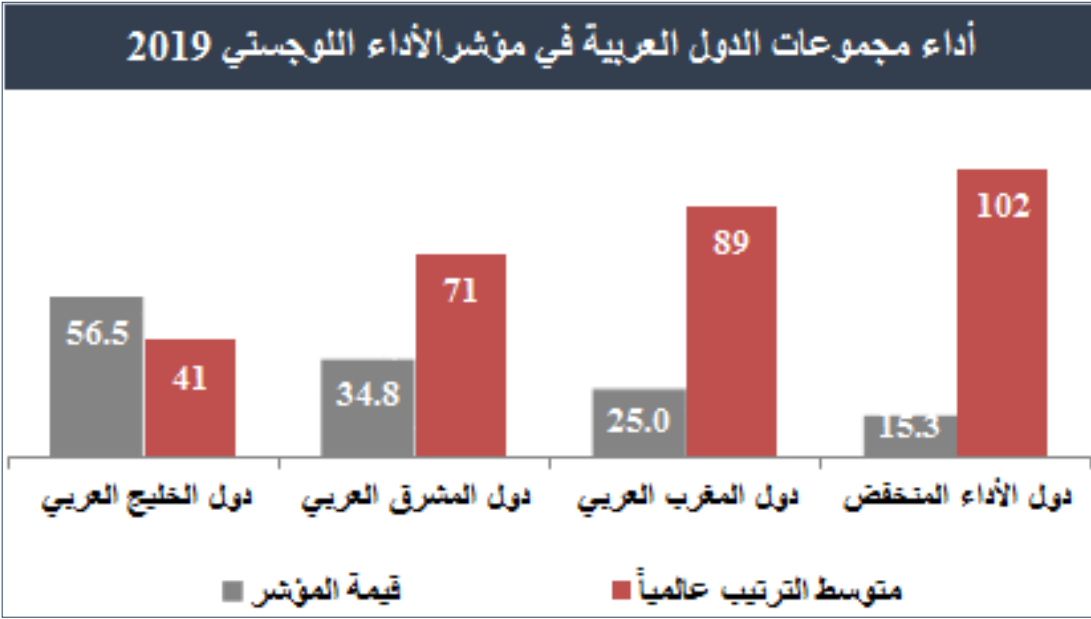
- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي، عند 46.5 نقطة، لتحتل المنطقة المرتبة السادسة عالمياً.
- تصدرت دول الخليج الدول العربية وتفوقت على



المتوسط العالمي بقيمة 57.7 نقطة، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيراً جاءت دول الأداء المنخفض.

• تميز أداء دول الخليج في متغيري الضريبة مقارنة

مؤشر الأداء اللوجستي



توافر البنية التحتية ومرافق النقل والخدمات اللوجستية، يعد عنصراً حاكماً في تأسيس المشاريع الاستثمارية على مختلف أنواعها وتعزيز القدرة التنافسية لتلك المشاريع داخلياً وخارجياً.

ومن هذا المنطلق تم إدراج مؤشر الأداء اللوجستي الذي يتكون من 6 متغيرات هي: كفاءة إجراءات التخليص

عن دول الخليج ثم جاءت دول المغرب العربي، ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة.

تميز أداء دول الخليج في جميع المتغيرات الفرعية مقارنة بالمتوسطات العالمية، وسجلت بقية المجموعات العربية أداءً متبايناً فيما عدا دول الأداء المنخفض فقد سجلت أداءً ضعيفاً جداً في غالبية المتغيرات.

يوضح المؤشر أن دول الأداء الضعيف عليها الإسراع في تنفيذ إصلاحات تشمل جميع متغيرات المؤشر.

مقارنة بعام 2018 انخفض أداء جميع المجموعات العربية، فيما ارتفع أداء دول الخليج العربي.

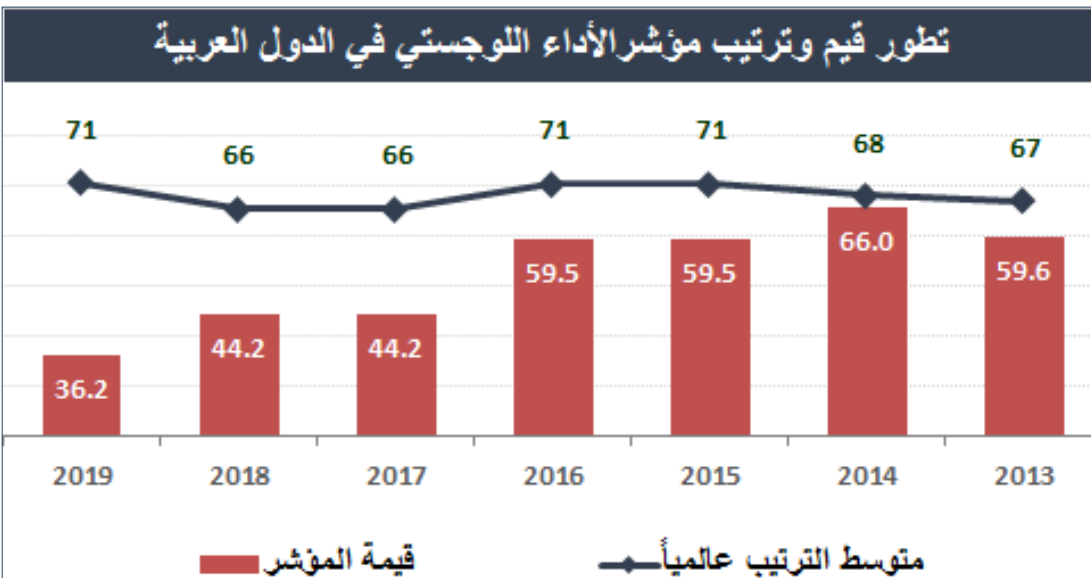
الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الجوي، جودة الخدمات اللوجستية، تتبع وتعقب الأداء، زمن إنجاز الإجراءات، وذلك بعد إلغاء أحد المكونات السبعة للمؤشر وهو جودة البنية التحتية وذلك لوجود ارتباط عالٍ بين هذا المتغير وبقية المؤشرات الستة ضمن المؤشر .

ومن واقع قراءة لوضع الدول العربية في هذا المؤشر يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي:

- بشكل عام جاء متوسط الأداء العربي في المؤشر أقل من متوسط الأداء العالمي البالغ 48.2 نقطة لتحتل المنطقة المرتبة الرابعة عالمياً.

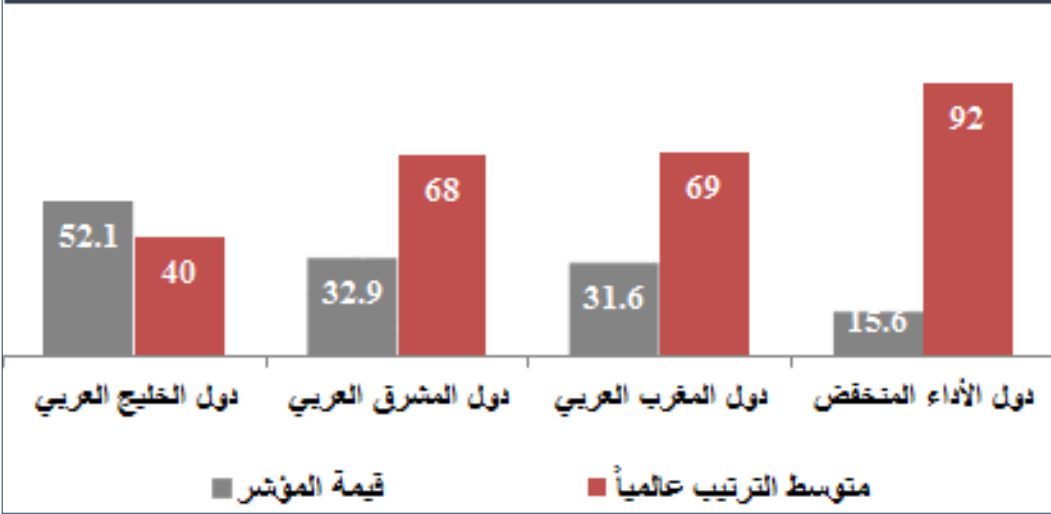
الأداء العربي جاء أقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات ولكن بفارق متباينة.

تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتفوقت على المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير



مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2019



المتوسط العالمي في مكوني مستخدمي الإنترنت واشتراكات الهاتف النقال فيما سجلت مجموعة المشرق العربي أداء أعلى من المتوسط العالمي في نسبة مستخدمي الإنترنت، فيما تفوقت دول المغرب العربي على المتوسط العالمي أيضا في اشتراكات النقال.

تكشف البيانات ضرورة تحرك جميع المجموعات في اشتراكات الهاتف الثابت والبرودباند لتحسين وضعها على صعيد غالبية المتغيرات.

مقارنة بمؤشر عام 2018 تحسن أداء مجموعتي المغرب العربي والأداء المنخفض فيما تراجع أداء مجموعتي الخليج والمشرق.

اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، ونسبة مستخدمي الإنترنت من السكان، واشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان، واشتراكات خدمات النطاق العريض البرودباند.

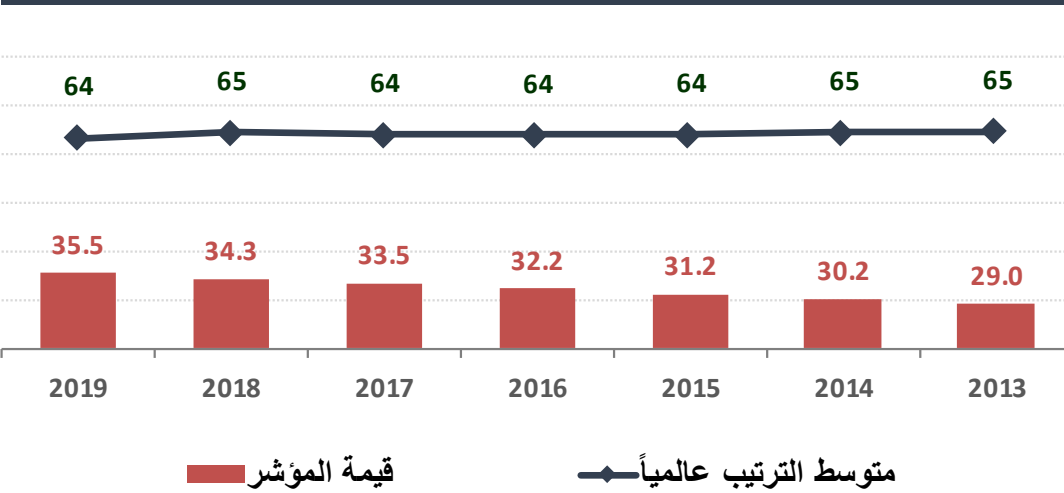
ومن واقع قراءة الوضعية النسبية للدول العربية في هذا المؤشر يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي:

- متوسط الأداء العربي في هذا المؤشر بلغ 35.5 نقطة لتحل المنطقة في المرتبة الرابعة عالمياً، وجاء أقل من المتوسط العالمي البالغ 41.8 نقطة .
- الأداء العربي استمر أعلى من المتوسط العالمي في متغيري نسبة مستخدمي الإنترنت واشتراكات الهاتف النقال.

تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتفوقت على المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج ثم دول المغرب العربي ثم دول الأداء المنخفض.

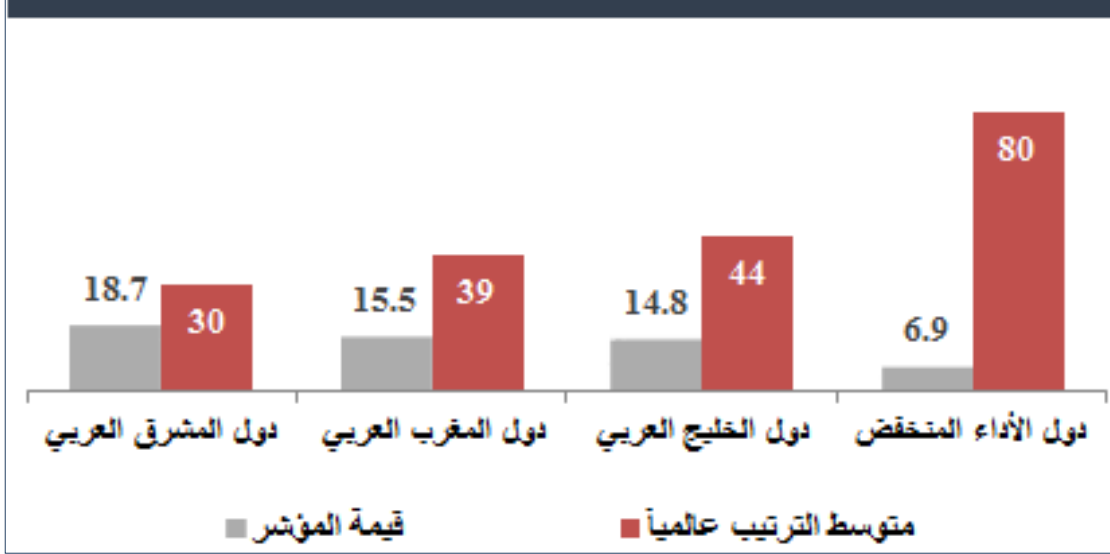
تميزت دول الخليج بأداء متميز أعلى من

تطور قيم وترتيب مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية



مؤشر اقتصاديات التكتل

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر اقتصاديات التكتل لعام 2019



دول الخليج العربي في المرتبة الثالثة ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة.

• حلت دول الخليج في المقدمة في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج، فيما حلت دول المشرق في المقدمة في مكون رصيد اتفاقيات تشجيع الاستثمار.

• تكشف البيانات ضرورة تحرك دول الأداء المنخفض لتحسين جاذبيتها لمشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة وكذلك بقية المجموعات ولكن بدرجة أقل.

• مقارنة بمؤشر عام 2018 ارتفع أداء جميع المجموعات في مؤشر اقتصاديات التكتل.

الأجنبي المباشر الواردة من دول منظمة التعاون الاقتصادي وذلك بدلا من عدد الشركات متعددة الجنسيات العاملة داخل الدولة، ثم رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي، وأخيراً الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

ووفق ما جاء رصده من أداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته الثلاثة الرئيسية نوضح ما يلي :

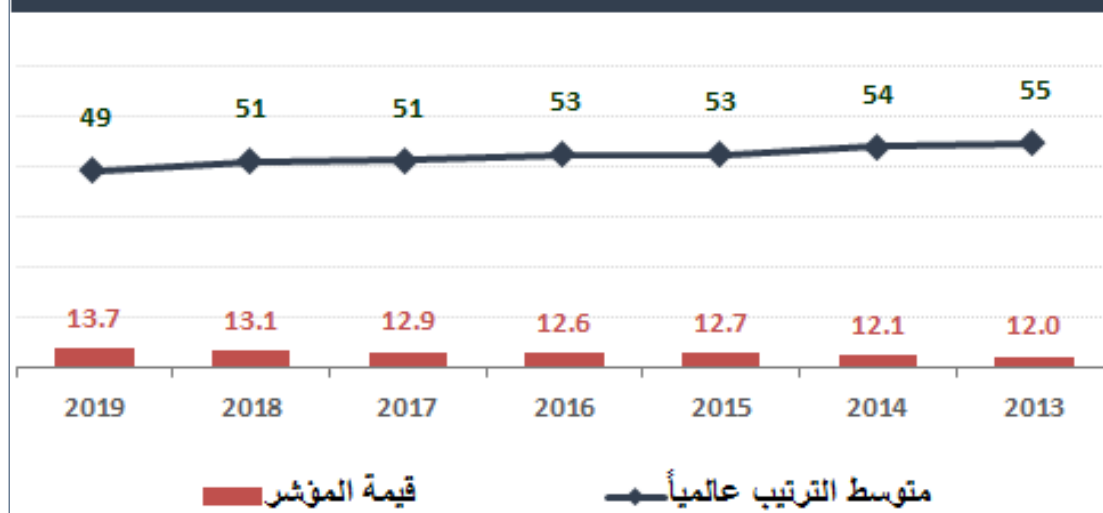
• جاء أداء المتوسط العربي بقيمة 13.7 نقطة في هذا المؤشر قريبا من الأداء العالمي البالغ 13.9 نقطة .

• أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي

أبرمتها الدولة، وأقل من المتوسط العالمي في المكونين الآخرين.

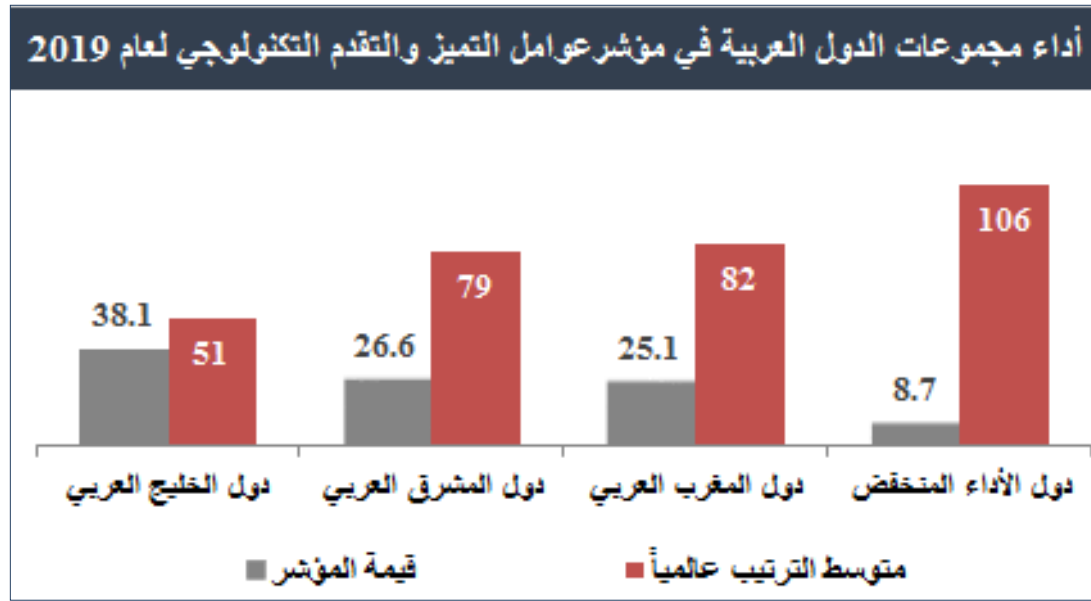
• تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وتوقفت على المتوسط العالمي، ثم حلت دول المغرب العربي، ثم

تطور قيم وترتيب مؤشر اقتصاديات التكتل في الدول العربية



مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

تعد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي عنصراً حاسماً في جذب الاستثمارات التي تبحث عن ميزة تنافسية لتنويع وتمييز المنتج كوسيلة لتعزيز الربحية، ونتيجة لذلك تم تصميم المؤشر الذي يتضمن خمسة أنواع رئيسية من المتغيرات هي: مؤشر تطور السوق، ومؤشر تطور بيئة الأعمال، ومؤشر



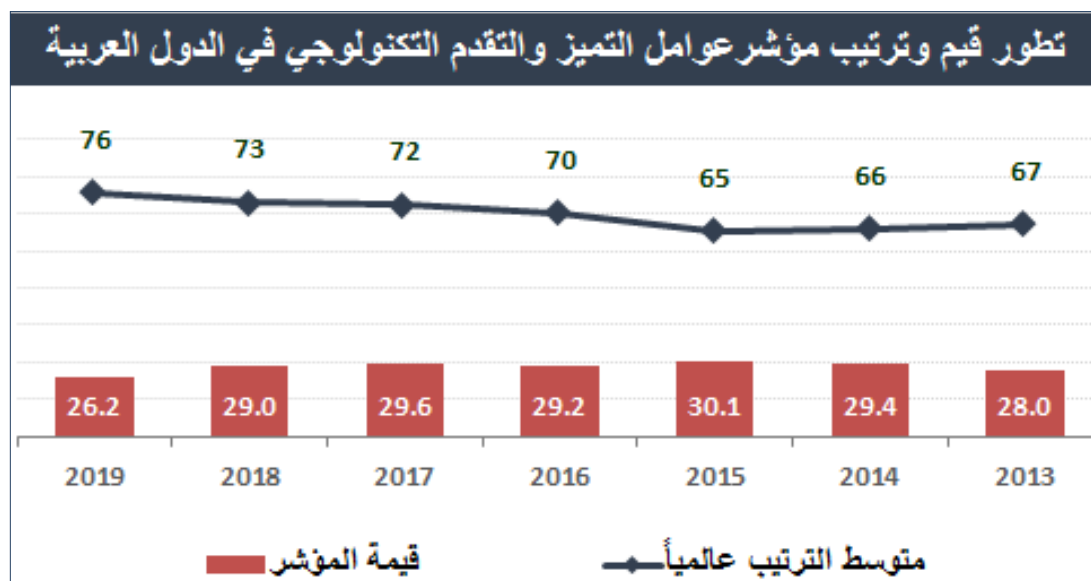
في المرتبة الثالثة، وأخيراً دول الأداء المنخفض بأداء ضعيف جداً.

من واقع رصد المتغيرات الأساسية المكونة للمؤشر يلاحظ وجود تميز لدول الخليج على صعيد تطور السوق والحكومة الإلكترونية، في مقابل تراجع واضح لدول المغرب العربي في مؤشر تطور بيئة الأعمال ودول الأداء المنخفض في جميع المتغيرات الأساسية للمؤشر.

مقارنة بعام 2018 تراجع أداء جميع المجموعات العربية بنسب متفاوتة.

المعرفة، والمشاركة في إجمالي طلبات التصميم المباشرة وعبر نظام لاهاي، ومؤشر الحكومة الإلكترونية.

- ومن واقع رصد أداء الدول العربية في هذا المؤشر نوضح ما يلي:
- أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر بلغ 26.2 نقطة وجاء أقل بشكل واضح من متوسط الأداء العالمي البالغ 37.9 نقطة.
- أداء الدول العربية جاء أقل من المتوسط العالمي بالنسبة لجميع المتغيرات المكونة للمؤشر.



- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وبزيادة طفيفة عن المتوسط العالمي، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية، ثم دول المغرب العربي

فجوة جاذبية الدول العربية

وعليه يتم احتساب فجوة الجاذبية للمنطقة العربية بطرح قيمة المؤشر العام لجاذبية الدول العربية والبالغ قيمته 38.4 نقطة لعام 2019 من قيمته لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الذي بلغ 62.2 نقطة، لنفس العام منسوبا إلى قيمته لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وفق المعادلة التالية (62.2 - 38.4) / 62.2 أي 38.2%.

وهو ما يعني أن الدول العربية أقل في قدراتها وإمكاناتها في جذب الاستثمار وفق المؤشر العام بنسبة 38.2% عن دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD وذلك بتراجع عن العام الماضي، كما يمكن قياس حجم الفجوة بين الدول العربية والدول المتقدمة على مستوى المجموعات الثلاث المكونة للمؤشر وكذلك للمؤشرات الفرعية ولكل مكون أو متغير من مكونات المؤشرات الفرعية.

وفي هذا السياق يمكن استعراض وضع الفجوة في الدول العربية على صعيد المجموعات الثلاثة وأكبرها فجوة العوامل أو المؤثرات الخارجية الإيجابية التي بلغت 50.4% عام 2019، وثانيها فجوة العوامل الكامنة بنسبة 37.6% عام 2019 ثم فجوة المتطلبات الأساسية أو المسبقة بنسبة 27.9% عام 2019، والتي تبرز بشكل واضح أهمية التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من أجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية.

توضح فجوة الجاذبية التحدي الذي تواجهه الدول العربية من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي . ويتم احتساب الفجوة كنسبة مئوية تقيس الفرق بين أداء الدول العربية على صعيد الجاذبية معبرا عنها بمتوسط القيمة التي حصلت عليها في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مع متوسط القيمة التي حصلت عليها الدول المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD) في ذات المؤشر منسوبا إلى أداء دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD .

ومن المهم مقارنة أداء الدول العربية في مؤشر الجاذبية مع الدول المتقدمة ممثلة في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD حتى يمكننا أن نصل إلى صورة تقريبية عن الفروق الجوهرية فيما بين المجموعتين في إمكانات جذب الاستثمار، وبالتالي يتسنى لنا استخلاص عناصر القوة والضعف على صعيد المؤشرات الفرعية المختلفة لجاذبية الاستثمار ومتغيراتها الرئيسية، وفي هذا الإطار يمكننا قياس تلك الفروق من خلال ما يسمى فجوة الجاذبية التي تقيس الفارق أو الاختلاف في توافر عناصر استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. واهمها العناصر والمكونات المدرجة في المؤشر العام للجاذبية والمنقسمة إلى 3 مجموعات رئيسية هي: المتطلبات الأساسية، والعوامل الكامنة، والعناصر الخارجية الإيجابية.

فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (%)								
المؤشر العام لجاذبية الاستثمار		مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		مجموعة العوامل الكامنة		مجموعة المتطلبات الأساسية		المجموعة الجغرافية
2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	
51.1	50.1	63.2	60.6	55.7	54.7	32.8	34.2	أفريقيا
40.7	42.5	46.2	50.4	47.0	47.4	28.7	30.1	جنوب آسيا
38.2	37.2	50.4	47.7	37.6	35.9	27.9	29.2	المنطقة العربية
20.0	19.5	31.1	30.2	17.5	15.5	14.5	16.0	دول الخليج العربي
38.1	35.4	46.4	39.9	38.8	35.2	31.0	32.4	دول المشرق العربي
38.8	38.1	50.8	49.7	41.3	39.8	26.5	27.0	دول المغرب العربي
65.2	64.2	81.9	78.3	63.9	64.1	46.8	48.3	دول الأداء المنخفض
37.9	37.0	47.6	44.8	40.2	39.5	27.5	28.1	أمريكا اللاتينية والكاريبي
19.5	19.7	25.1	26.0	20.6	19.3	14.6	15.9	أوروبا وآسيا الوسطى
16.9	17.6	15.1	15.6	23.3	23.8	10.6	11.7	شرق آسيا والمحيط الهادئ

عناصر القوة والضعف فيه جذب الاستثمار

• معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يشهد تقلباً على المستوى العربي بسبب الاعتماد الكبير على النفط ومشتقاته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج والعراق وليبيا والجزائر وكذلك الدول العربية الأخرى المرتبطة بها عبر التعاون في التجارة والاستثمار والعمالة والمساعدات وغيرها، وهو ما يجعل النمو في غالبية الدول العربية مرتبطاً بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

• معدل التضخم: ارتفاعه الكبير في دول المنطقة بعد إجراءات الإصلاح المالي يعد من العوائق التي تقلل من جاذبية المستثمر الأجنبي خصوصاً وأنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وخسارة في القيمة الحقيقية للاستثمار الأجنبي، وبالتالي يرفع من مستوى عدم التأكد بالنسبة للمستثمرين بشأن قيمة استثماراتهم والعوائد المتوقعة منها في المستقبل .

• أداء الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي: وجود عجز وارتفاعه يعد أحد العوامل السلبية غير المباشرة المنفرة للاستثمار والتي تظهر وبشكل واضح في العديد من الدول العربية غير النفطية لأنه يساهم في زيادة معدلات التضخم والغموض وعدم التأكد بالنسبة للوضع الاقتصادي بشكل عام، خصوصاً إذا ما تزامن هذا الارتفاع مع أجواء الاضطرابات الاجتماعية التي قد تزيد من حدة عجز الموازنة وتبعاته السلبية في المستقبل.

• البيئة المؤسسية: وضع الدول العربية في هذا المجال لازال متواضعاً بالنظر للعديد من الدول المنافسة في جذب الاستثمار فضلاً عن وجود تباينات كبيرة بين دول المنطقة، وهذا يفسر ضعف الأداء والوضع السلبي لميزان الجاذبية بالنسبة للعوامل المرتبطة بها. وهو ما يستدعي ضرورة تكثيف الإصلاحات المؤسسية في المنطقة بمختلف أشكالها ومجالاتها.

• بيئة أداء الأعمال: تمثل تحدياً رئيسياً في الدول العربية باستثناء عدد محدود من الدول وخصوصاً دول الخليج، ولذا لم تتمكن دول المنطقة كمجموعة من تحقيق ميزان جاذبية إيجابي في العديد من المحاور المتعلقة بهذا المجال وذلك رغم ما تم إنجازه من إصلاحات في المؤشرات المختلفة لبيئة أداء الأعمال.

يمكن تحديد مكامن القوة والضعف لكل دولة أو مجموعة جغرافية معينة على صعيد جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمؤشرات الفرعية أو المكونات الرئيسية للمؤشر العام للجاذبية وهو ما يسمى بميزان الجاذبية .

وفي سياق ذلك، يعتبر أداء دولة ما نقطة قوة إذا ما كان موقعها في الترتيب الأعلى من الترتيب بالنسبة للمتغير الذي يتضمنه المؤشر الفرعي للجاذبية، ونقطة ضعف إذا ما كان ترتيبها في الترتيب الأخير من قيم المتغير تحت الدراسة .

واستناداً إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي يتم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة، يُمكن إعادة ترتيب الدول حسب هذا الميزان الذي يشكل نظام معلومات يسترشد به صاحب القرار لتقليل الخسوم أو نقاط الضعف وتحويلها إلى أصول أو نقاط قوة.

وتوضح نتائج التحليل أن أعلى نسبة للأصول أو نقاط القوة من مجموع النقاط المحتملة، (أي مجموع نقاط البيانات وهي تساوي عدد الدول في المنطقة الجغرافية مضروباً في عدد المتغيرات الرئيسية)، حققتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 60.5% و 65.4% و 68.9% لمجموعات المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية على التوالي. كما حصلت مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادي على ثاني أعلى نسبة للأصول، ثم حلت دول مجموعة دول أوروبا وآسيا الوسطى.

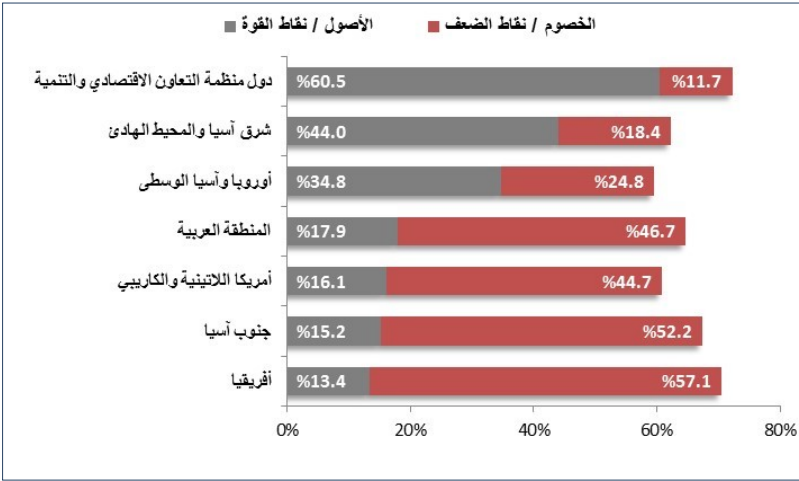
وتكشف النتائج عن حلول الدول العربية بالمرتبة الرابعة في ميزان الجاذبية بنسب مئوية للأصول تبلغ 17.9% و 17.8% لمجموعتي المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة ثم حلولها في المرتبة الخامسة بقيمة 12.5% في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية.

• وتمكن المنهجية المعتمدة في التقرير من تحديد دقيق لأهم نقاط الضعف أو الخسوم ونقاط القوة أو الأصول التي يتم رصدها انطلاقاً من تحليل الوضع النسبي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر.

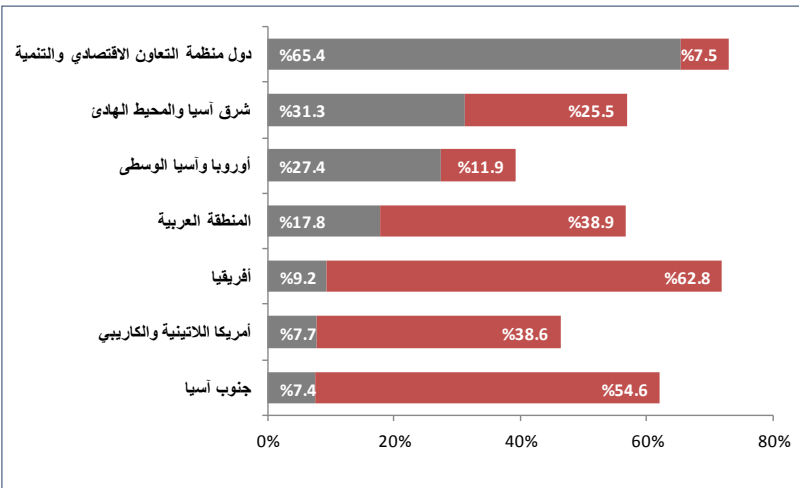
ومع رصد وتقييم كل المؤشرات الفرعية التي تتفرع عن المؤشر العام للجاذبية لسنة 2019 والسنوات السابقة يتبين أن غالبية الدول العربية تشكو من نقاط ضعف تكمن بالأساس في المجالات التالية:

الجاذبية في الدول العربية: نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع المجموعات الأخرى

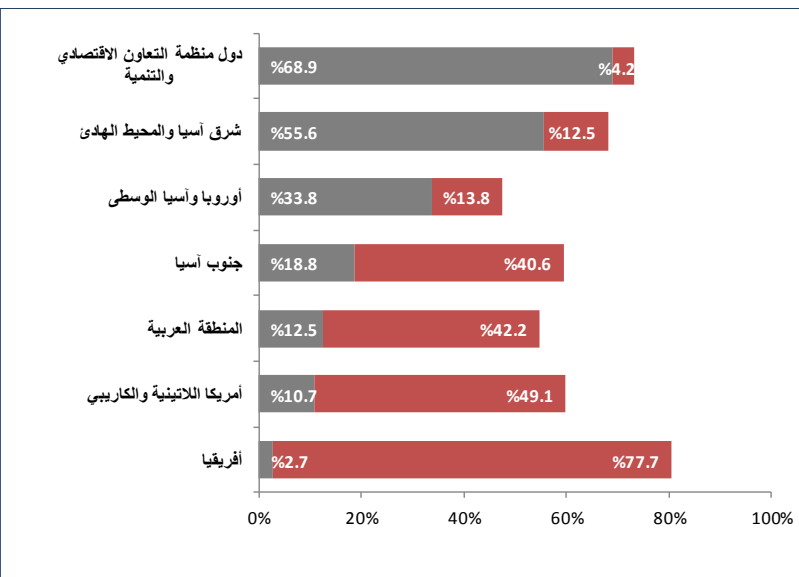
مجموعة العوامل الأساسية



مجموعة العوامل الكامنة



مجموعة العوامل الخارجية الايجابية



• حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه: يمثل تحدياً لعدد كبير من دول المنطقة بسبب صغر حجم أسواقها وقوتها الشرائية والانفتاح على العالم الخارجي وذلك على الرغم من الوضعية التنافسية الطيبة نسبياً للدول العربية عموماً ودول مجلس التعاون على وجه الخصوص.

• الموارد البشرية: رغم أن غالبية دول المنطقة لا تعاني من نقص على مستوى الكوادر البشرية من حيث الكم إلا أن المشكلة في تدني الإنتاجية والمستوى التعليمي والمهاري لنسبة كبيرة من تلك الكوادر وذلك بسبب عوامل عديدة أهمها عدم التحسن في نوعية التعليم بكل مراحلها وخصوصاً في مرحلته الأساسية. ويؤكد هذا الوضع سلبية ميزان الجاذبية الخاص بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين وبسنوات التعليم المتوقعة للأطفال .

• الأداء اللوجستي: تعاني دول عديدة من مشاكل في كفاءة أداء التخليص الجمركي والبنية التحتية للتجارة والنقل والشحن الدولي وجودة وكفاءة الخدمات وزمن إنجاز الإجراءات وهو ما يؤثر سلباً بالطبع على جاذبية الدولة للاستثمار وخصوصاً مع الارتباط الكبير ما بين التجارة والاستثمار ولاسيما الاستثمارات ذات التوجه التصديري أو المعتمدة على مستلزمات إنتاج من الخارج.

• التقدم التكنولوجي: أدى تدني الإنفاق على التنمية البشرية والتكنولوجية والبحث العلمي، وغياب خطط وبرامج البحث والتطوير والربط بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتزايد الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة في هذا المجال. والبحث العلمي بشكل عام، وغياب خطط وبرامج البحث والتطوير والربط بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية، إلى تزايد الفجوة بين الدول العربية وبين الدول الناشئة والمتقدمة في هذا المجال.

2013 و2019 لكن مع اتجاه عام للتراجع (9 مراكز) في متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية إلى المركز الـ 72 عالمياً.

تواصل الأداء المتميز لدول المشرق العربي مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى والعالم في مؤشرين رئيسيين هما اقتصاديات التكتل بمتوسط ترتيب 30 عالمياً، ثم مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية بمتوسط ترتيب 57 عالمياً، ثم مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه بمتوسط ترتيب 58 عالمياً.

فيما يتعلق بتطور الأداء في المؤشرات الفرعية خلال الفترة ما بين عامي 2013 و2019 يمكن إيجاز أبرز التطورات فيما يلي:

• اتجاه عام للتحسن في الأداء في مؤشر اقتصاديات التكتل (5 مراكز) ثم مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي بمركز واحد مع استقرار مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

• اتجاه عام للتراجع في الأداء في مؤشرات عوامل التميز والتقدم التكنولوجي (21 مركزاً) وعناصر التكلفة (18 مركزاً) والأداء اللوجستي (11 مركزاً) والبيئة المؤسسية (9 مراكز) وبقيّة المؤشرات بمعدلات تتراوح (ما بين 3 و4 مراكز).

مجموعة دول المغرب العربي:

• استقرت في موقعها كالثالث أفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أقل من المتوسط العالمي طوال الفترة ما بين عامي 2013 و2019 لكن مع اتجاه عام للتراجع (مركزان) حيث بلغ متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية الـ 74 عالمياً.

• تواصل الأداء الجيد نسبياً لدول المغرب العربي مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى في 3 مؤشرات بشكل متفاوت هم: عناصر التكلفة (المرتبة 37 عالمياً) اقتصاديات التكتل (المرتبة 39 عالمياً) الاستقرار الاقتصادي الكلي (المرتبة 52 عالمياً).

من خلال رصد تطور وضع الدول العربية ومجموعات الدول العربية الأربع في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ومؤشراته الفرعية، منذ انطلاقة الأولى عام 2013 وحتى نسخته السابعة في العام 2019، يمكننا أن نستخلص عدداً من الملاحظات التي تكشف وضعية كل مجموعة في كل مؤشر فرعي والتطور الذي شهدته تلك المجموعة في ذات المؤشر على مدى السنوات السبع الماضية وفق ما يلي:

مجموعة دول الخليج العربي:

• حافظت على موقعها كأفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أفضل من المتوسط العالمي طوال الفترة ما بين عامي 2013 و2019 لكن مع اتجاه عام للتراجع الطفيف في متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية بمقدار 5 مراكز خلال الفترة ليصل إلى 46 من إجمالي 109 دول مدرجة في المؤشر مقارنة مع 41 عام 2013.

• تواصل الأداء المتميز لدول الخليج مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى والعالم في 3 مؤشرات بدرجات متفاوتة أفضلها مؤشر الموارد البشرية والطبيعية بمتوسط ترتيب 18 عالمياً ثم مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمتوسط ترتيب 40 عالمياً ثم مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر الأداء اللوجستي بمتوسط ترتيب 41 عالمياً لكل منهما.

• فيما يتعلق بتطور الأداء في المؤشرات الفرعية خلال الفترة ما بين عامي 2013 و2019 يمكن إيجاز أبرز التطورات فيما يلي:

• اتجاه عام للتحسن في الأداء في مؤشرات اقتصاديات التكتل (11 مركزاً) والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (5 مراكز) وحجم السوق وفرص النفاذ إليه (مركزان) والوساطة المالية والقدرات التمويلية، وبيئة أداء الأعمال (مركز واحد).

• اتجاه عام للتراجع في الأداء في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (39 مركزاً) وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي (8 مراكز) ومؤشر البيئة المؤسسية (4 مراكز)، ثم مؤشر الأداء اللوجستي (3 مراكز)، والموارد البشرية والطبيعية (مركزان).

مجموعة دول المشرق العربي:

• حافظت على موقعها كالثاني أفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أقل من المتوسط العالمي طوال الفترة ما بين عامي

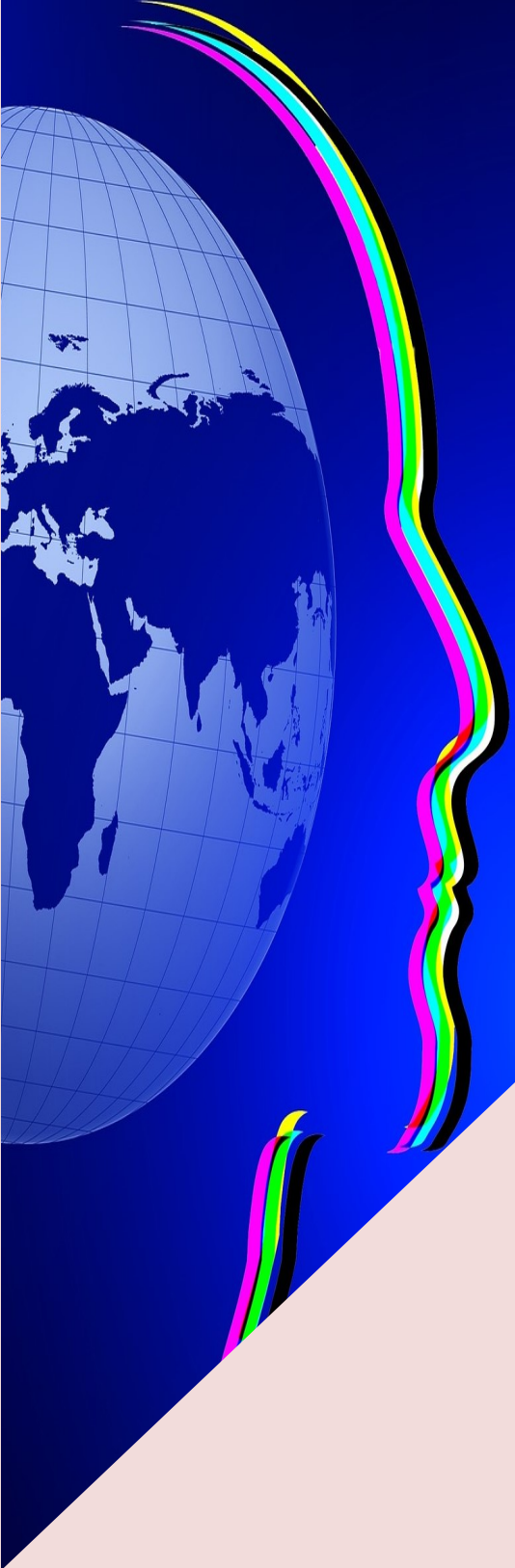
مجموعة دول الأداء الضعيف:

- استقرت في المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط ترتيب أقل كثيراً من المتوسط العالمي طوال الفترة ما بين عامي 2013 و2019 لكن مع اتجاه عام للتراجع (مركزان) في متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية إلى المركز الـ 105 عالمياً.
- تشهد بشكل عام أداء ضعيفاً في جميع المؤشرات الأحد عشر الفرعية.
- مؤشرات اقتصاديات التكتل، والموارد البشرية والطبيعية، والاستقرار الاقتصادي الكلي، أداؤها أفضل نسبياً من بقية المؤشرات.
- كل المؤشرات الفرعية تشهد اتجاهها عاماً للتراجع فيما عدا مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي شهد تحسناً بـ 10 مراكز، كما شهد مؤشر اقتصاديات التكتل تحسناً طفيفاً بمركز واحد خلال الفترة.

فيما يتعلق بتطور الأداء في المؤشرات الفرعية خلال الفترة ما بين عامي 2013 و2019 يمكن إيجاز أبرز التطورات فيما يلي:

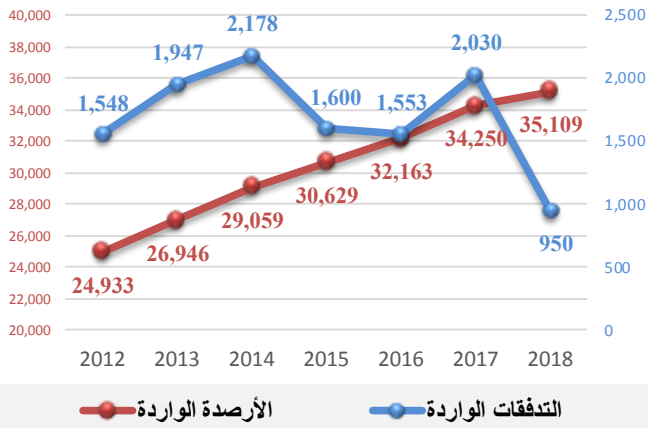
- اتجاه عام للتحسن في الأداء في مؤشرات وحجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه (9 مراكز)، ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية (مركزان) ومؤشري الموارد البشرية والطبيعية، واقتصاديات التكتل (مركز واحد).
- اتجاه عام للتراجع في الأداء في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (29 مركزاً) وعناصر التكلفة (9 مراكز)، وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي (4 مراكز) ثم البيئة المؤسسية، (مركزان) وأخيراً مؤشري الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأداء اللوجستي (مركز واحد).

جاذبية الدول العربية
للاستثمار الأجنبي
المباشر.. الملامح القطرية





أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

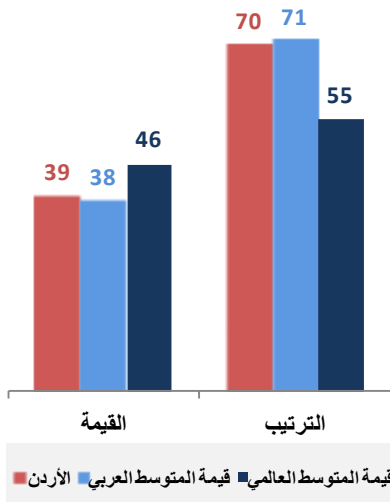
المؤشر الاقتصادي

44.3	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
2.2	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
4,394.9	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)
2.0	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
30.4	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-3.6	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-8.2	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
16.1	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
23.7	إجمالي واردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
16.4	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
8.0	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
72.1	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
10.1	عدد السكان (مليون نسمة)
--	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

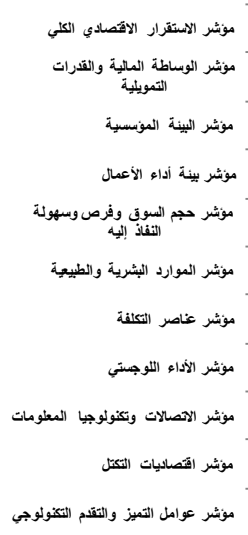
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

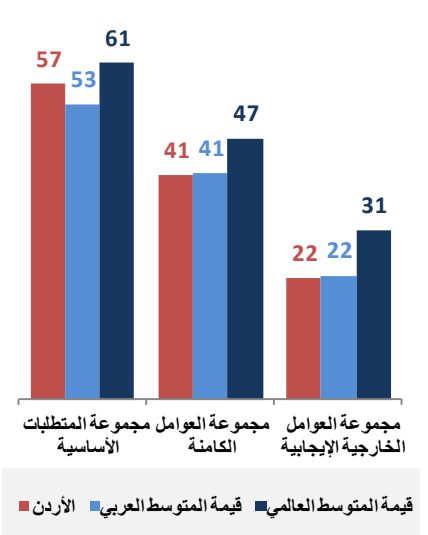
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



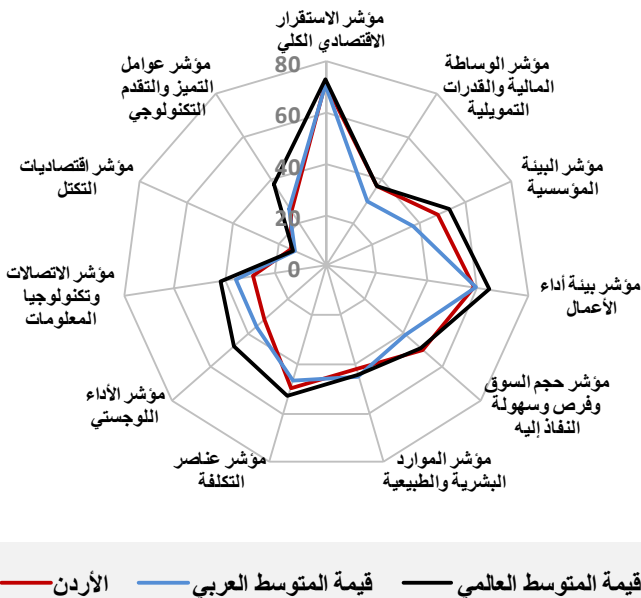
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



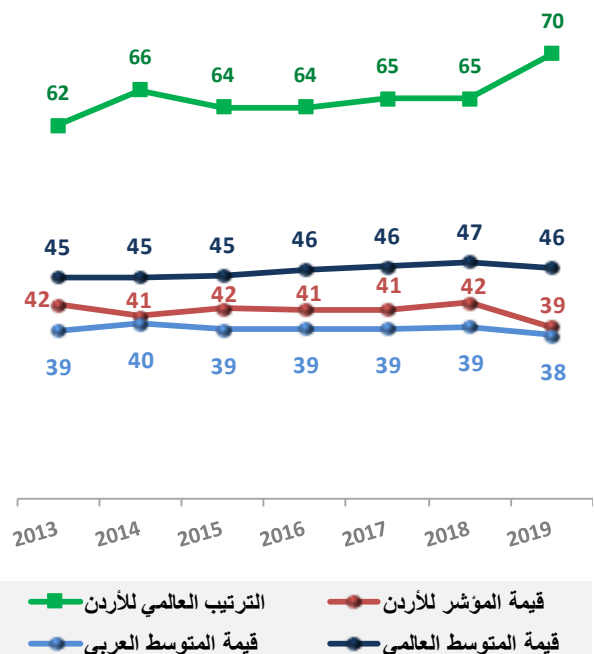
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

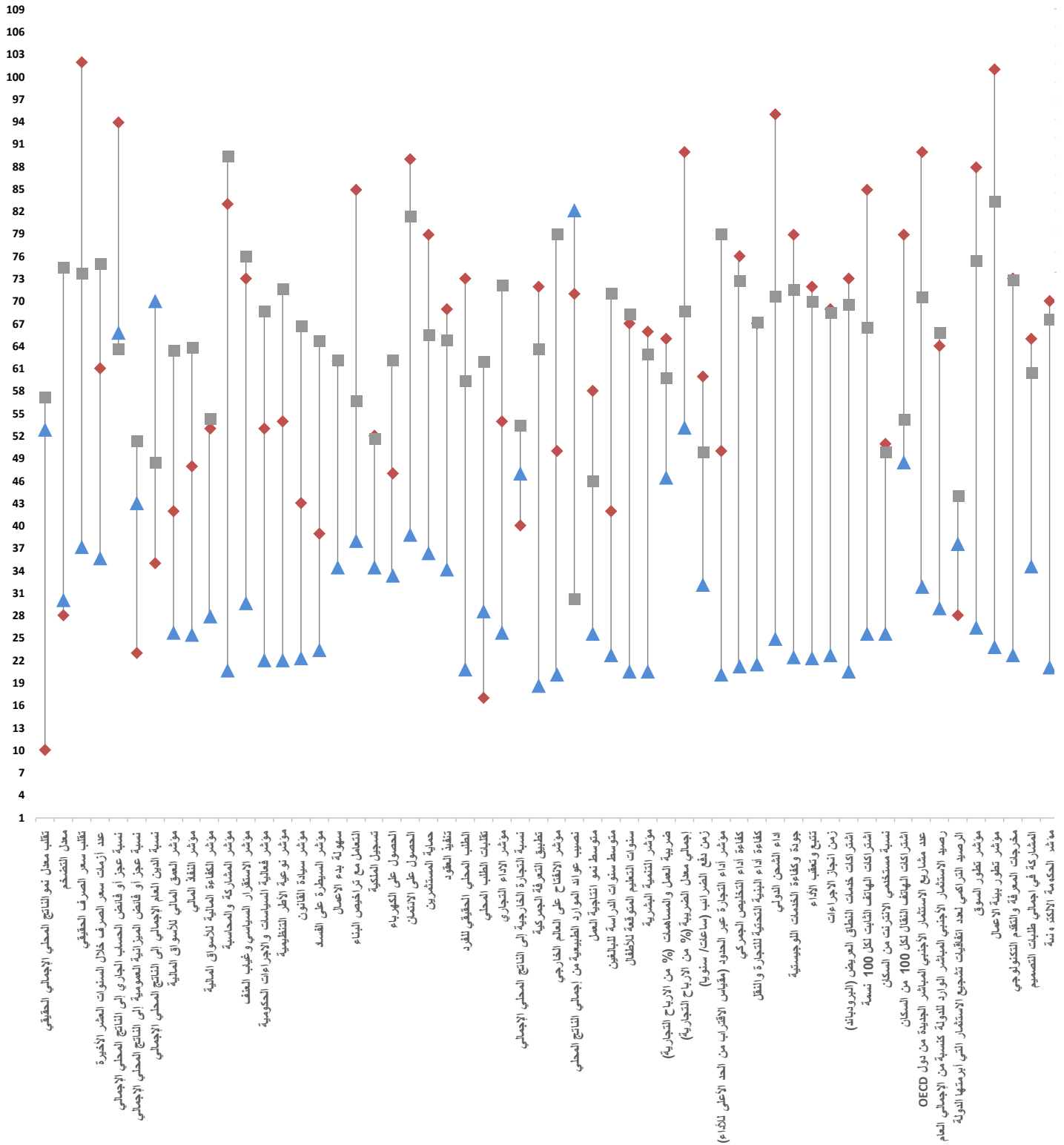


تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية





ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)

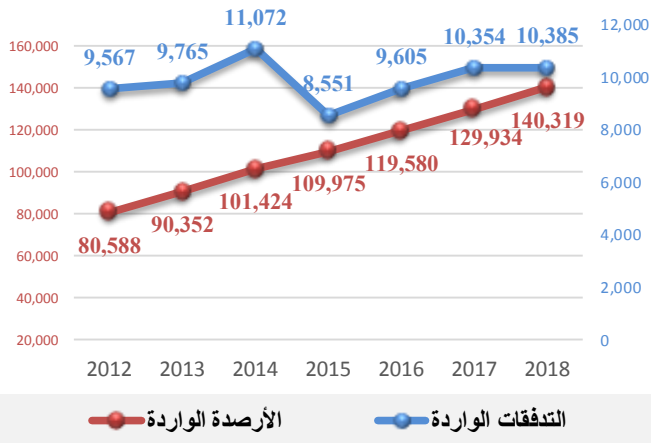


♦ الأردن

■ متوسط ترتيب الدول العربية

▲ متوسط ترتيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

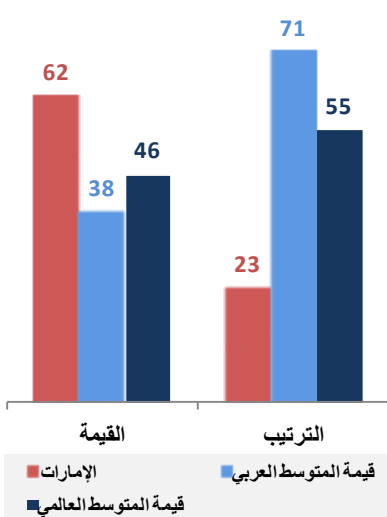
المؤشر الاقتصادي

2019	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	427.9
2.8	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	
39,806.3	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	
2.1	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	
31.4	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	
25.4	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	
5.9	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	
379.5	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	
312.8	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	
113.9	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	
4.3	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	
68.7	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	
10.7	عدد السكان (مليون نسمة)	
--	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	

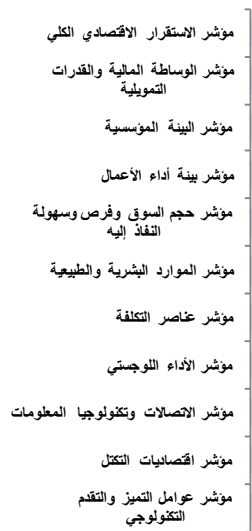
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

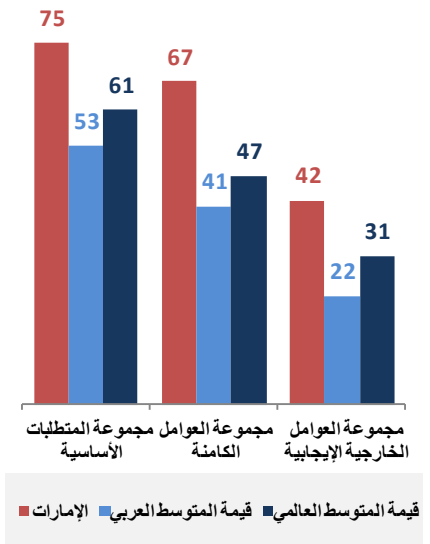
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



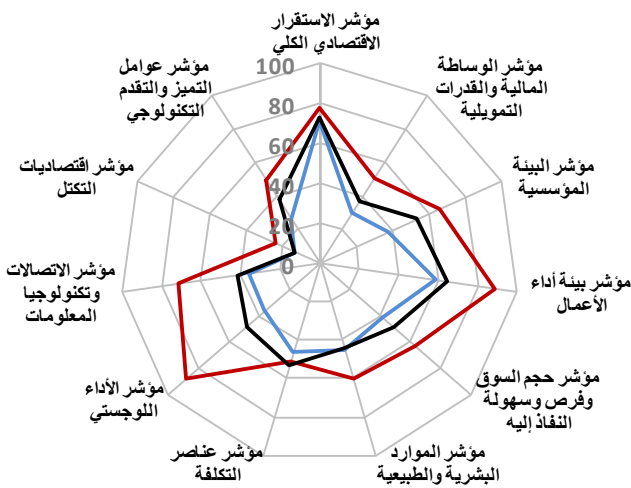
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



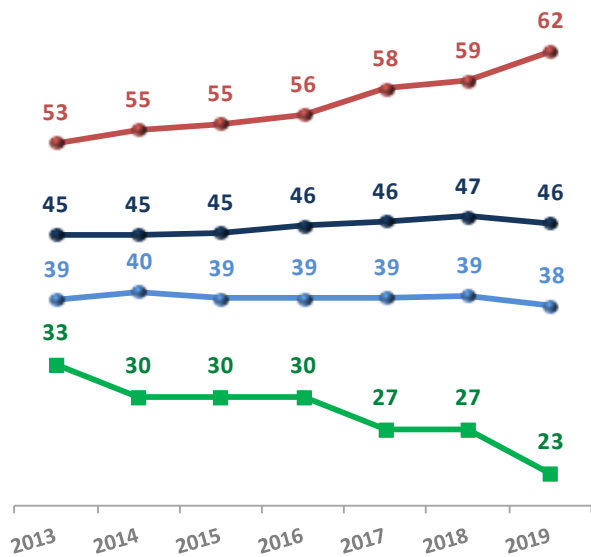
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019



تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية

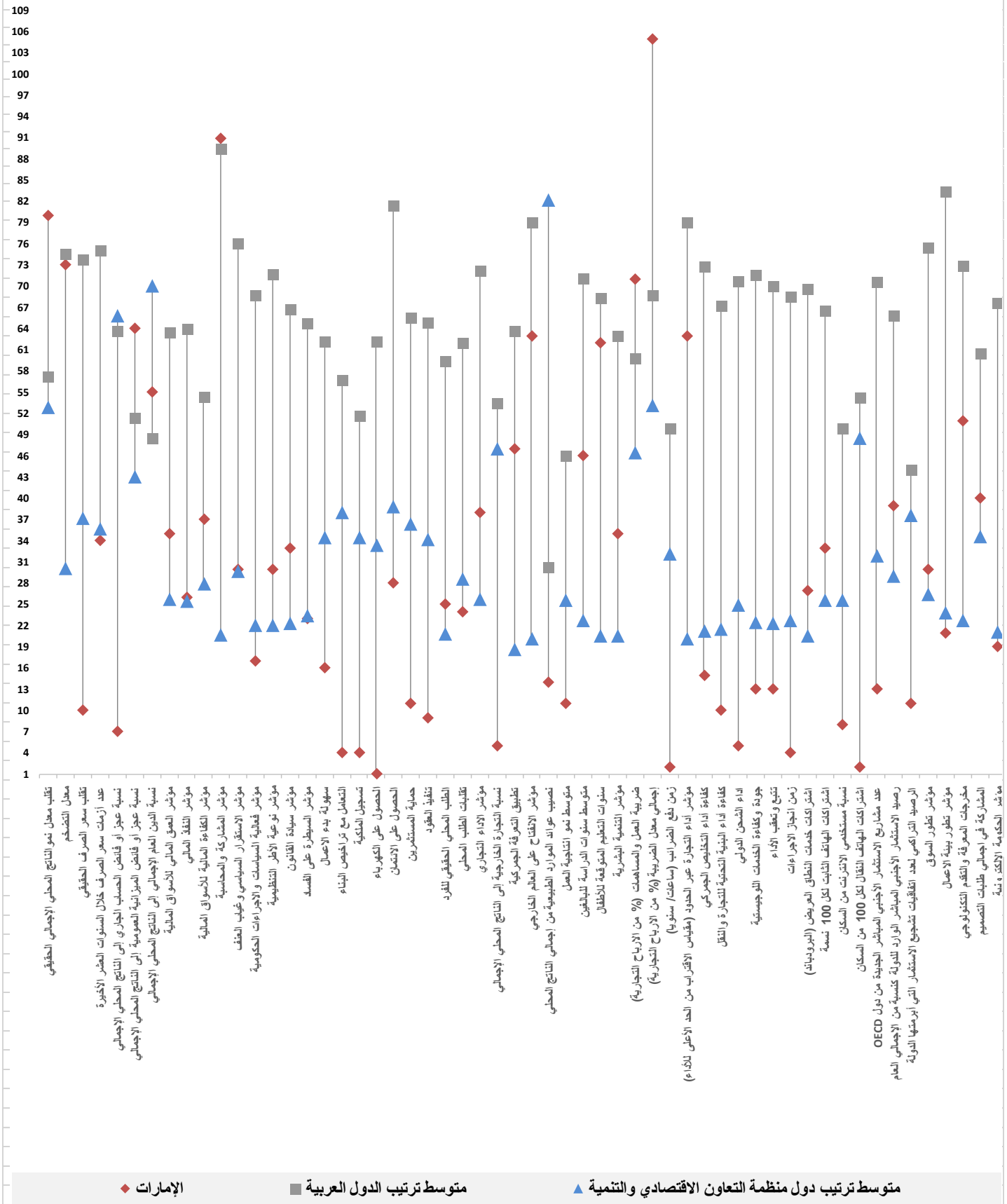


الإمارات | قيمة المتوسط العربي | قيمة المتوسط العالمي

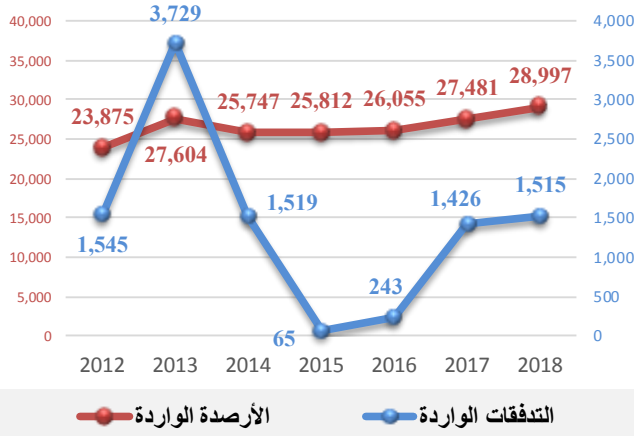
الترتيب العالمي للإمارات | قيمة المتوسط العربي | قيمة المتوسط العالمي



ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
(وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

2019

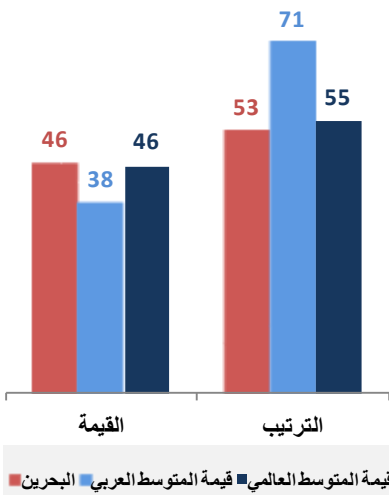
المؤشر الاقتصادي

39.0	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
1.8	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
25,781.4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)
3.3	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
29.7	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-1.4	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-3.6	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
29.8	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
26.2	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
2.0	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
0.9	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
189.9	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
1.5	عدد السكان (مليون نسمة)
3.9	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

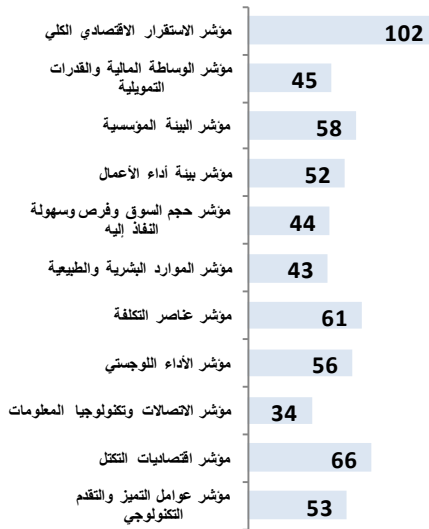
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

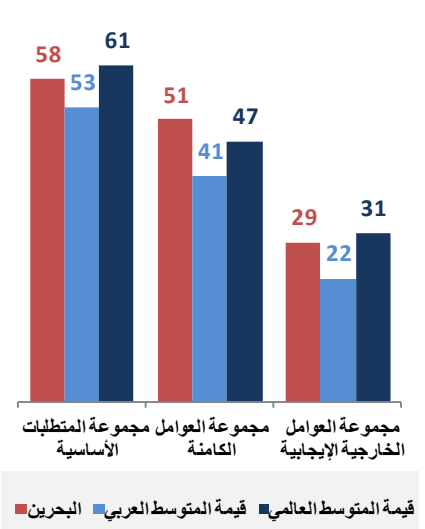
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



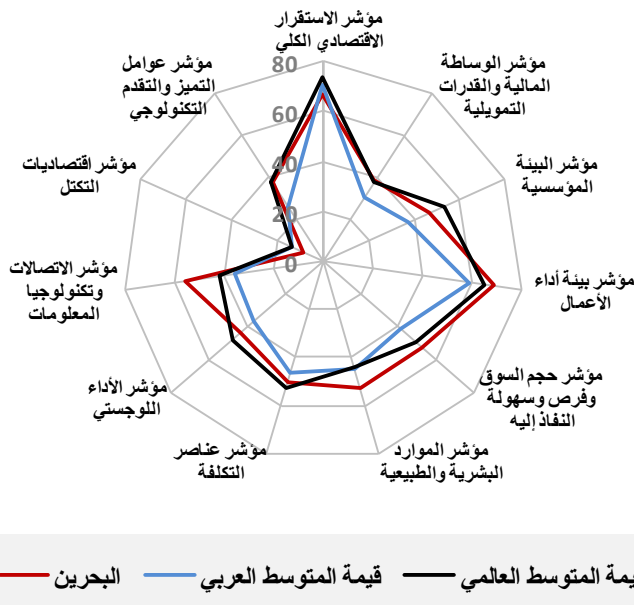
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



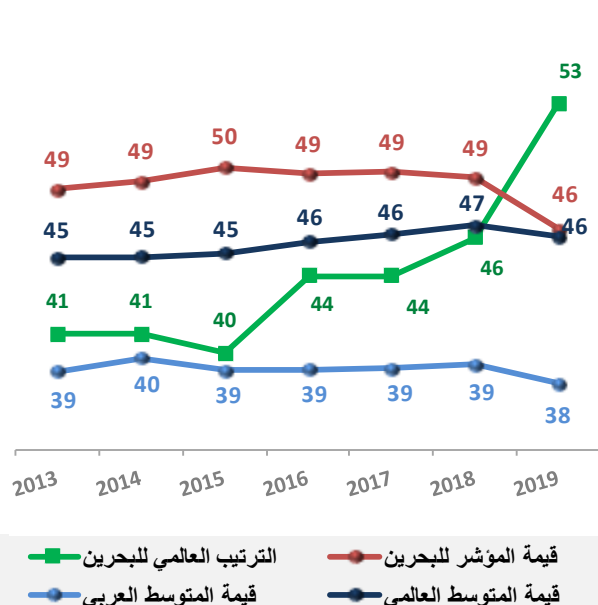
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



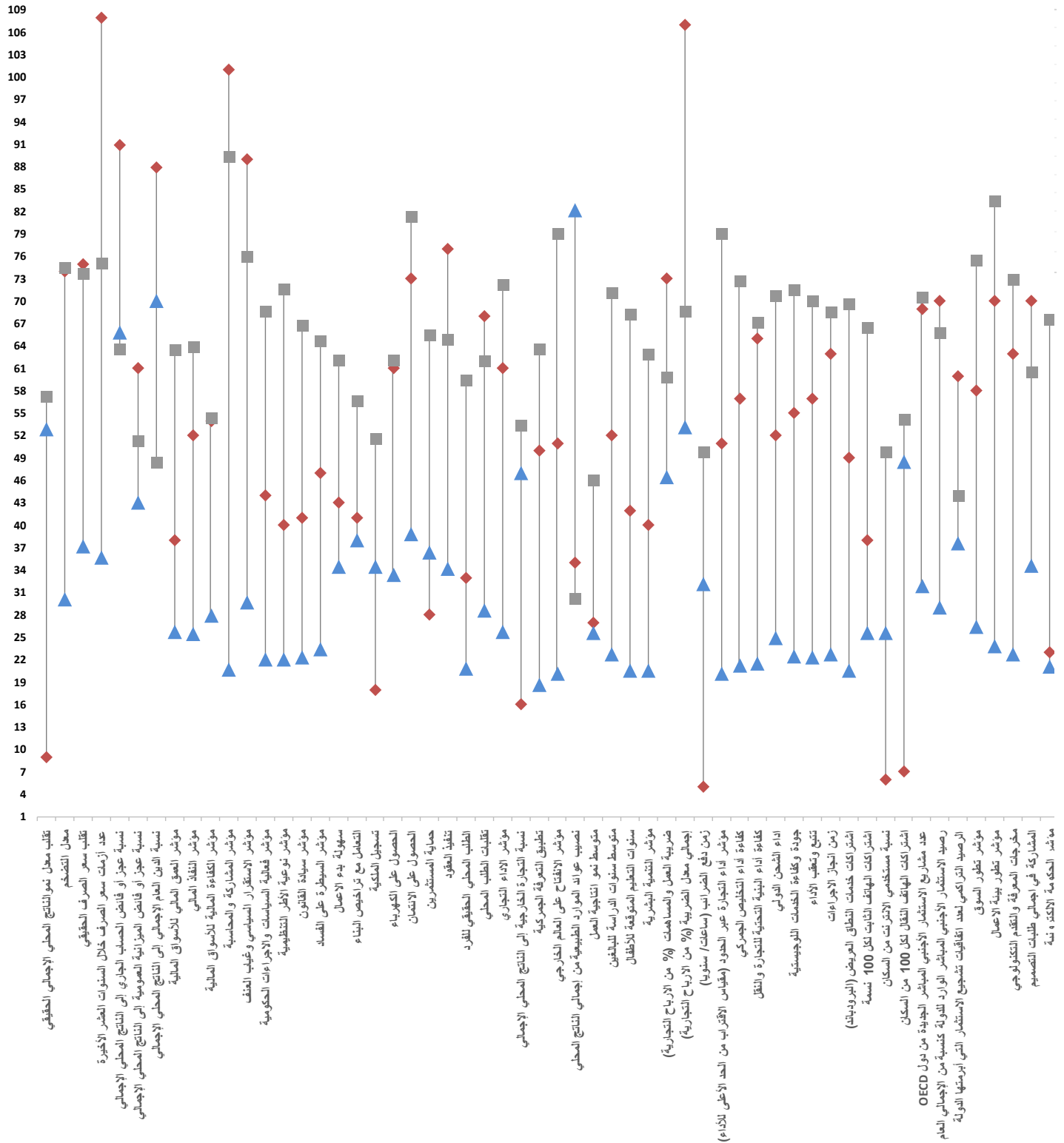
الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019



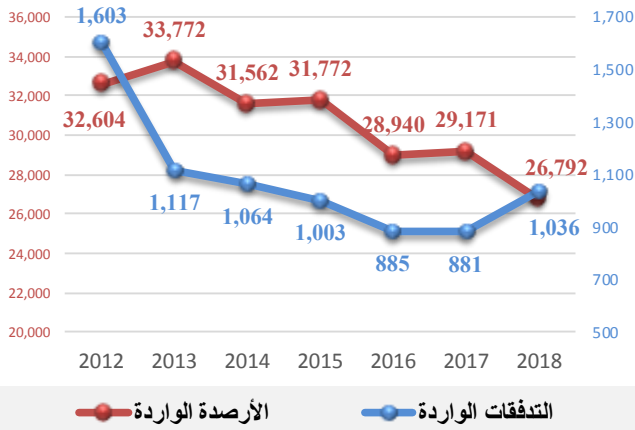
تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية



ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

2019

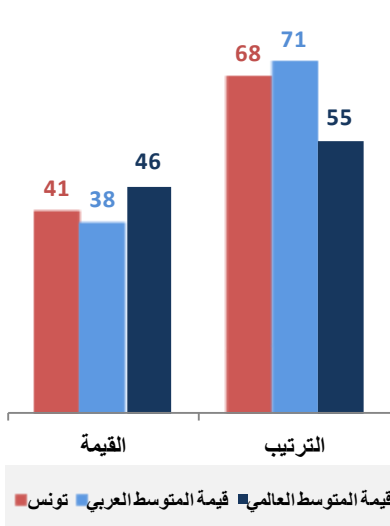
المؤشر الاقتصادي

36.2	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
2.7	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
3,072.5	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)
7.5	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
31.7	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-3.7	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-10.1	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
19.7	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
24.1	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
6.2	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
3.0	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
98.4	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
11.8	عدد السكان (مليون نسمة)
--	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

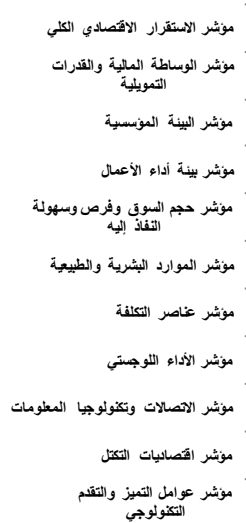
المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

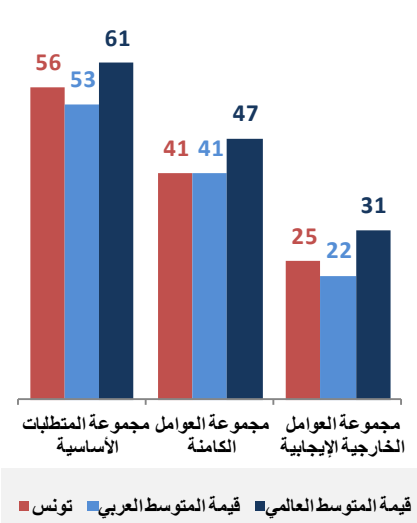
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



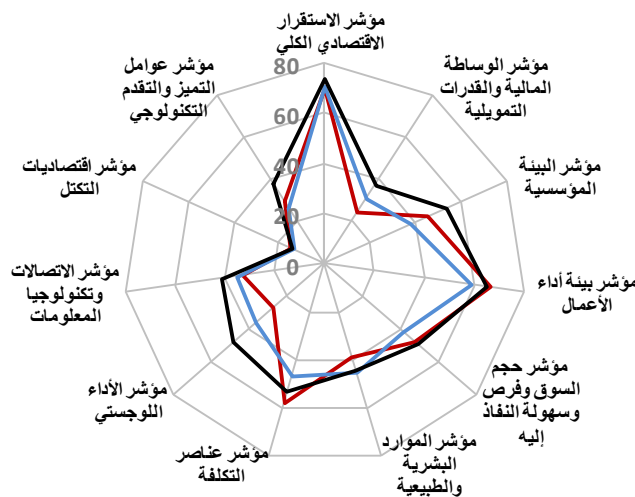
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



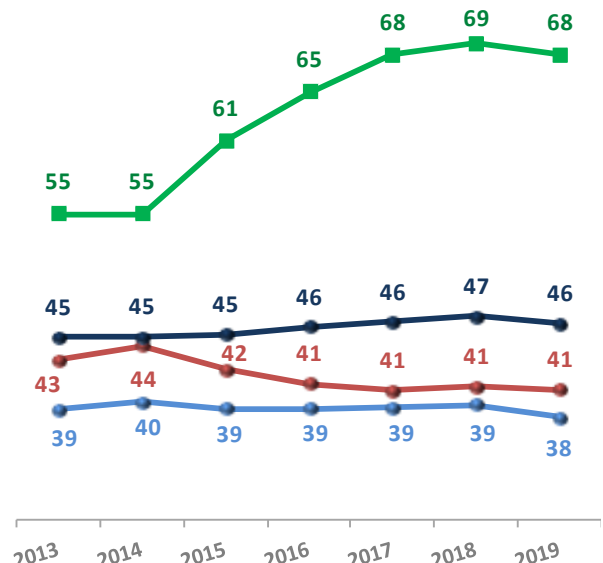
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019



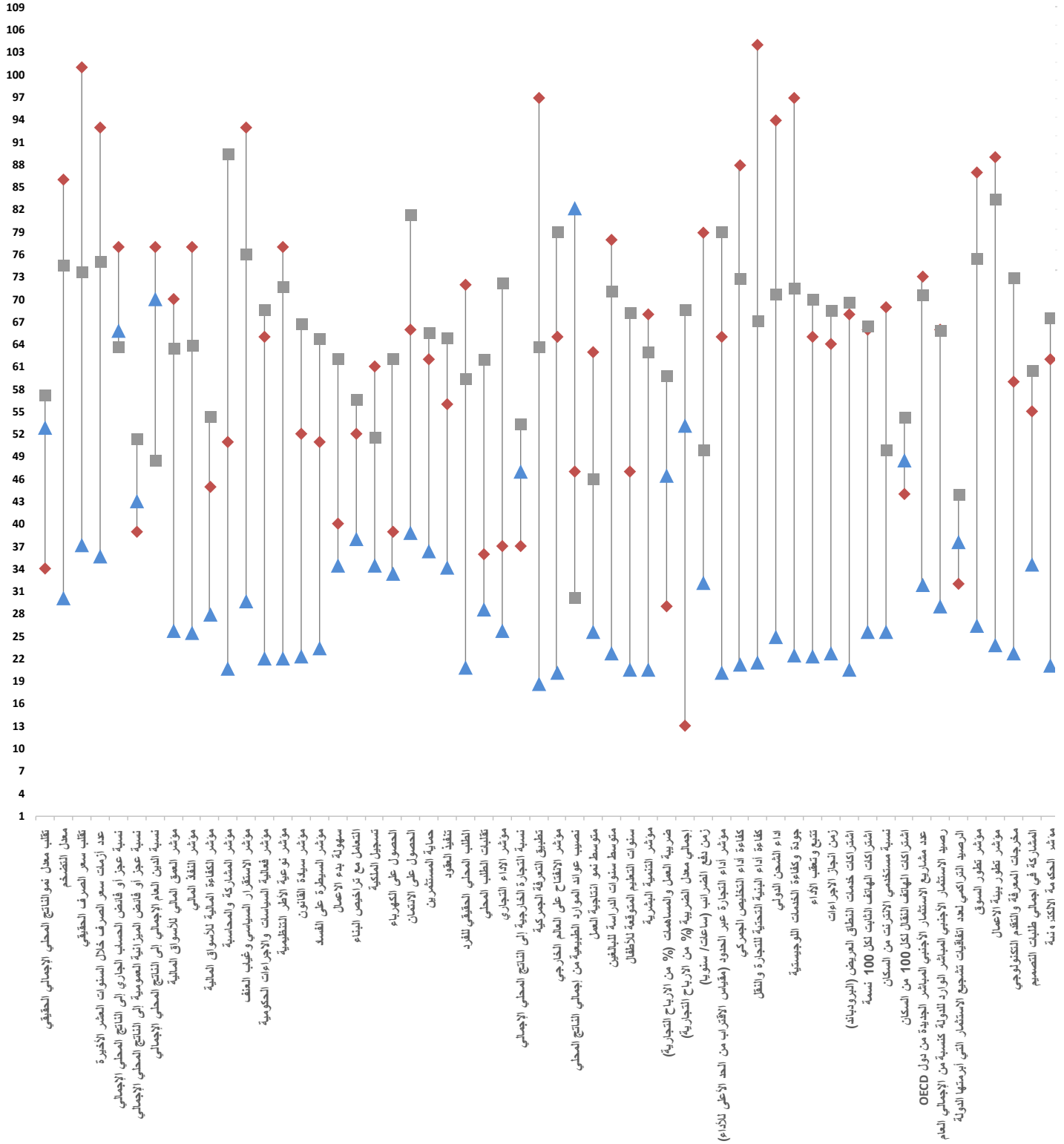
تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية



القيمة المتوسطة العالمي - القيمة المتوسطة العربي - تونس

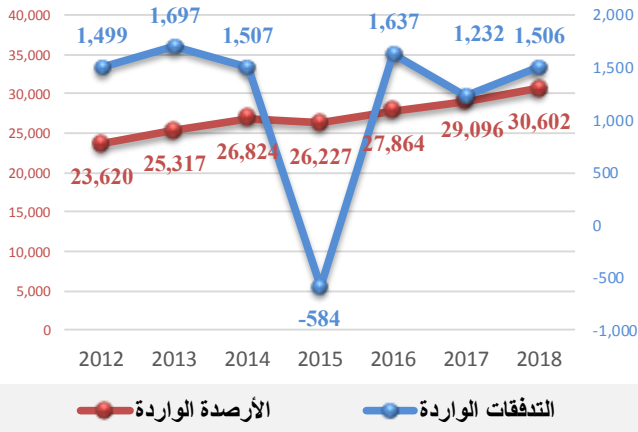
الترتيب العالمي لتونس - القيمة المتوسطة العربي - القيمة المتوسطة العالمي

ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)



◆ تونس ■ متوسط ترتيب الدول العربية ▲ متوسط ترتيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

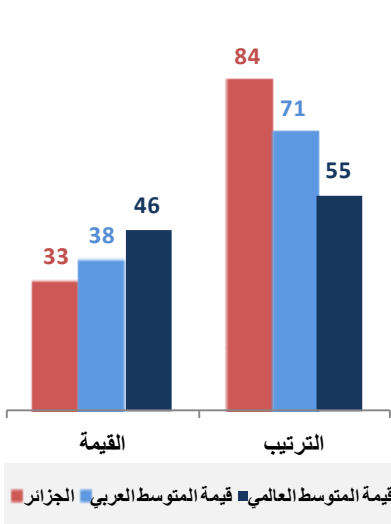
المؤشر الاقتصادي

2019	المؤشر الاقتصادي
183.7	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
2.3	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
4,229.8	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (دولار)
5.6	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
36.4	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-23.0	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-12.5	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
40.5	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
63.1	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
55.6	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
11.5	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
2.1	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
43.4	عدد السكان (مليون نسمة)
12.6	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

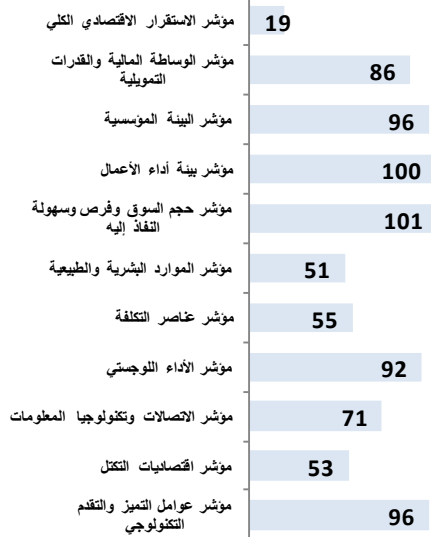
المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الآداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

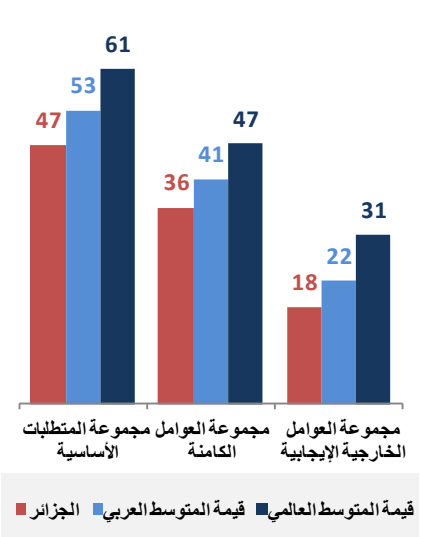
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



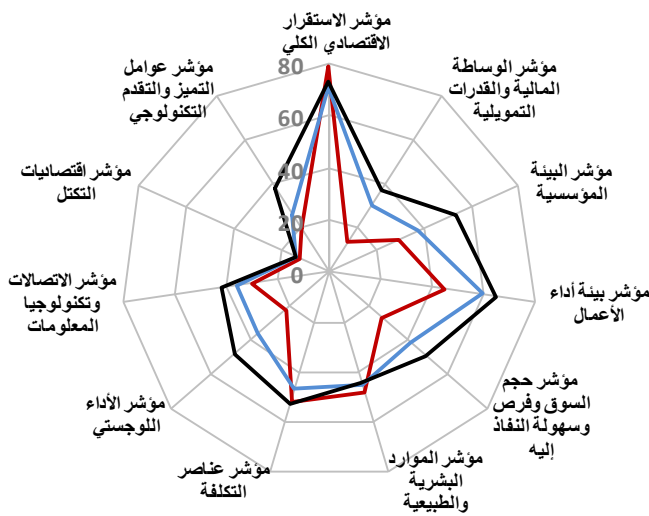
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



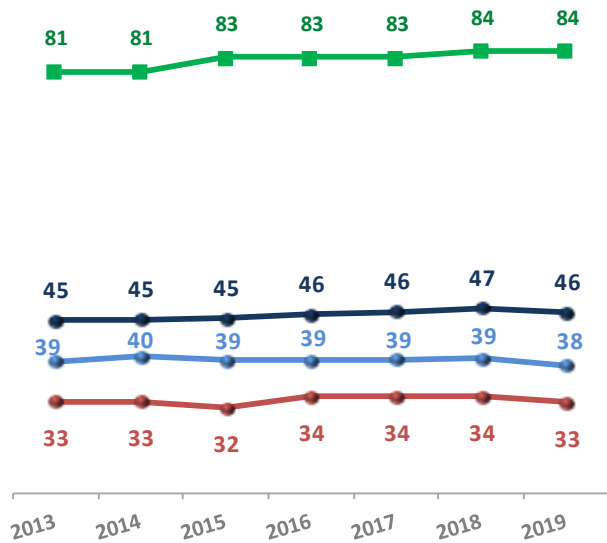
الآداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



الآداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

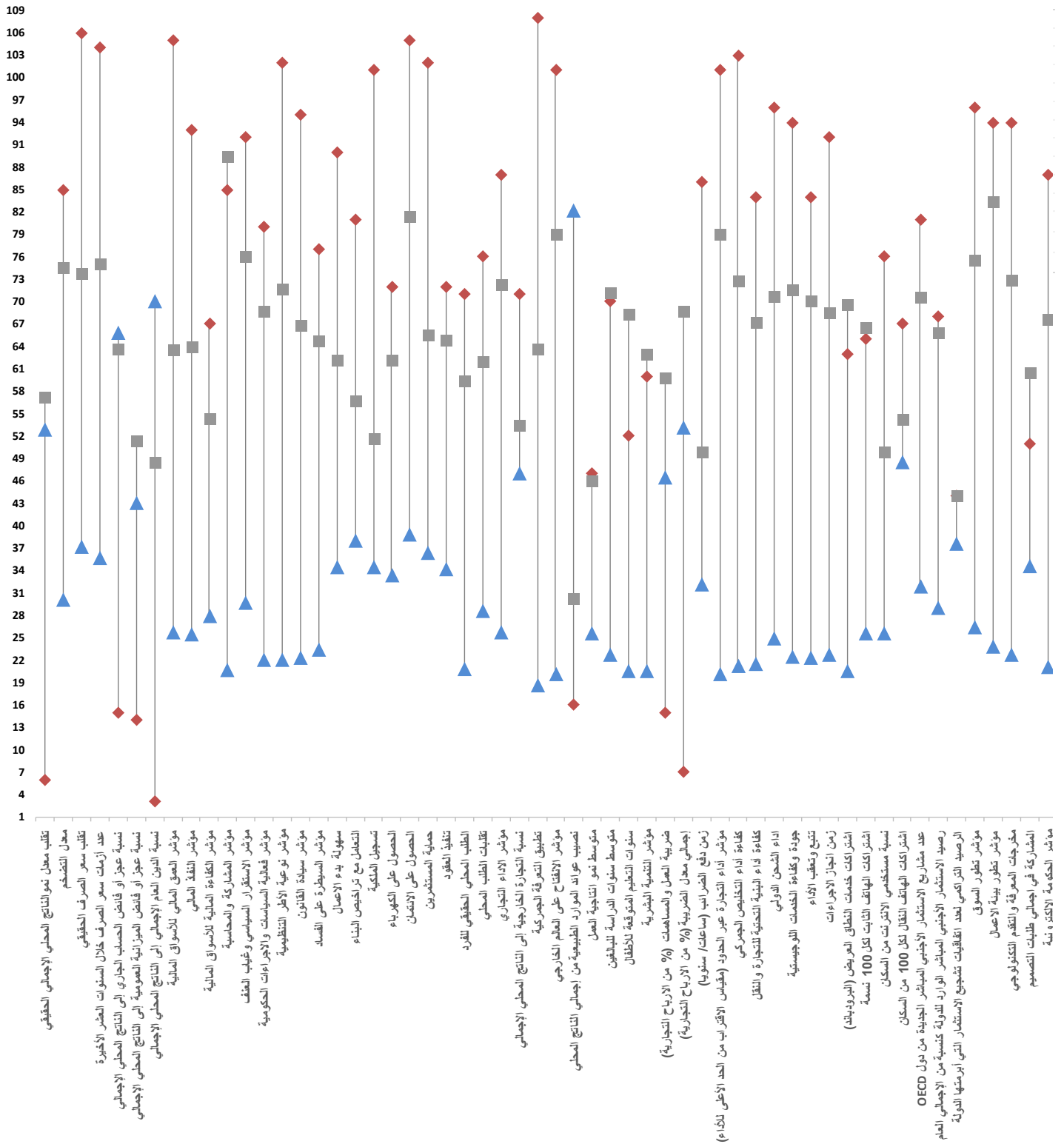


تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية





ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)

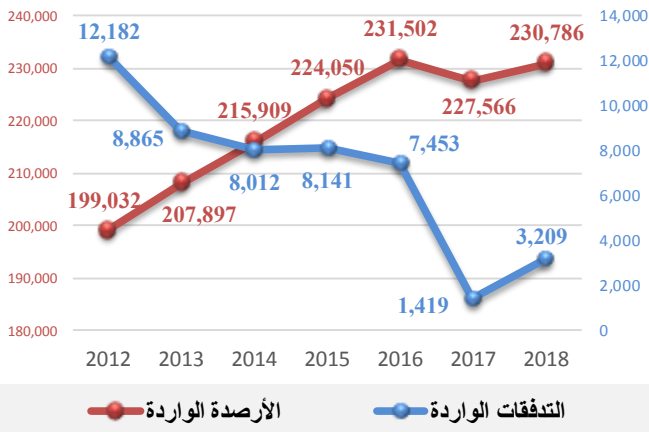


◆ الجزائر

■ متوسط ترتيب الدول العربية

▲ متوسط ترتيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

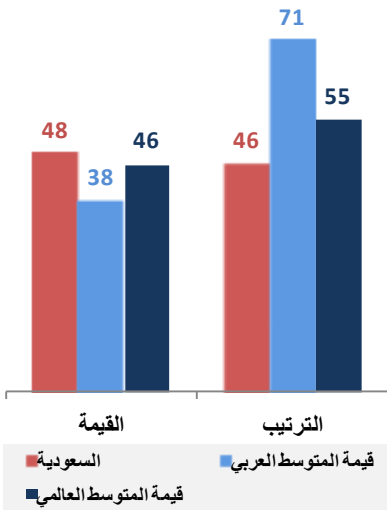
المؤشر الاقتصادي

2019	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	762.3
1.8	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	
22,507.1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (دولار)	
-0.7	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	
39.2	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	
27.0	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	
3.5	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	
281.5	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	
228.8	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	
495.7	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	
25.2	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	
30.4	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	
33.9	عدد السكان (مليون نسمة)	
--	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	

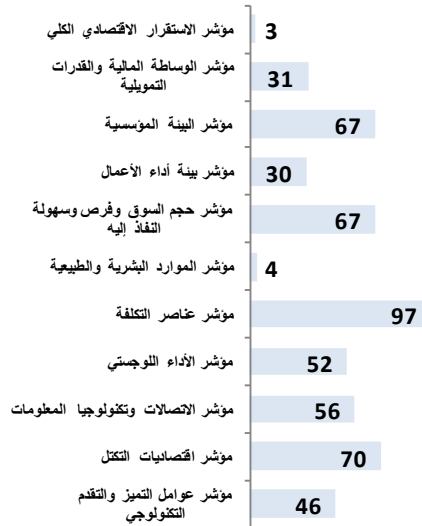
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

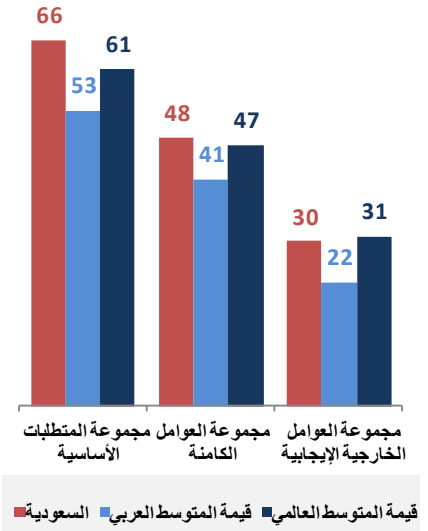
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



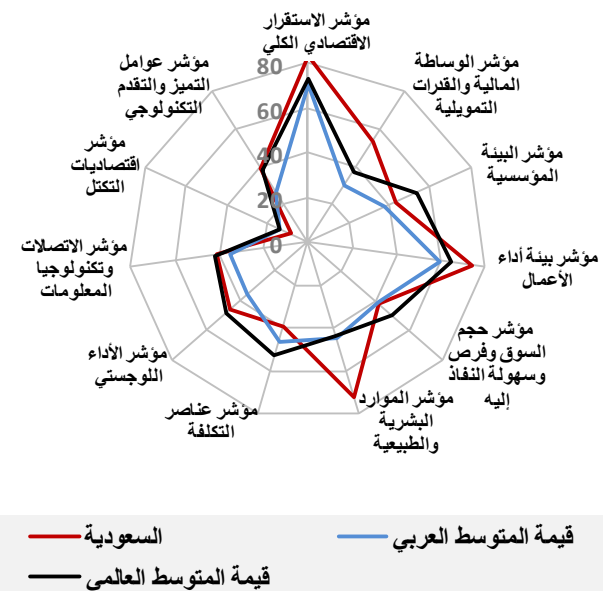
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



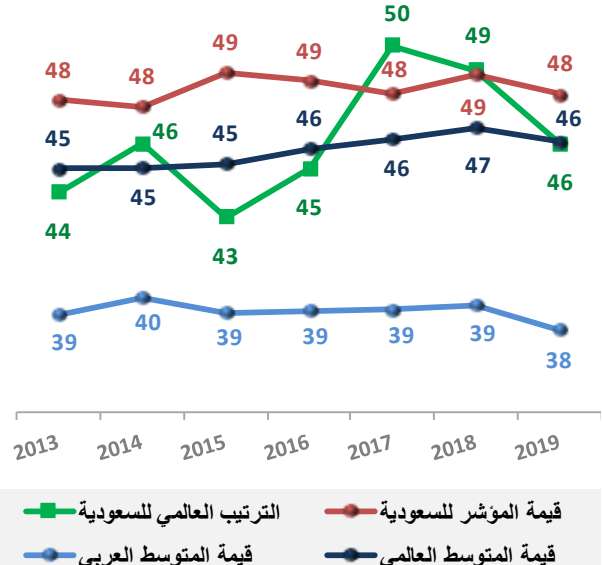
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



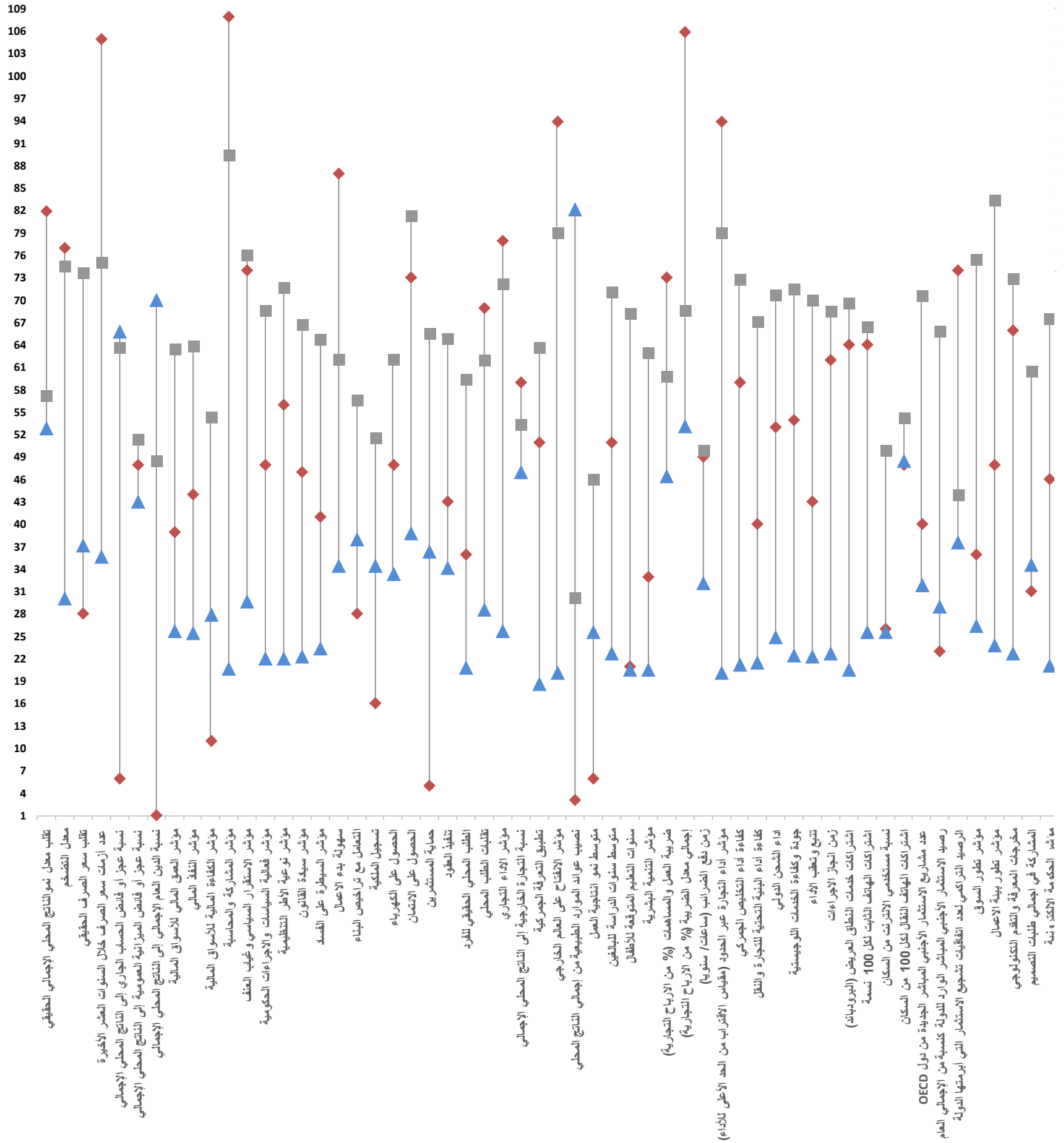
الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019



تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية



ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)

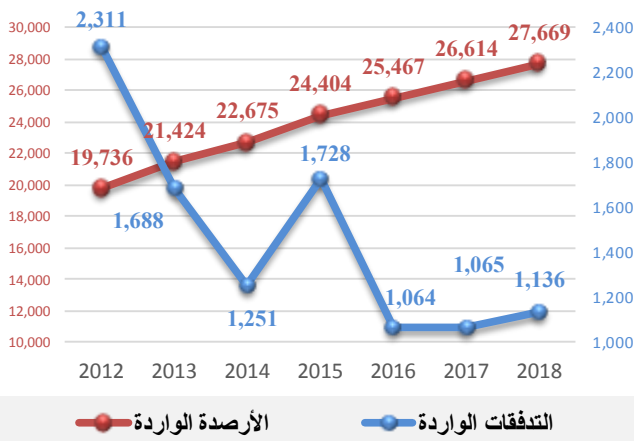


السعودية

متوسط ترتيب الدول العربية

متوسط ترتيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

2019

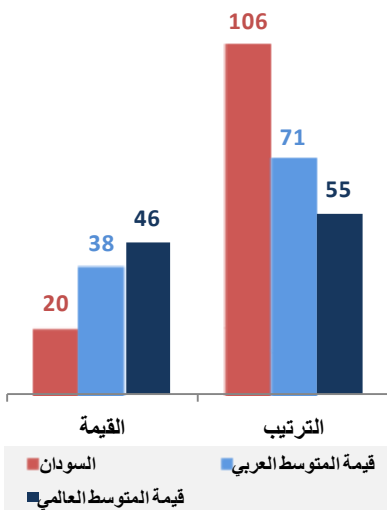
المؤشر الاقتصادي

31.5	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
-2.3	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
728.1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (دولار)
49.6	النضج (متوسط أسعار المستهلك)
15.2	إجمالي الإئفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-3.1	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-9.9	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
5.0	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
6.9	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
1.1	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
1.9	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
177.6	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
43.2	عدد السكان (مليون نسمة)
21.4	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

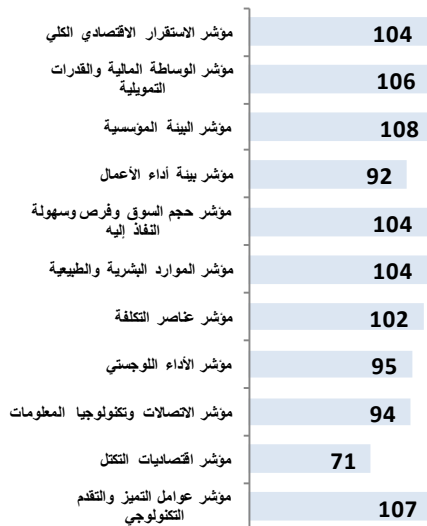
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الآداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

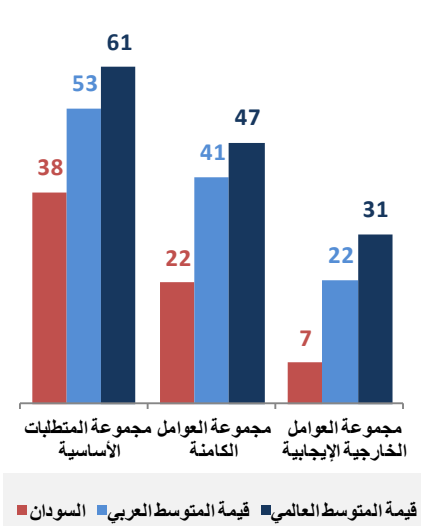
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



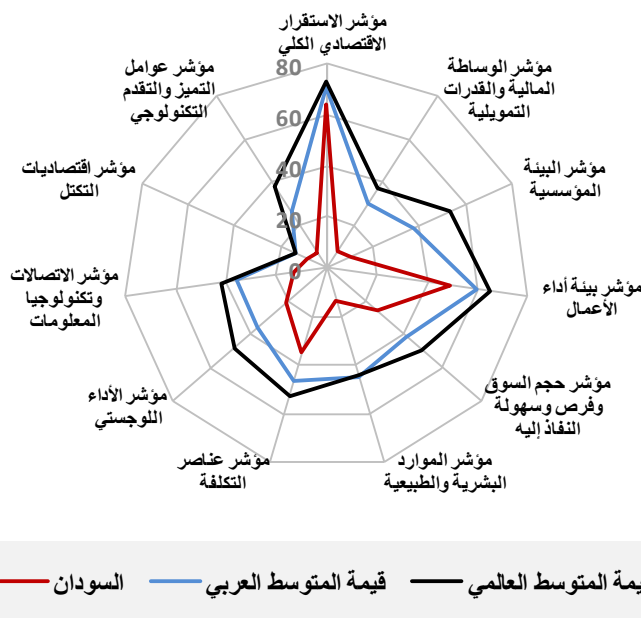
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



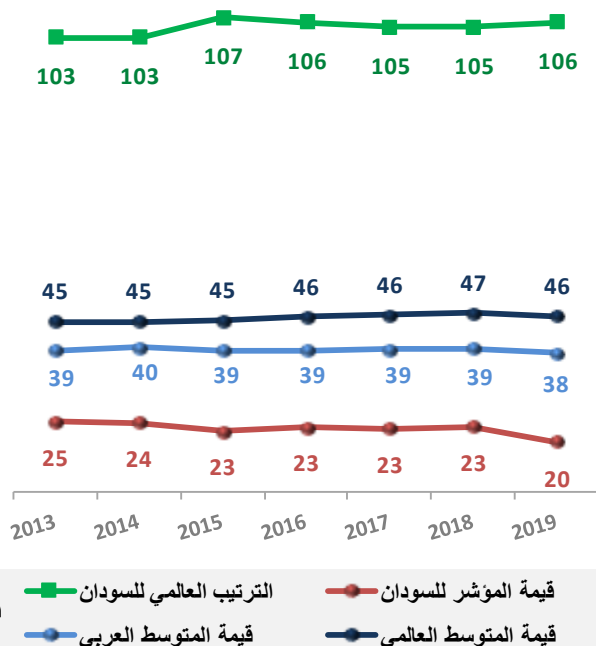
الآداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



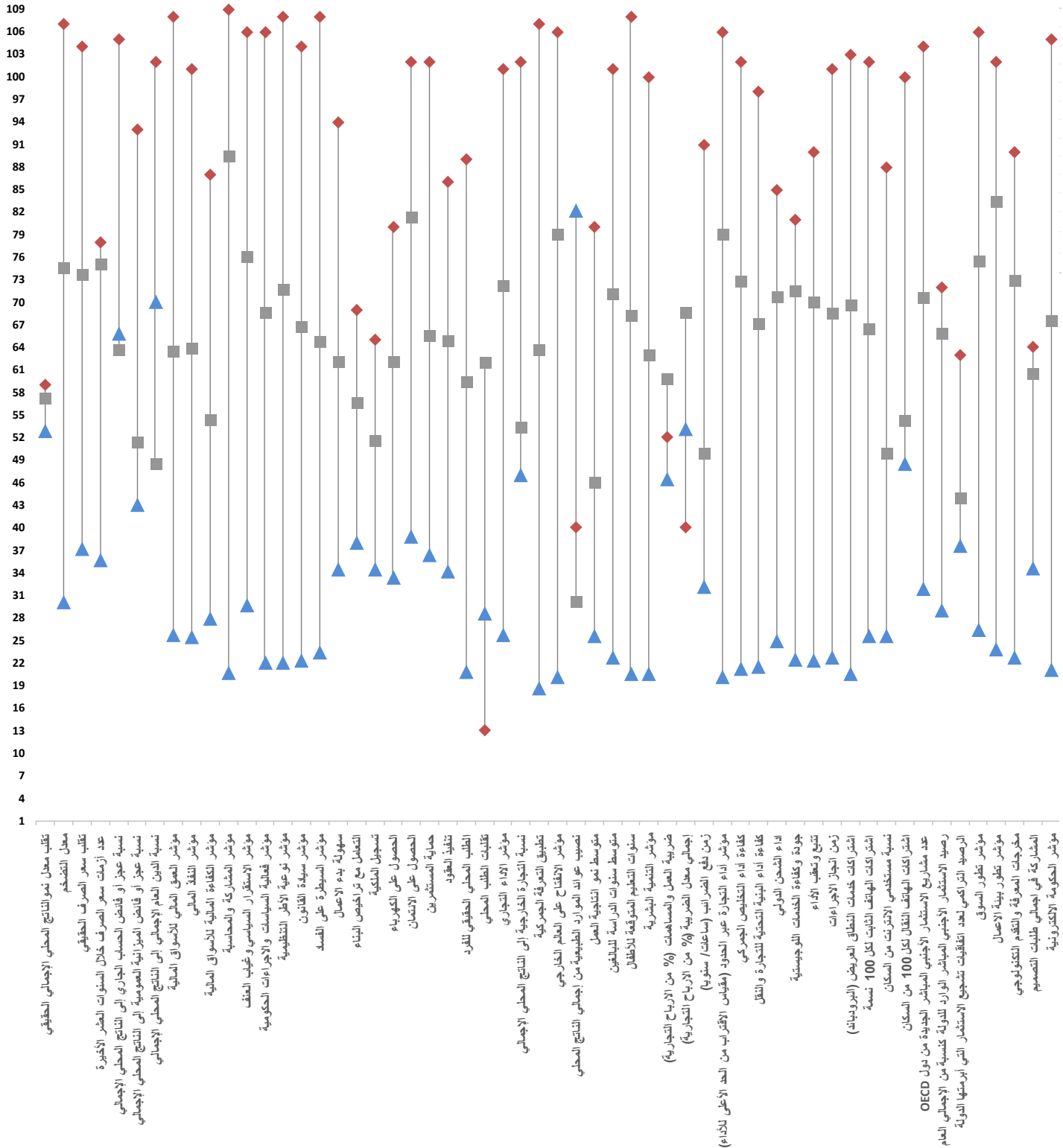
الآداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019



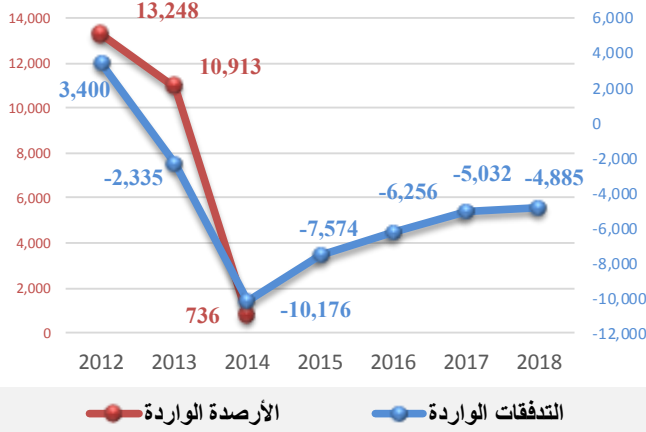
تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية



ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

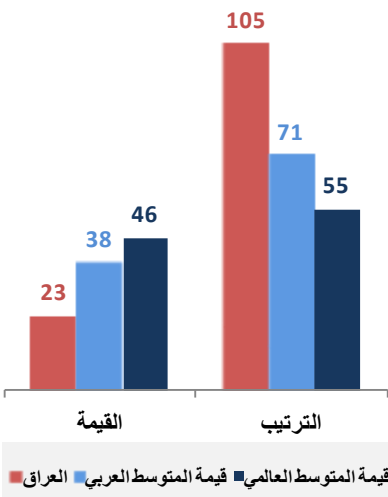
المؤشر الاقتصادي

2019	المؤشر الاقتصادي
225.3	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
2.8	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
5,758.8	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (دولار)
2.0	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
44.6	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-15.0	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-6.7	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
88.5	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
99.2	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
53.2	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
6.4	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
32.1	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
39.1	عدد السكان (مليون نسمة)
--	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

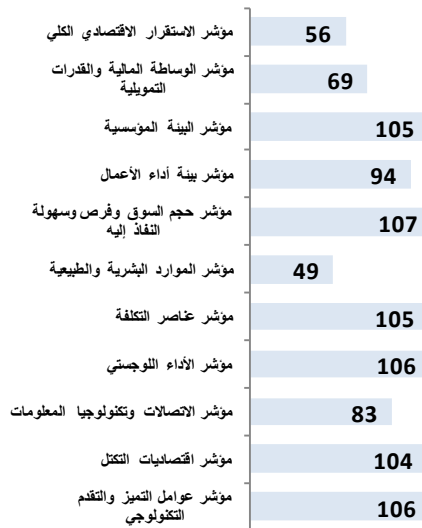
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

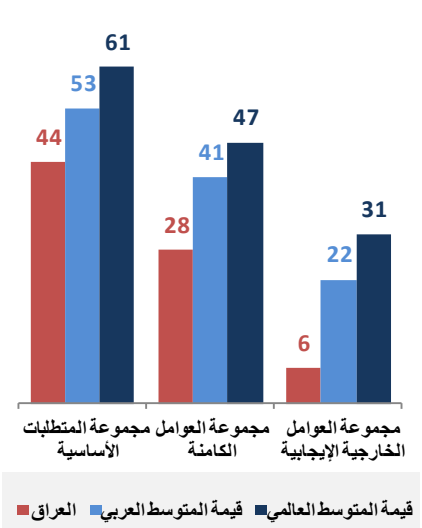
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



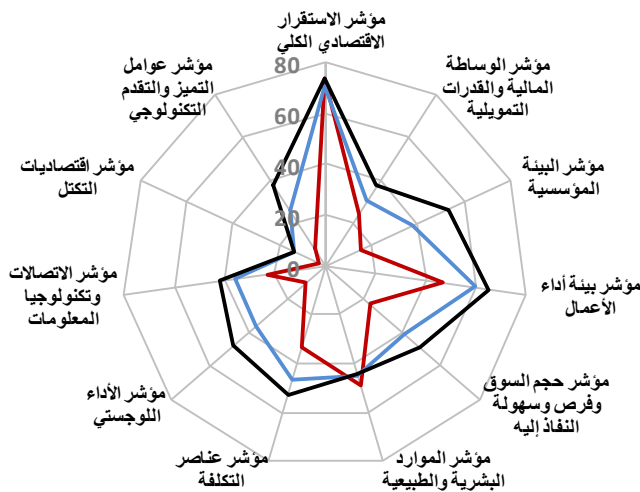
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



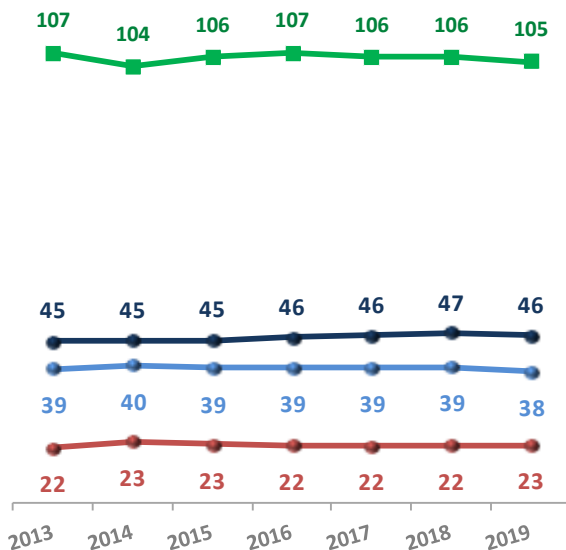
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019



تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية

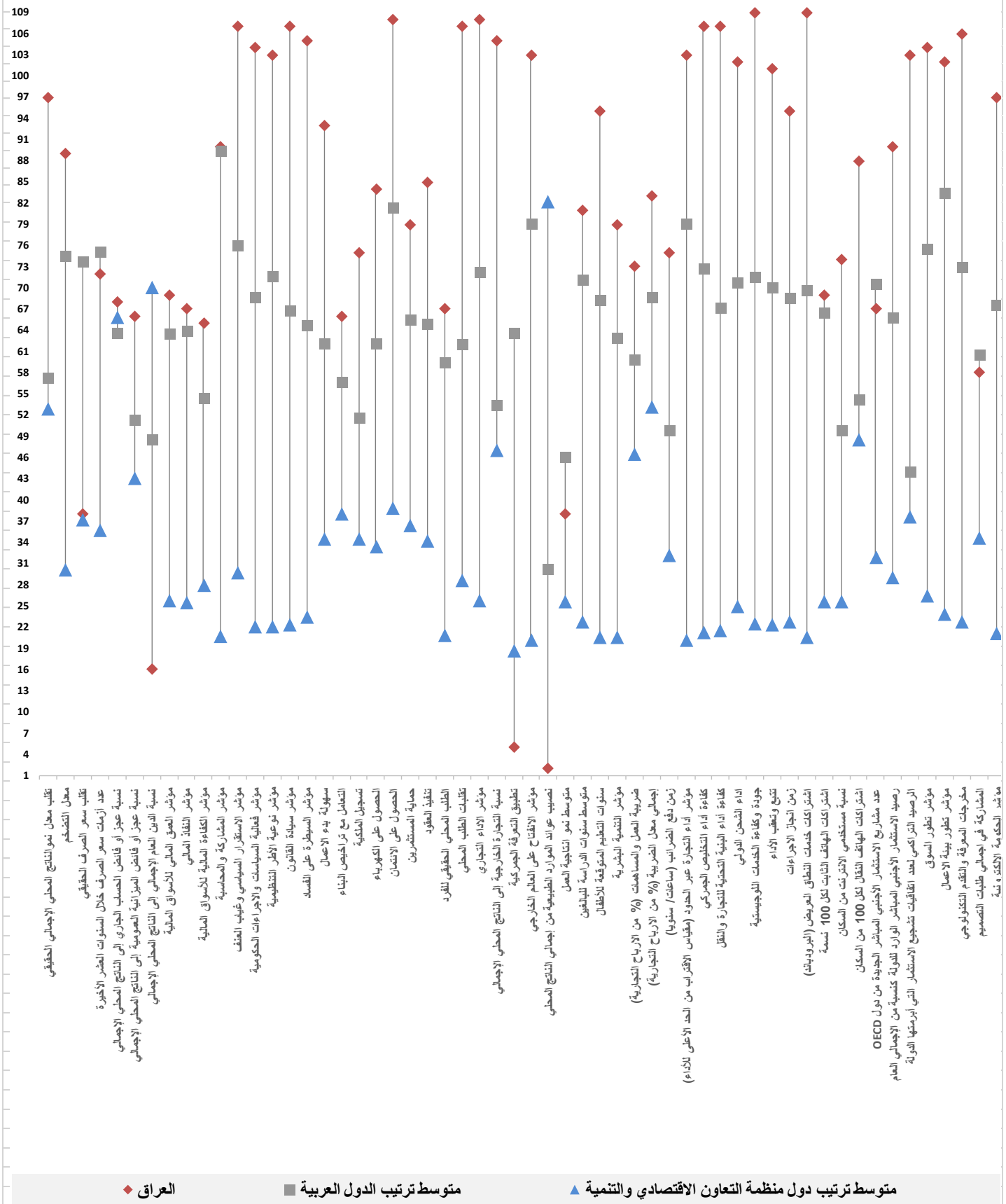


العراق قيمة المتوسط العربي قيمة المتوسط العالمي

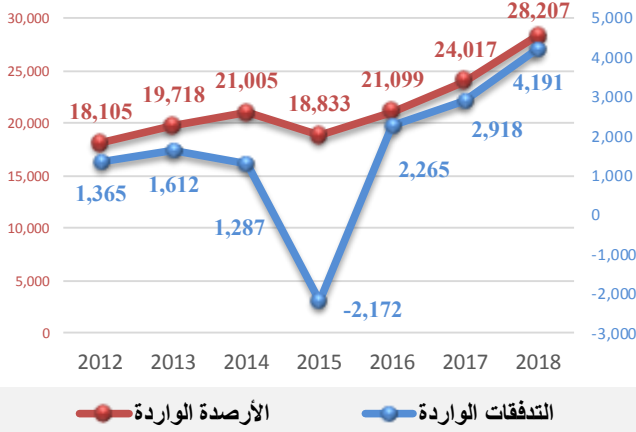
الترتيب العالمي للعراق قيمة المؤشر للعراق قيمة المتوسط العالمي قيمة المتوسط العربي



ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

2019

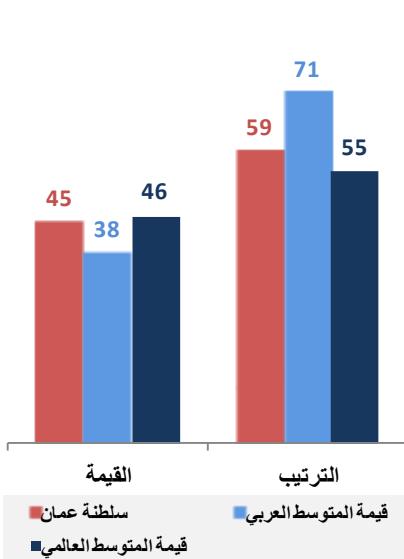
المؤشر الاقتصادي

79.5	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
1.1	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
18,081.8	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (دولار)
1.5	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
43.3	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-6.9	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-8.7	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
44.2	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
37.6	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
16.1	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
4.9	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
99.6	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
4.4	عدد السكان (مليون نسمة)
--	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

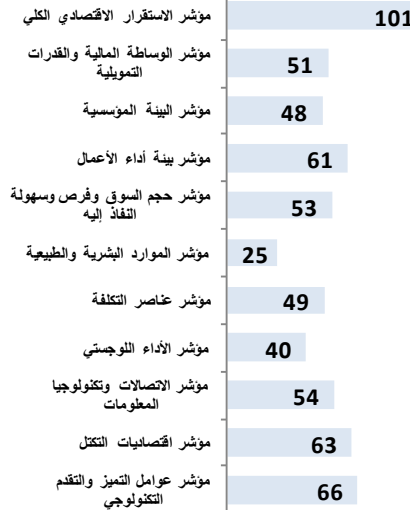
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

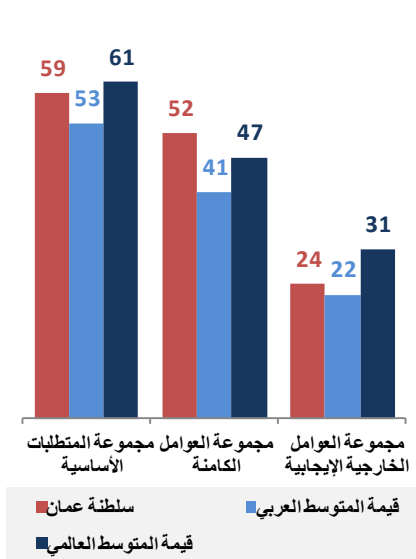
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



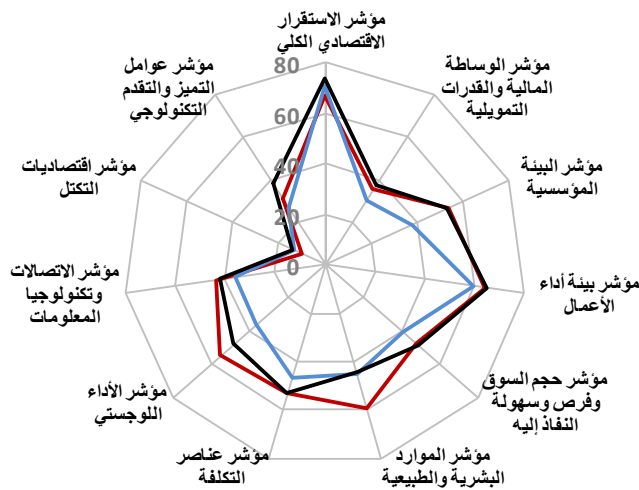
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



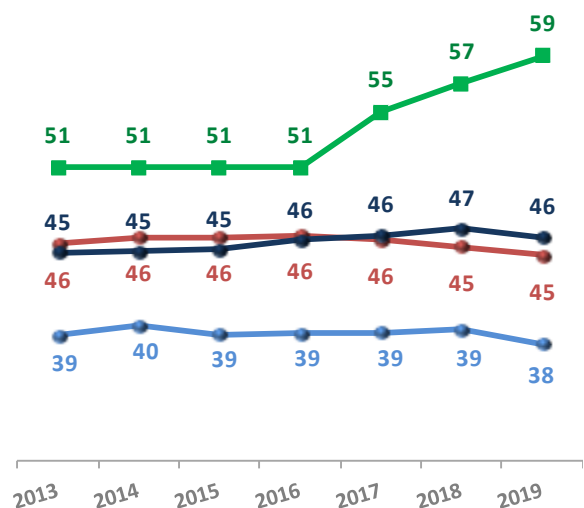
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

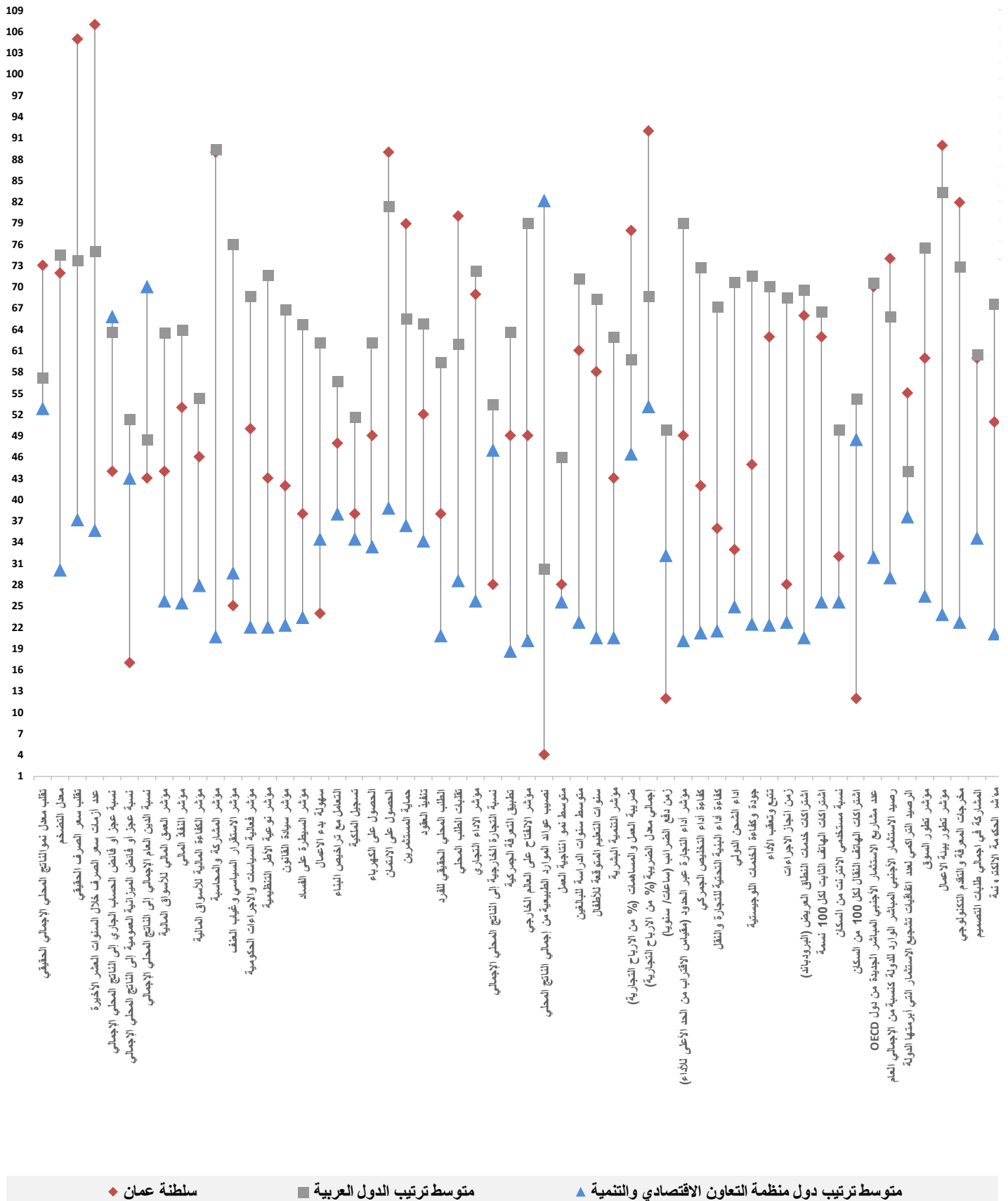


تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية

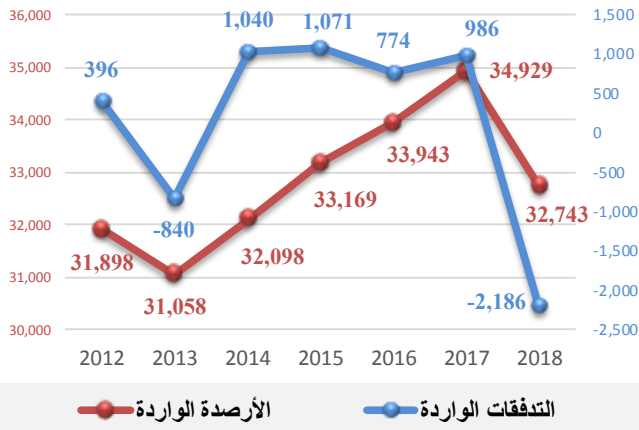


سلطنة عمان قيمة المتوسط العربي قيمة المتوسط العالمي

ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

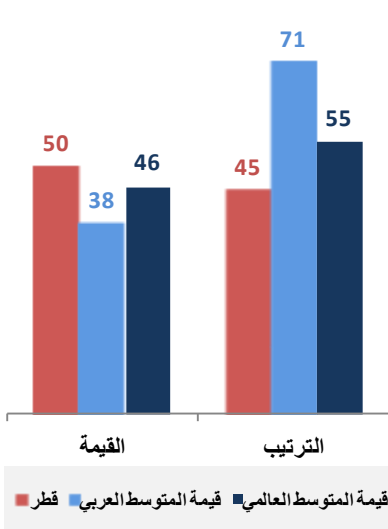
المؤشر الاقتصادي

193.5	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
2.6	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
70,288.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)
0.1	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
29.8	إجمالي الإئفاق الحكومي % من الناتج المحلي
8.9	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
4.6	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
96.3	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
66.1	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
44.3	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
7.8	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
106.7	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
2.8	عدد السكان (مليون نسمة)
--	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

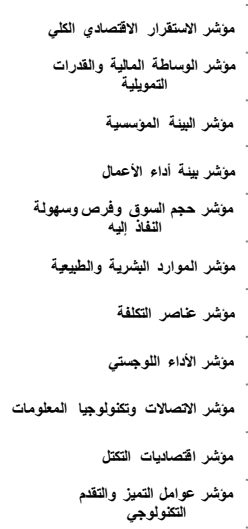
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الآداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

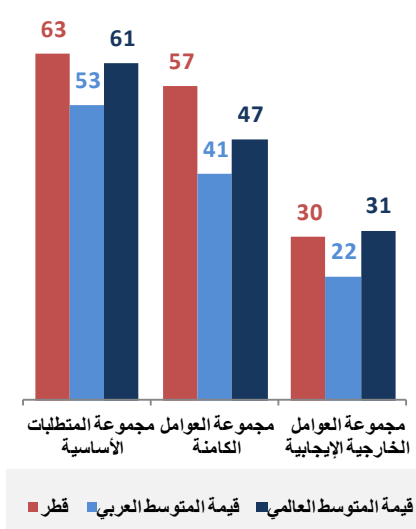
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



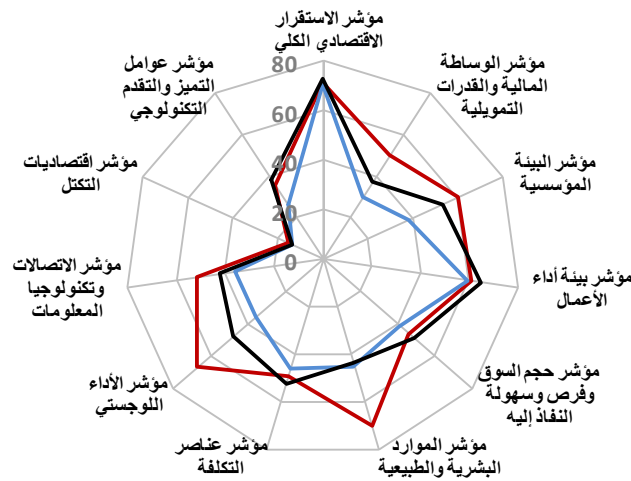
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



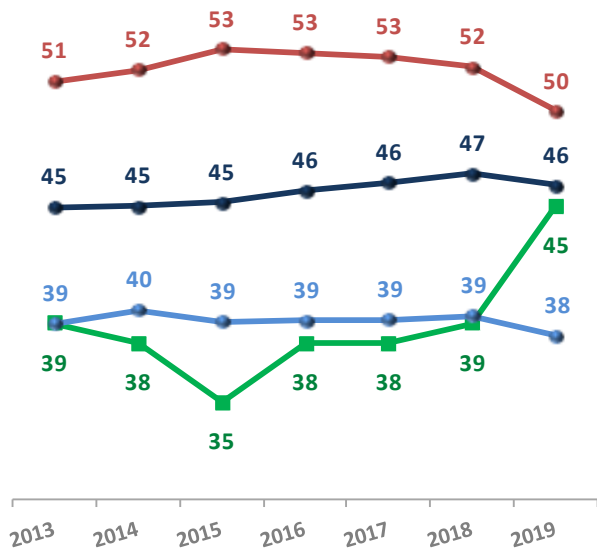
الآداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



الآداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019



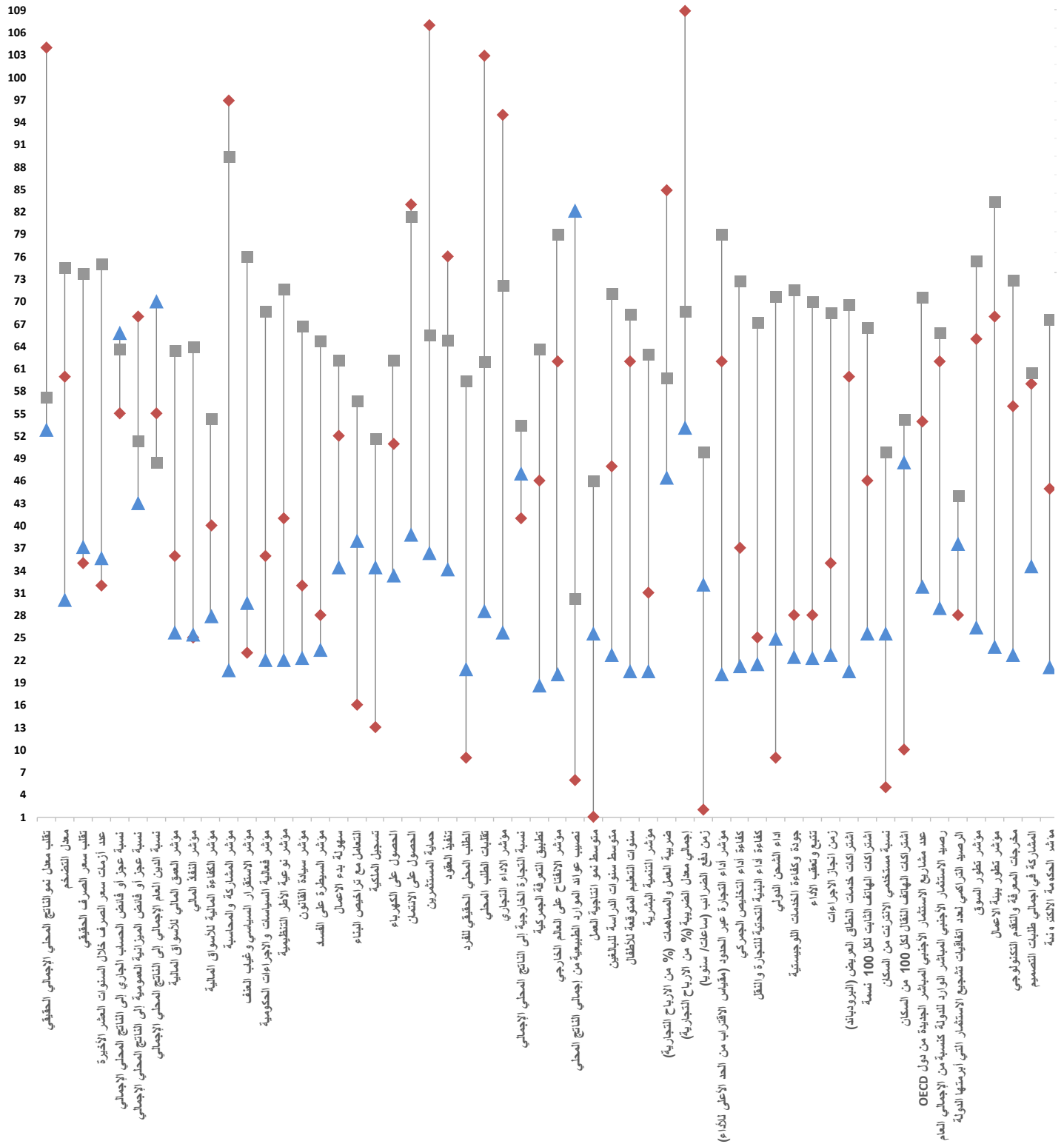
تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية



قطر قيمة المتوسط العربي قيمة المتوسط العالمي

الترتيب العالمي لقطر قيمة المؤشر لقطر قيمة المتوسط العربي قيمة المتوسط العالمي

ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)

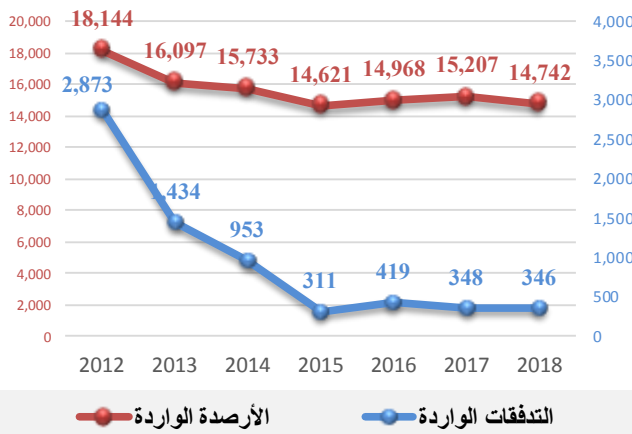


♦ قطر

■ متوسط ترتيب الدول العربية

▲ متوسط ترتيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

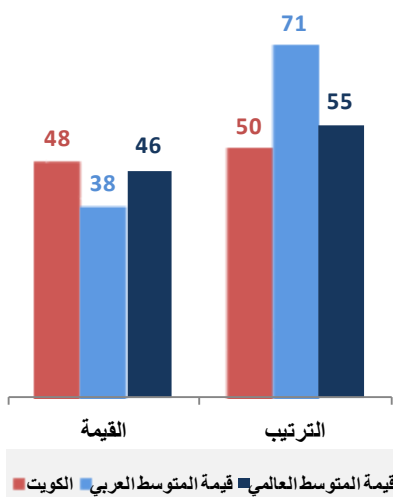
المؤشر الاقتصادي

2019	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)	136.9
2.5	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	2.5
29,128.6	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)	29,128.6
2.5	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	2.5
50.4	إجمالي الإلتفاق الحكومي % من الناتج المحلي	50.4
10.2	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	10.2
7.4	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	7.4
70.2	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	70.2
63.0	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	63.0
37.2	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	37.2
6.8	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	6.8
45.8	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	45.8
4.7	عدد السكان (مليون نسمة)	4.7
1.3	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	1.3

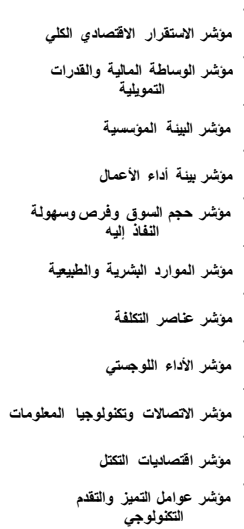
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

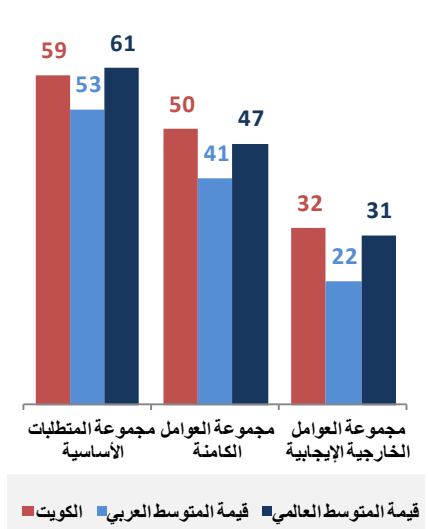
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



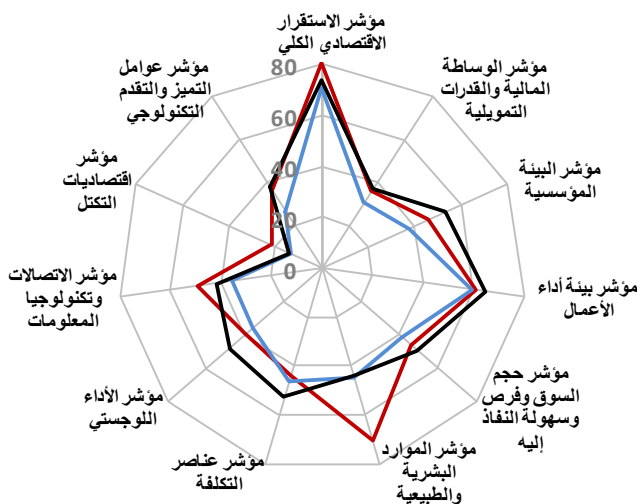
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



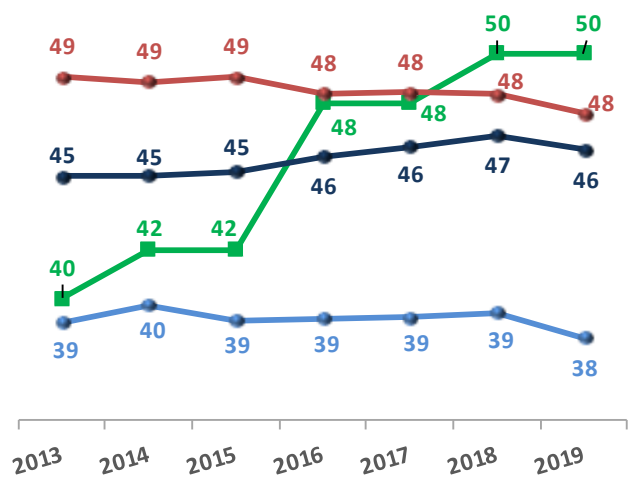
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019



تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية



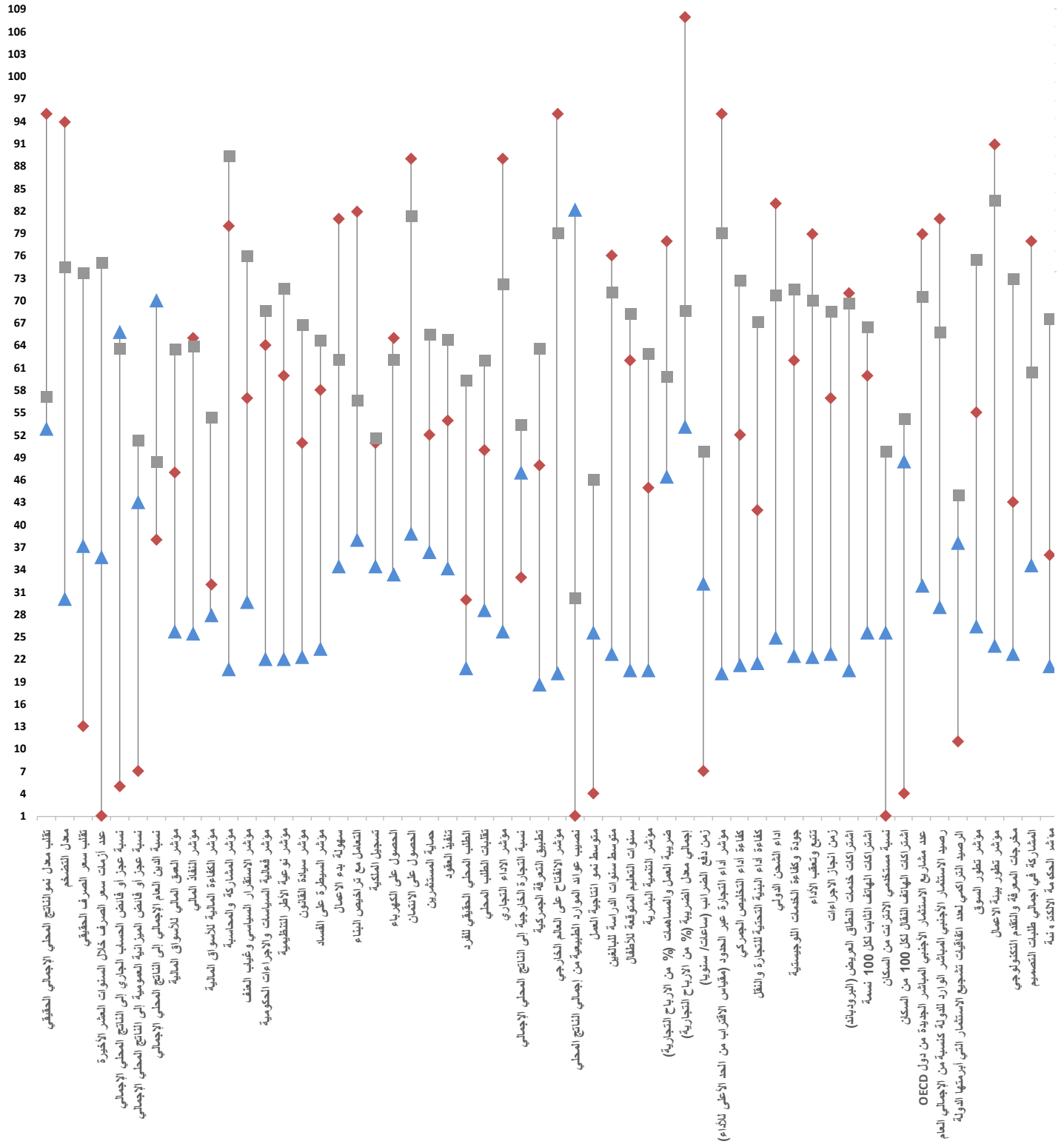
القيمة العالمية للمؤشر للكويت

الترتيب العالمي للكويت

القيمة المتوسطة العربي

القيمة المتوسطة العالمي

ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)



◆ الكويت

■ متوسط ترتيب الدول العربية

▲ متوسط ترتيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

2019

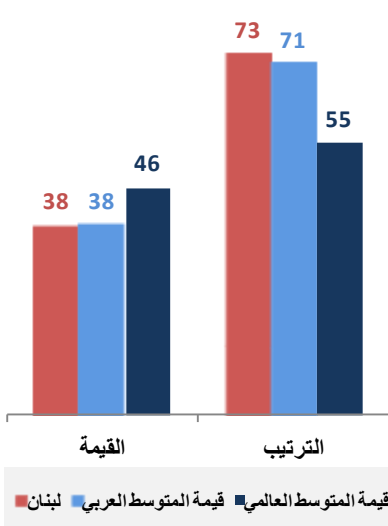
المؤشر الاقتصادي

58.3	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
1.3	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
9,607.9	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (دولار)
2.0	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
33.5	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-16.4	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-28.2	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
21.7	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
36.5	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
33.9	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
10.6	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
191.3	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
6.1	عدد السكان (مليون نسمة)
--	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

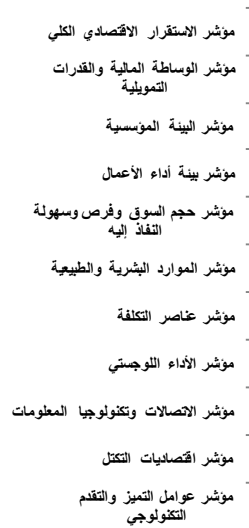
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

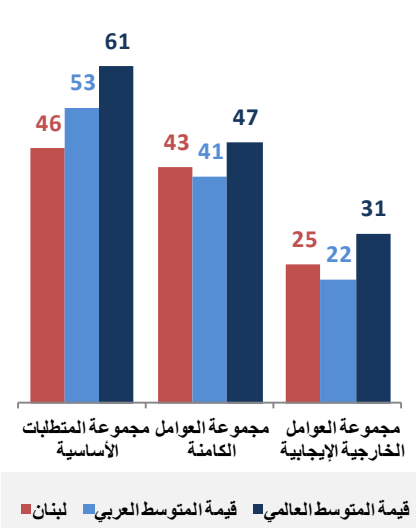
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



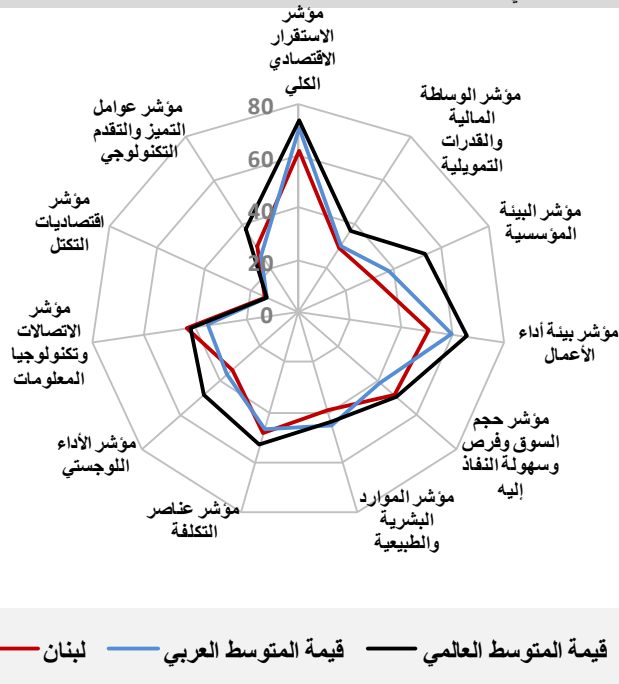
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



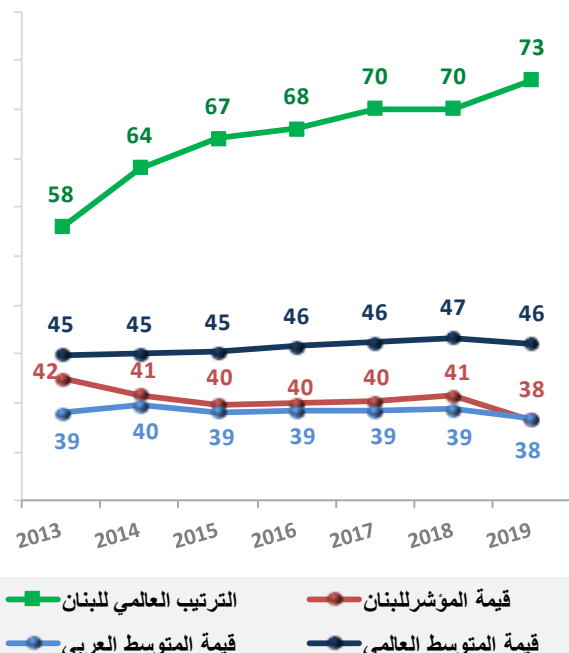
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

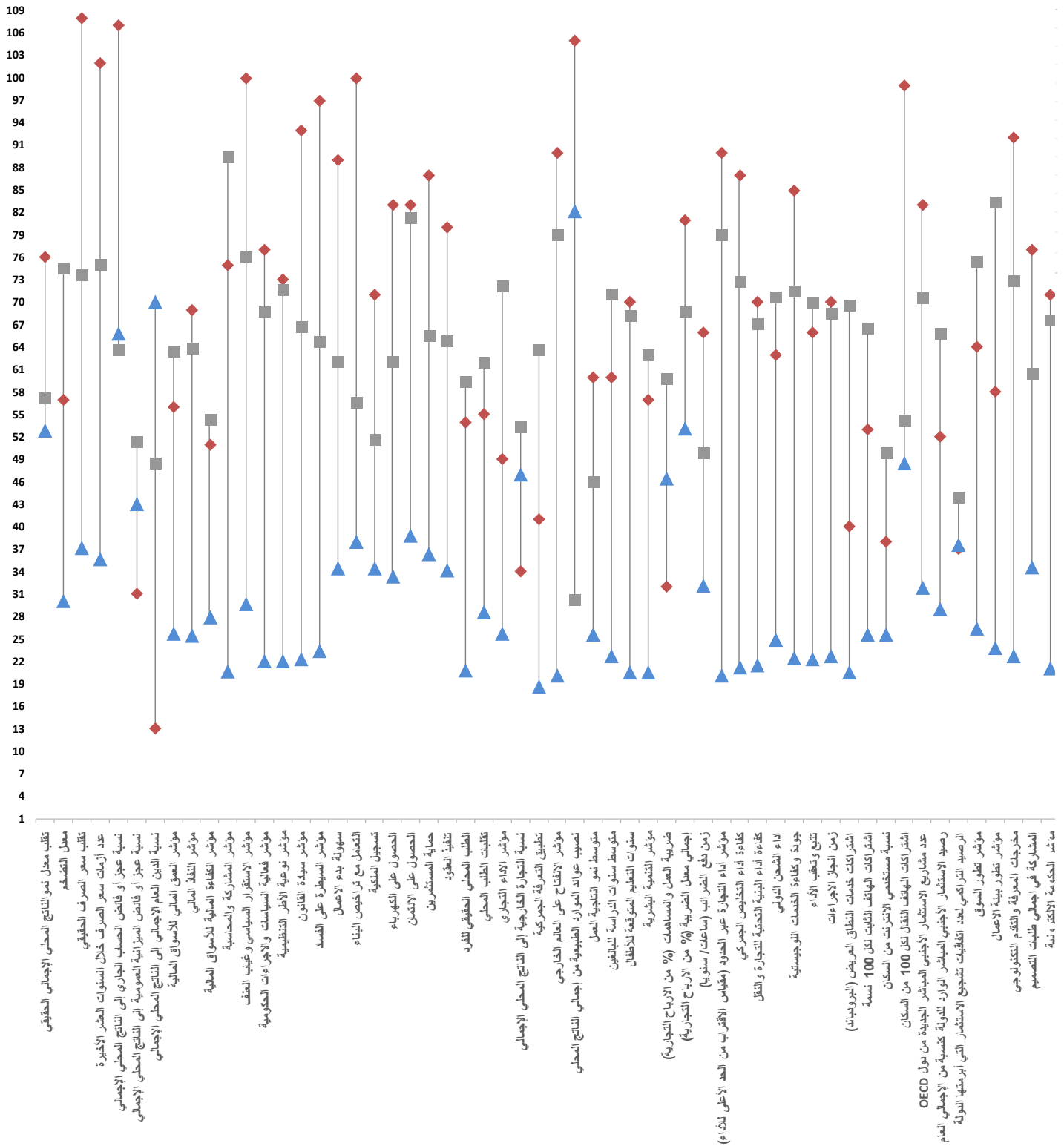


تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية





ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
(وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)

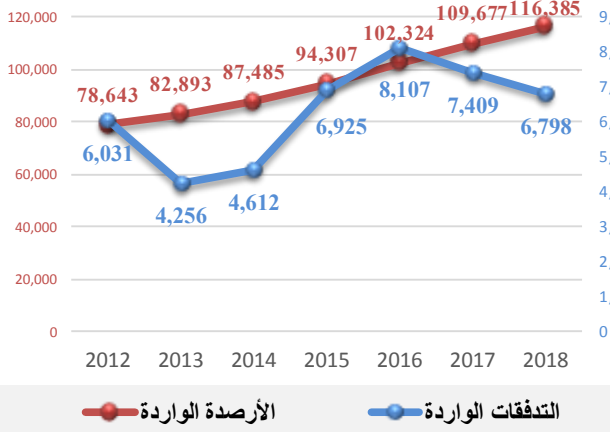


◆ لبنان

■ متوسط ترتيب الدول العربية

▲ متوسط ترتيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

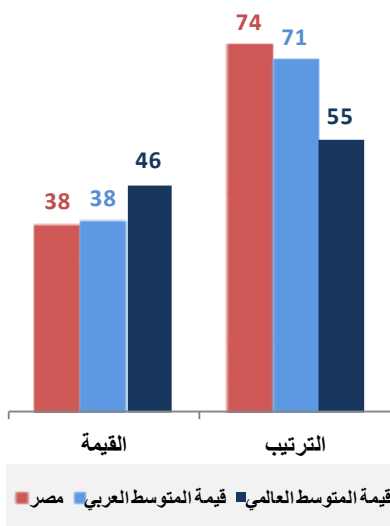
المؤشر الاقتصادي

299.6	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
5.5	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
3,019.7	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)
13.2	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
28.8	إجمالي الإئفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-7.1	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-2.4	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
55.0	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
78.7	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
44.8	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
6.6	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
34.8	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
99.2	عدد السكان (مليون نسمة)
9.6	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

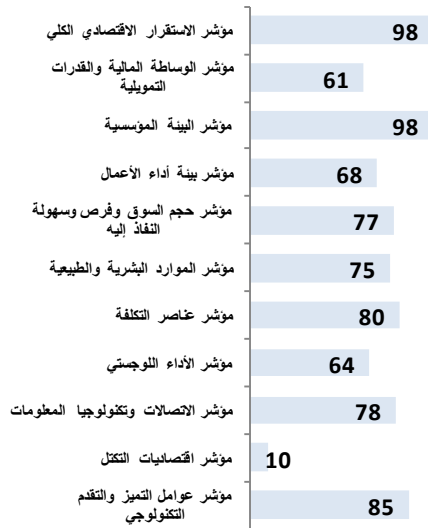
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الآداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

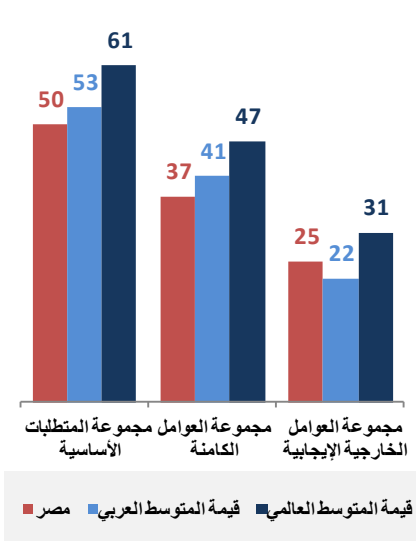
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



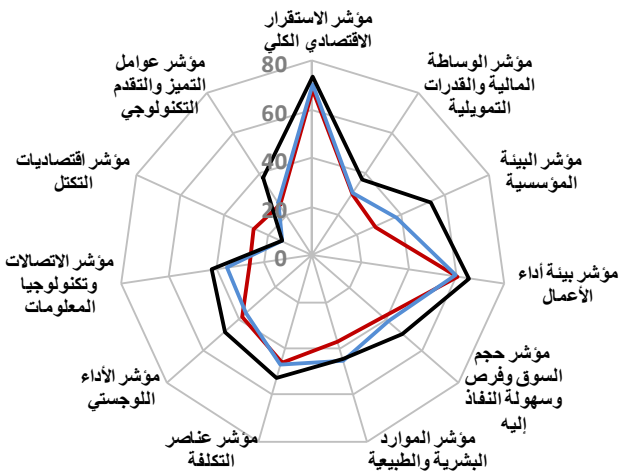
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



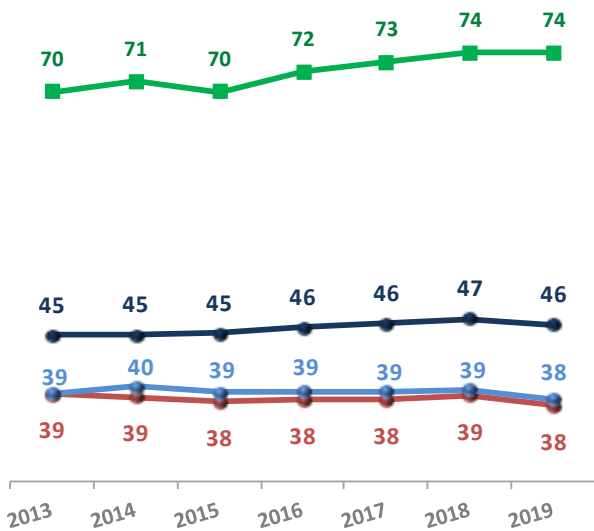
الآداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



الآداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019



تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية

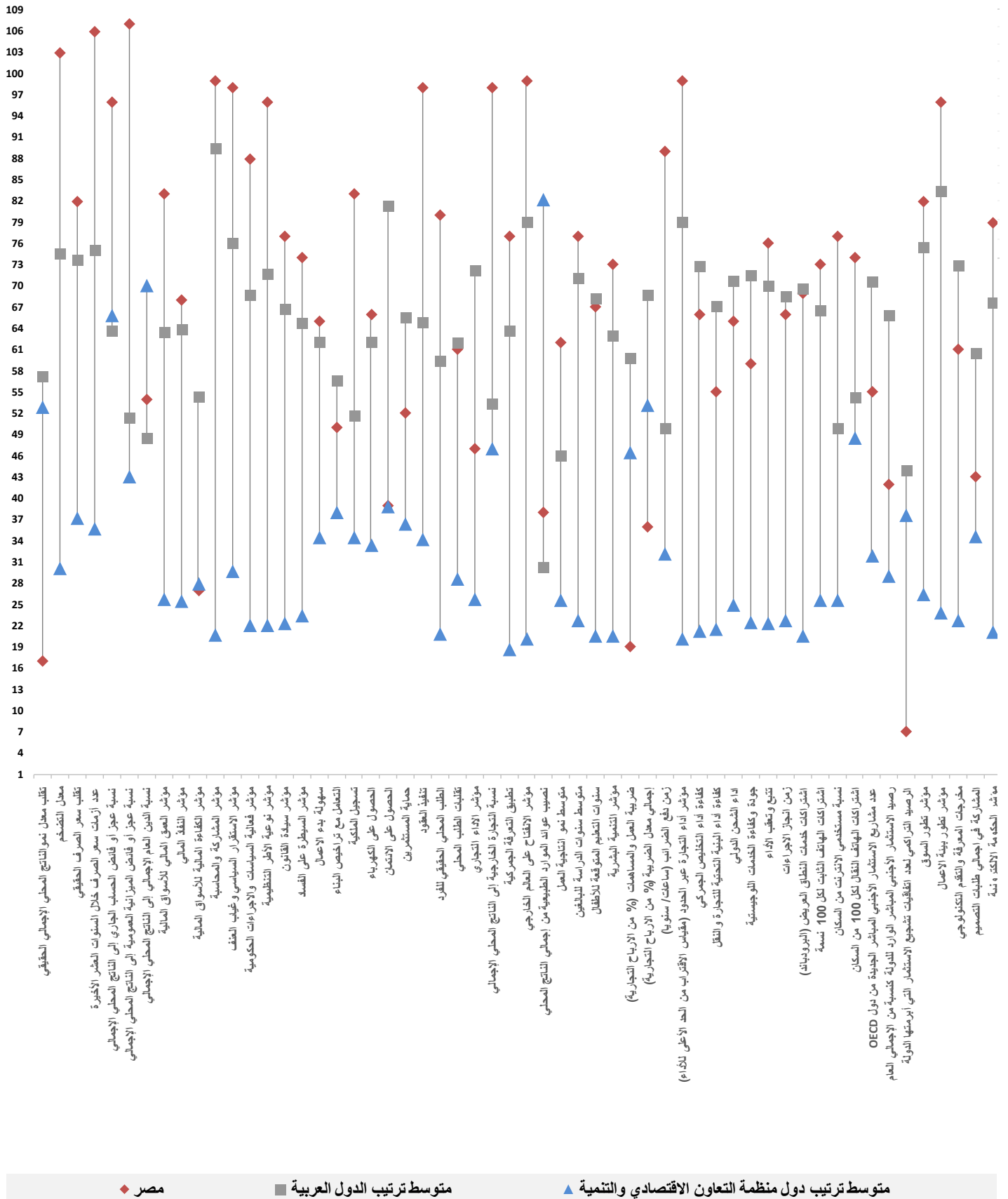


مصر قيمة المتوسط العربي قيمة المتوسط العالمي

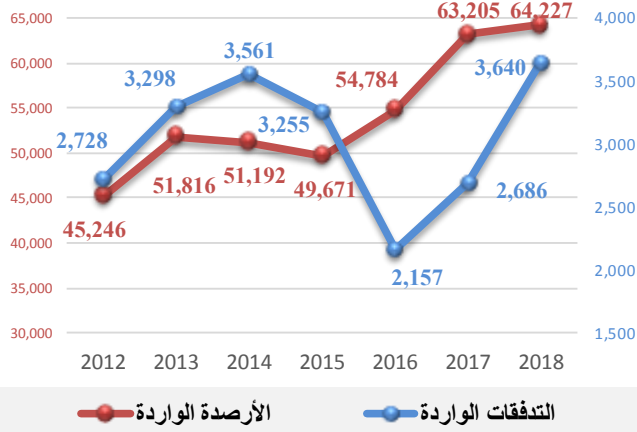
الترتيب العالمي لمصر قيمة المؤشر لمصر قيمة المتوسط العربي قيمة المتوسط العالمي



ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
(وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

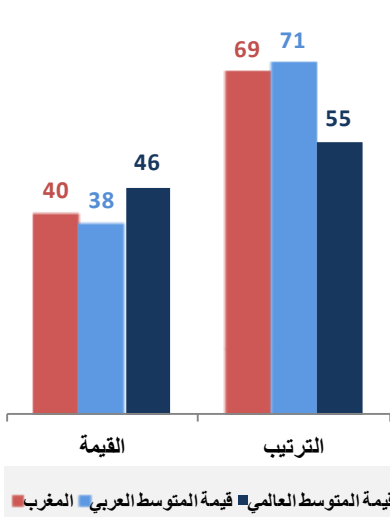
المؤشر الاقتصادي

121.3	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
3.2	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
3,410.0	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (دولار)
1.4	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
29.7	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-4.9	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-4.1	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
45.8	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
57.6	إجمالي واردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
26.3	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
5.2	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
34.3	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
35.6	عدد السكان (مليون نسمة)
9.2	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

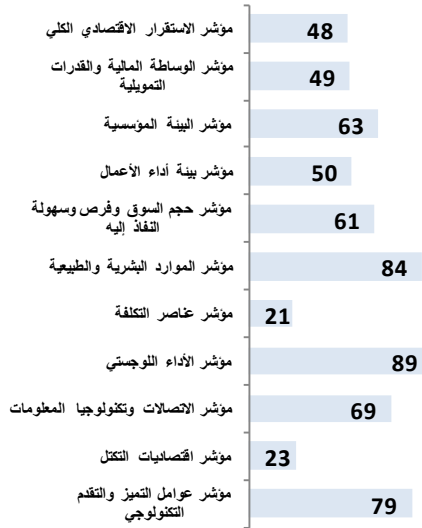
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

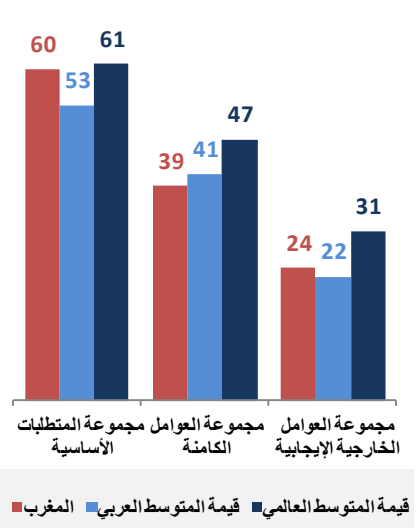
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



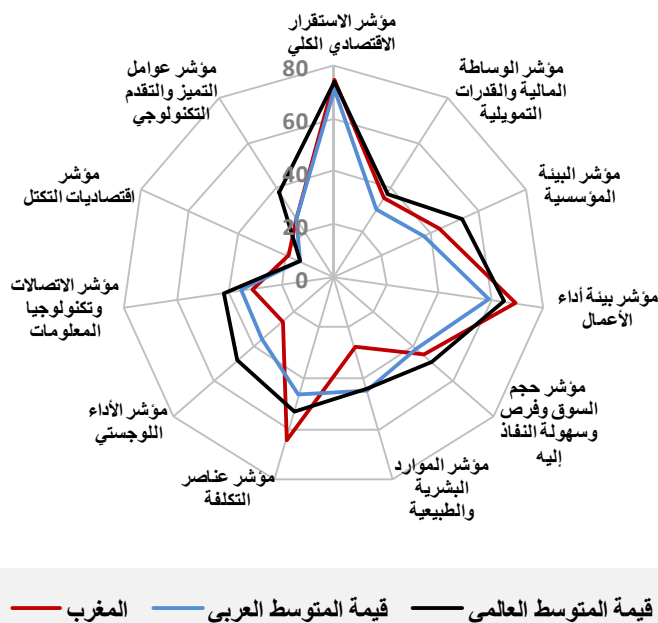
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



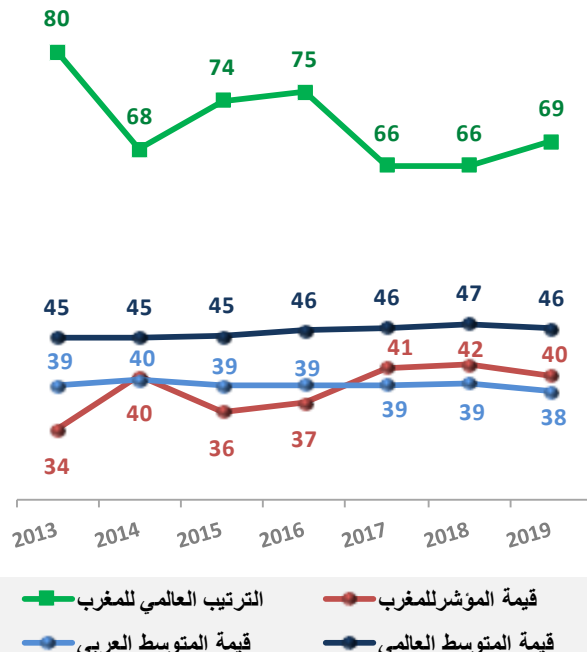
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



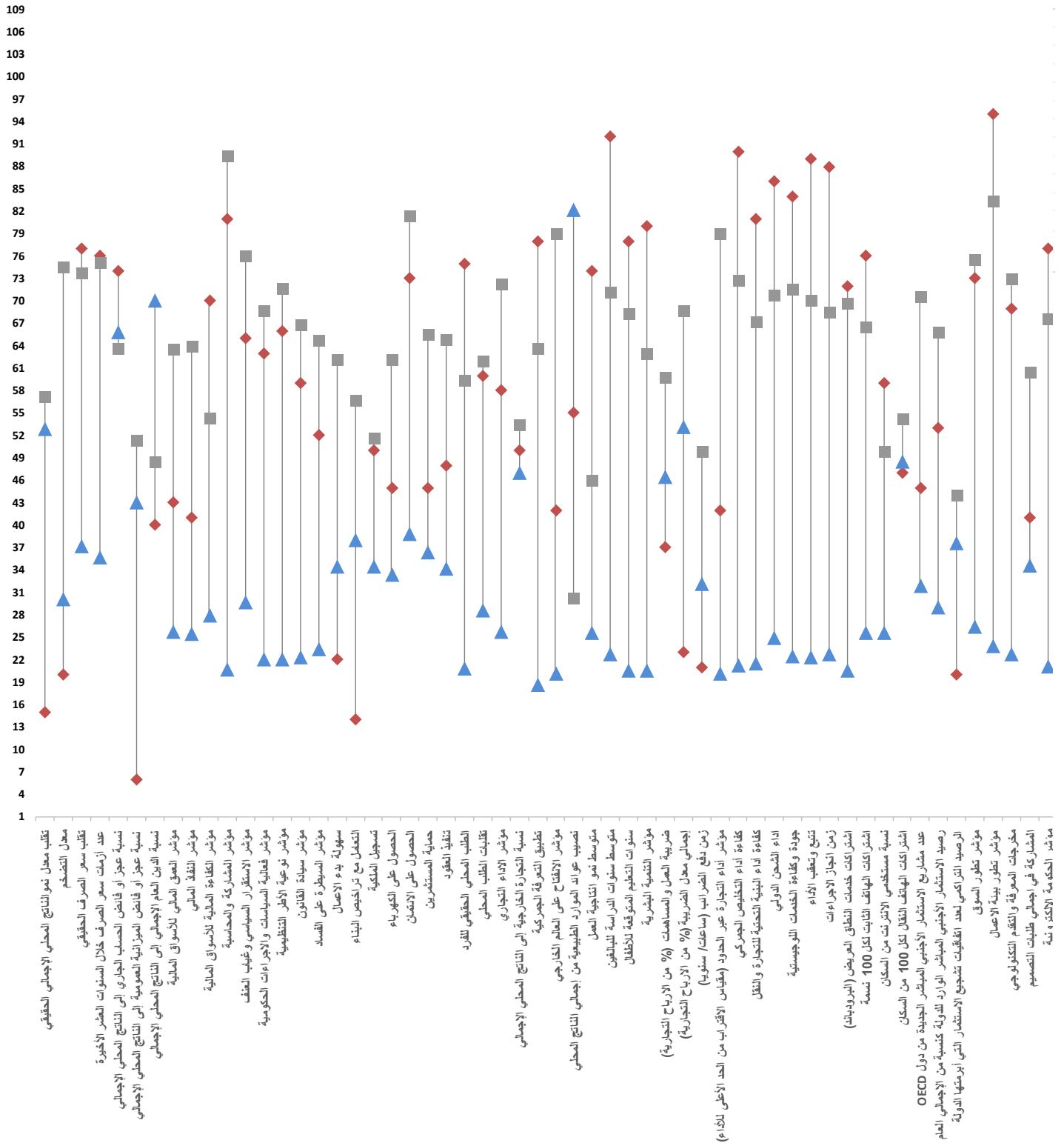
الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019



تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية



ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)

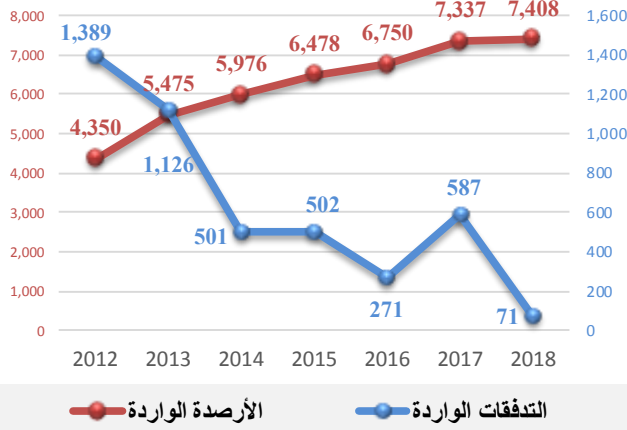


المغرب

متوسط ترتيب الدول العربية

متوسط ترتيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

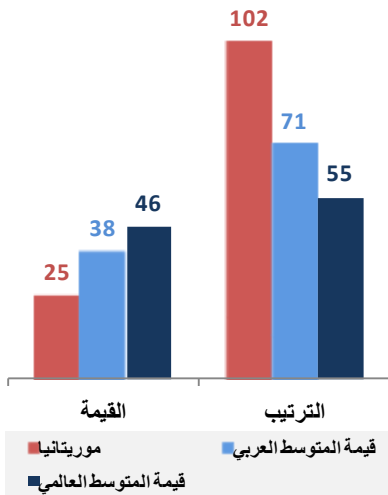
المؤشر الاقتصادي

2019	المؤشر الاقتصادي
5.6	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار دولار)
6.4	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
1,191.5	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (دولار)
3.9	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
28.3	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-1.0	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-17.1	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
2.3	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
3.4	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
1.1	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
3.8	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
60.6	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
4.7	عدد السكان (مليون نسمة)
--	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

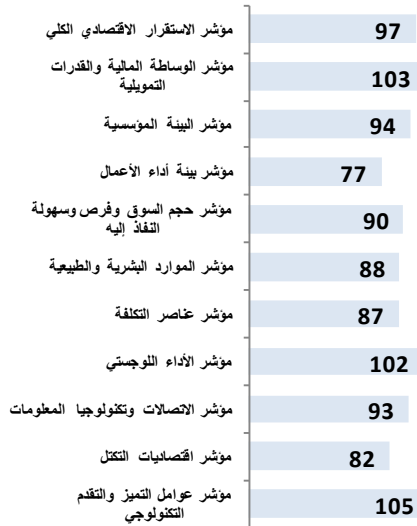
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الآداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

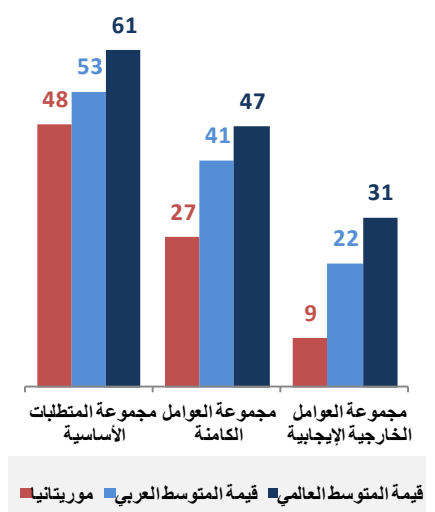
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



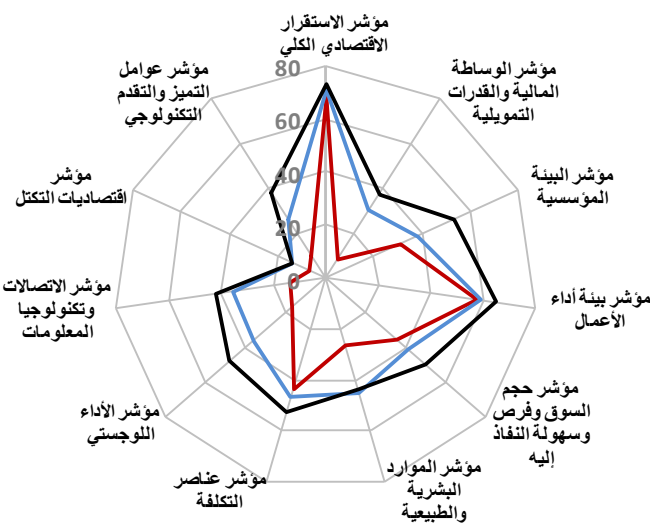
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



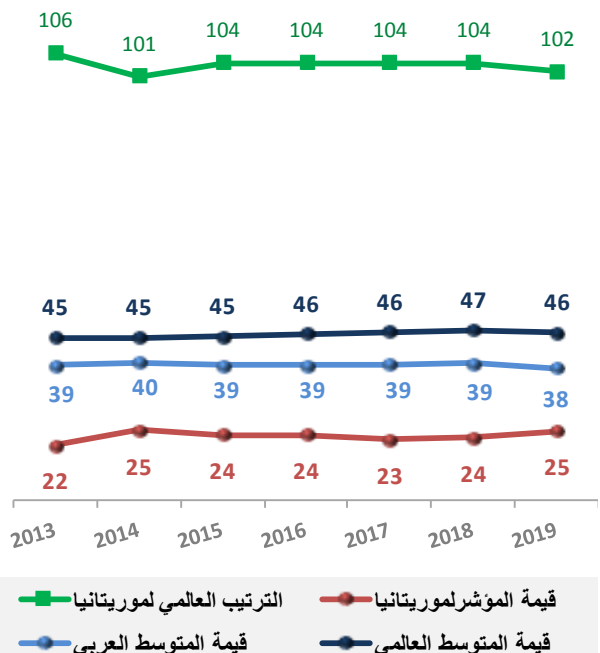
الآداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



الآداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

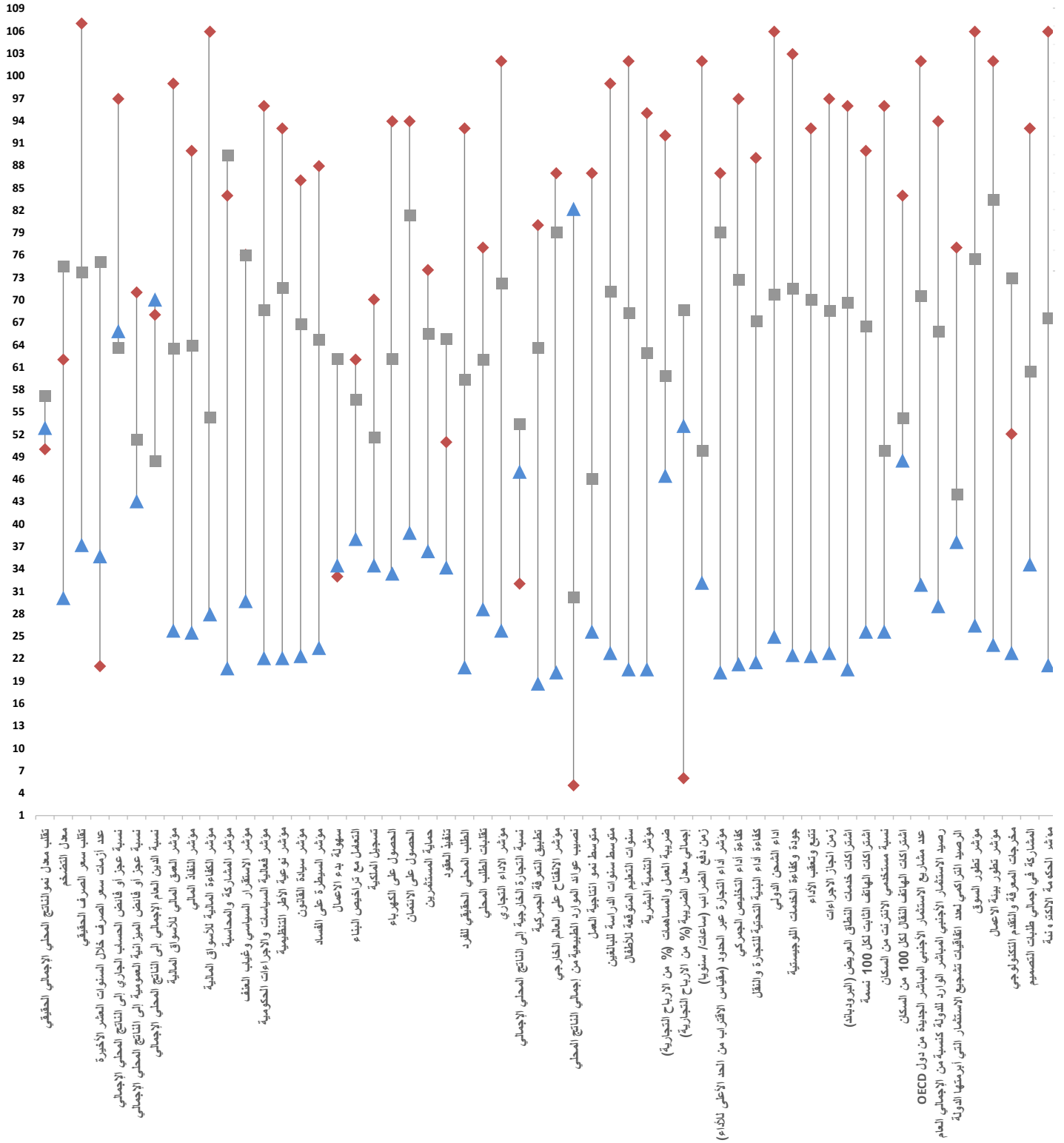


تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية





ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)

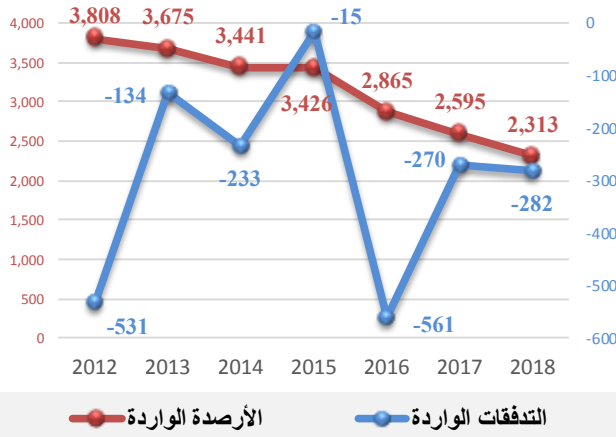


♦ موريتانيا

■ متوسط ترتيب الدول العربية

▲ متوسط ترتيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

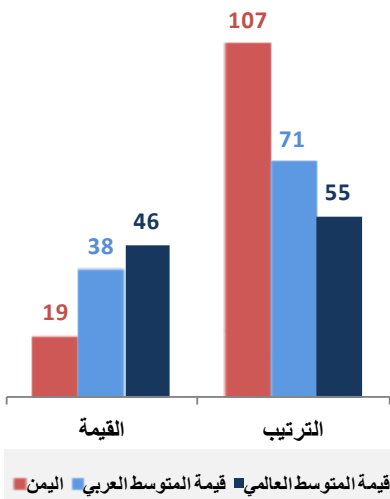
المؤشر الاقتصادي

29.1	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
2.1	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
918.8	نسبة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (دولار)
20.0	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
8.4	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
0.2	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
0.7	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
1.2	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
6.9	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
1.0	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
1.6	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
18.1	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
31.6	عدد السكان (مليون نسمة)
--	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

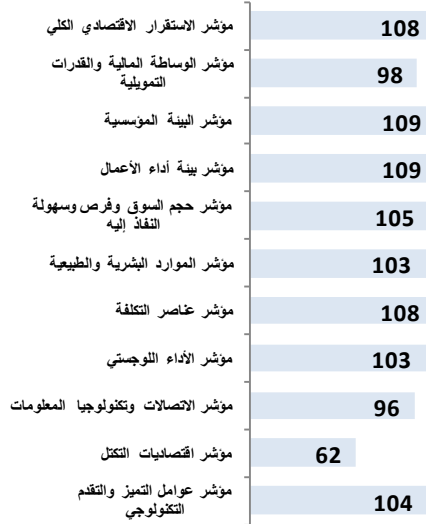
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2019)

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019

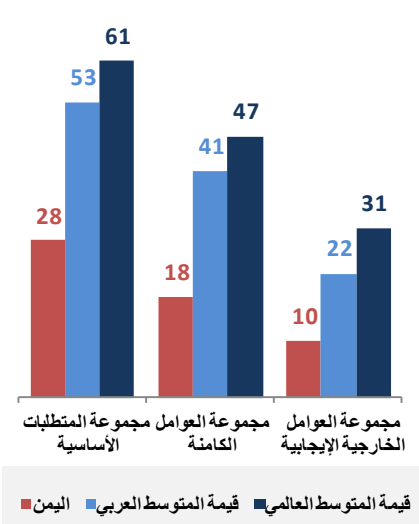
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



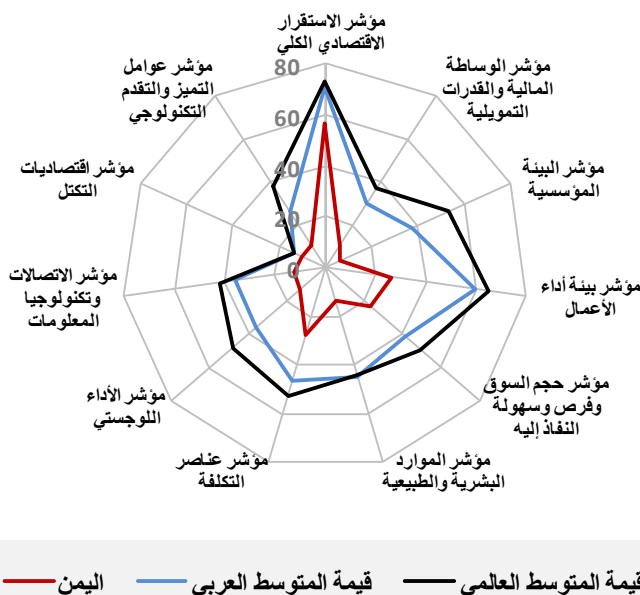
الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية



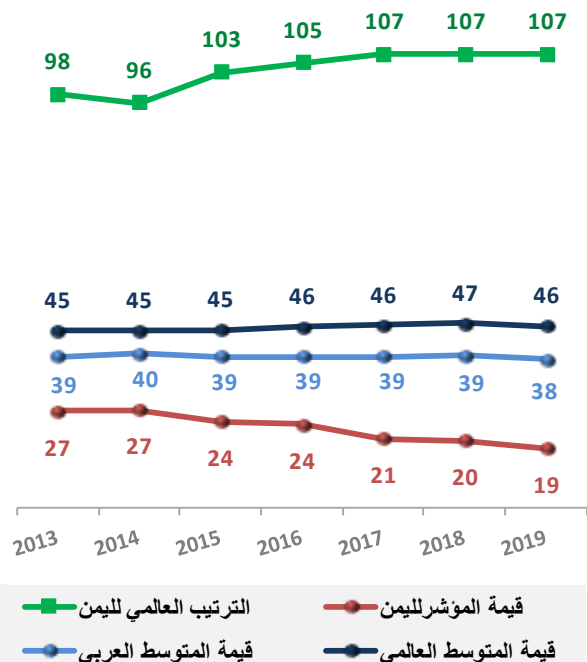
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



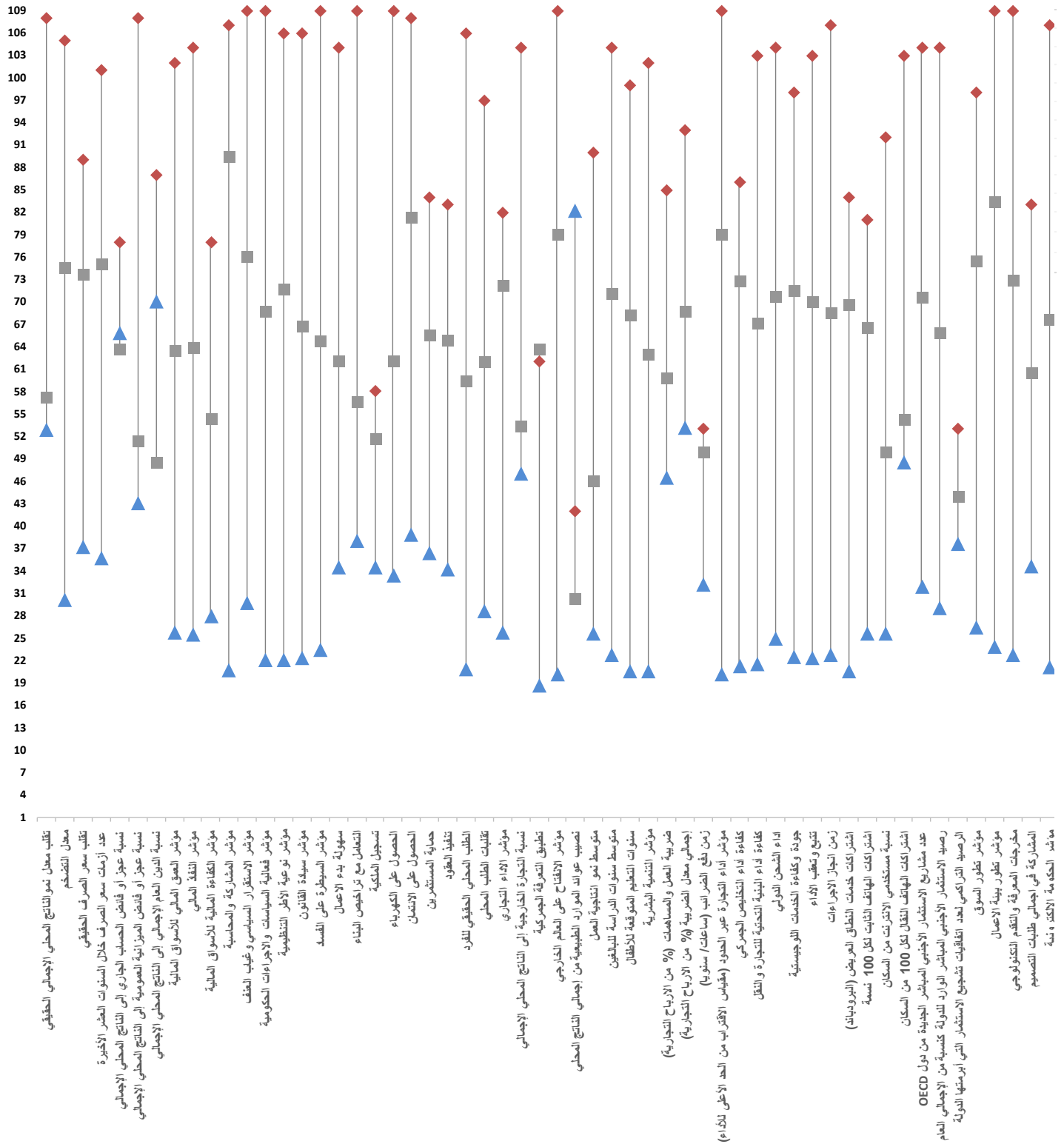
الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019



تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية



ترتيب الدولة عالمياً مقارنة مع متوسط ترتيب الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (وفق مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)



◆ اليمن

■ متوسط ترتيب الدول العربية

▲ متوسط ترتيب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

**منهجية قياس الاستثمار
الأجنبي المباشر:
من آلية ميزان المدفوعات إلى
المسح المنسق**



1. مقدمة

1. مفاهيم أساسية

يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، حسب الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي على أنه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر".

وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

ويستخدم هذا التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو ضمن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر عن المؤسسة.

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.

إلا أنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تلك التقارير.

والمستخلص من هذه المفاهيم ثلاثة عناصر أساسية يتألف منها هذا المفهوم هي:

الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي غالباً ما يكون لأجل قصير وسريع ويقتصر على انتقال الأموال النقدية عبر أسواق المال فقط ويتركز في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والصكوك التي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة، بحصة تقل عن 10% من مجمل رأسمال الكيان وذلك بهدف الحصول على عائد سريع سواء (جاري) (مثل توزيعات الأرباح للأسهم) أو رأسمالي (ارتفاع قيمة الحصة) على أن لا يكون للمستثمر حق إدارة المشروع أو اتخاذ القرارات أو الرقابة على تلك المشروعات المرتبطة باستثماراتها.

والمستخلص من هذه المفاهيم ثلاثة عناصر أساسية يتألف منها هذا المفهوم هي:

- أن يكون هذا الاستثمار خارج حدود بلد الموارد المالية.
- نية المستثمر في المشاركة في إدارة هذه الموارد.
- قبول البلد المستقبل لهذه الموارد بمبدأ المشاركة أو بالعمل واقتسام ثمار العملية الاستثمارية.

ورغم صعوبة تحكم الأسواق المالية المضيفة في مثل هذا النوع من الاستثمار وخطورته وتأثيراته السلبية المحتملة في حال انسحابه بصورة مفاجئة عبر موجات بيع ضخمة مما يؤثر سلباً في استقرار سوق المال والصرف والنقد والاقتصاد بشكل عام، إلا انه يعمل على زيادة سيولة وعمق أسواق المال وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي والقيام بدورها كأداة تمويل للاقتصاد.

ومن الناحية الإحصائية، وبالاعتماد على التعريف السابق، تشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء (رقم إيجابي للتدفقات) أو إلغاء (رقم سلبي للتدفقات) للاستثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها.

وفي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر.

وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي

التدفقات والمراكز (الأرصدة)

تمويلية ناجمة عن ضعف الادخار المحلي وعدم قدرته على مواكبة الاحتياجات التمويلية المتزايدة للمشروعات، لاسيما وانه يعد بديلا اقل كلفة وعبئا مقارنة بالاستدانة الخارجية التي تثقل كاهل الاقتصادات النامية.

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع القاعدة الإنتاجية والخدمية للاقتصاد وعدم الاعتماد على موارد محدودة للدخل.

المساعدة في إدخال أنشطة جديدة ومتطورة تسهم في ملء الفراغات في سلاسل الإمداد وكذلك تحسين القدرات الإنتاجية والتصديرية الشاملة للاقتصاد.

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر لإنشاء المزيد من المشروعات وبالتالي المساهمة في توفير المزيد من فرص العمل ومواجهة تحديات البطالة.

المساعدة في تحسين كفاءة عنصر العمل ورفع إنتاجيته من خلال تنمية وتدريب الكوادر البشرية وتأهيلها للتعامل مع نظم الإنتاج والإدارة والتسويق الحديثة.

يسهم في حصول الدولة المستقبلية على التكنولوجيا الحديثة التي تعد اهم العناصر اللازمة لتسريع التنمية واختصار زمن النمو والتطور في مختلف القطاعات.

تسويق الاقتصاد المحلي بشكل عام بمختلف قطاعاته وفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية السلعية والخدمية باستخدام نظم وقدرات تسويقية متطورة.

تطبيق نظم إدارية متطورة وفعالة في مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع بشكل عام بما يعزز من فرص الاستغلال الأمثل للموارد والذي يعد التحدي الأبرز للاقتصادات النامية.

إذكاء المنافسة بين الشركات والمؤسسات وما ينتج عن هذا التنافس من منافع تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتجات والخدمات.

قد يسهم في تحسين مؤشرات الأداء الخارجي للاقتصاد ولاسيما ميزان المدفوعات وميزان التجارة في السلع والخدمات وخصوصا اذا ما تركزت الاستثمارات في الأنشطة الموجهة للتصدير أو لتلبية الطلب المحلي من المنتجات والخدمات التي يتم استيرادها في الوقت الحالي.

كما تجدر التفرة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمراكز أو الأرصدة حيث تعبر التدفقات عن الأعمال الاقتصادية وآثار الأحداث خلال فترة محاسبية معينة ومثال على ذلك حجم الاستثمارات التي حصلت عليها الدولة خلال عام محدد، وتُقَيَّد التدفقات الدولية في الحسابات بوصفها معاملات ميزان المدفوعات، وتدفقات أخرى كتغيرات أخرى في حساب الأصول المالية والخصوم، فيما تعبر المراكز والأرصدة عن مستوى معين من الأصول والخصوم في وقت محدد أي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة الموجودة في الدولة منذ بداية إحصائها وحتى تاريخ معين، وتُقَيَّد مراكز الأصول المالية والخصوم الخارجية في وضع الاستثمار الدولي.

والعلاقة بين التدفقات والمراكز هي علاقة تكامل، بمعنى أن جميع التغيرات التي تحدث في المراكز بين نقطتين زمنييتين تفسرها بالكامل التدفقات المقيدة. ويتم ربط المراكز عند نقطتين زمنييتين بالتدفقات خلال الفترة الممتدة بينهما لأن التغيرات في المراكز تنشأ عن المعاملات والتدفقات الأخرى.

2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان على اختلاف مستوياتها وهيكلها الإنتاجية من خلال تأثيراته المتعددة على العديد من المجالات الاقتصادية، ويرى بعض مؤيديه انه يسهم في رفع معدلات النمو في الاقتصاد من خلال تأثيراته الإيجابية المتعددة على الإنتاج ومختلف القطاعات. وفيما يلي أبرز المنافع التي يمكن أن تعود على الاقتصادات من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- فتح المجال لدخول عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول والقطاعات بما يؤدي لسد العجز في عنصر التنظيم الذي يقوم بدور محوري في عملية التنمية.

- رفع مساهمة القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد بما يعزز من التطور والنمو السريع بحكم ما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة ومزايا إضافية في إدارة واستغلال الموارد.

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على الموارد المالية أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية وخصوصا للاقتصادات التي تعاني من فجوات

2. مساعدة الدول العربية على فهم أعمق لإيجابيات وسلبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبناء قواعد بيانات تسهم في قياس الأثر الخاص بتلك الاستثمارات على الاقتصاد الوطني، وبما يؤدي في النهاية إلى صياغة سياسات فعالة تسهم في تعظيم العوائد الإيجابية وتقليل السلبيات المحتملة لتلك الاستثمارات.

ويجدر التذكير، من الناحية الفنية، أن بناء قاعدة بيانات دقيقة حول إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الوطني يعتبر شرطاً أساسياً ليس فقط لاتخاذ القرارات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لجذب تلك الاستثمارات وتفعيل دورها التنموي، بل يعتبر كذلك عنصراً هاماً لتمكين أهل الاختصاص وأصحاب القرار من الحد الأدنى من التنسيق من أجل إرساء عوامل نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية، بالإضافة إلى العوامل أو المقومات القائمة مثل توافر الموارد البشرية، والموارد الطبيعية وكذلك رؤوس الأموال.

4. منهجيات إحصاء الاستثمار الأجنبي المباشر

ينصب تركيز محور التقرير على التعريف بمنهجين رئيسيين في إعداد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

أولاً: آلية ميزان المدفوعات

يمثل ميزان المدفوعات سجلاً لتعاملات الدولة بمؤسساتها وأفرادها مع الخارج، حيث يحصر جميع المعاملات العابرة لحدود الدول في مختلف المجالات، وخصوصاً عبر التجارة السلعية والخدمية والتحويلات والاستثمارات والقروض وغيرها. ومن خلال تلك الآلية وبتابع منهجية صندوق النقد الدولي يمكن توفير قدر كبير من البيانات عن الوضع الخارجي في وقت قصير نسبياً، من جهات التعامل مع الخارج مثل البنك المركزي والحكومة والبنوك وجهات تلقي الودائع وغيرها، وذلك بالاعتماد على البيانات التي تقوم بإعدادها تلك الجهات.

ثانياً: المسح المنسق

المسح المنسق للاستثمار المباشر هو عبارة عن مسح تقوم به جهات جمع البيانات عبر استمارات متخصصة في توقيت واحد لكل المنشآت المفترض أن يكون لها صلة بالاستثمار المباشر داخل الدولة، وهي آلية أصعب نسبياً من الآلية السابقة ويتم اللجوء لها على فترات متباعدة لأن مصادر البيانات في آلية ميزان المدفوعات لا تحقق التغطية الشاملة لجميع بيانات وضع الاستثمار الدولي. ومن الشائع ظهور ثغرات في بيانات المراكز الخارجية للقطاعات غير المصرفية الخاصة (كالشركات المالية الأخرى، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية).

وقد زادت بشكل كبير أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة والدول النامية والعالم خلال السنوات الـ 18 الأولى من الألفية الثالثة مقارنة مع فترة العقود الثلاثة الأخيرة من الألفية الثانية كما يلي:

- تضاعفت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية الواردة إلى الدول العربية إلى متوسط سنوي 42 مليار دولار مقارنة مع متوسط 2.5 مليار دولار.
- زادت حصة الدول العربية من التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول النامية إلى 8.7% مقارنة مع 5.2% خلال نفس الفترة.
- تضاعفت حصة الدول العربية من التدفقات الاستثمارية الواردة إلى العالم إلى 5% في المتوسط مقارنة مع 2% خلال نفس الفترة.
- كما زادت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والدول النامية والعالم كنسبة من الناتج في السنوات الـ 18 الأولى من الألفية الثالثة مقارنة مع فترة العقود الثلاثة الأخيرة من الألفية الثانية. فعلى الصعيد العربي قفزت النسبة من متوسط 0.55% إلى 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال نفس الفترة، وعلى المستوى العالمي زادت النسبة أيضاً من 0.76% إلى 2.2% وعلى مستوى الدول النامية من 1 إلى 2.7% وعلى مستوى الدول المتقدمة زادت من 0.73 إلى 2%.

3. هدف الورقة وأهميتها

في ضوء الإشكاليات التي تواجهها عملية إعداد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بالطرق الصحيحة، ينصب تركيز محور التقرير على منهجية رصد وقياس الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لمساعدة الجهات المعنية والباحثين والمتخصصين في إعداد المسوح والإحصاءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي في الدول العربية على اعتماد منهجية موحدة تركز على مرجعية دولية تتمثل في الطبعة السادسة لمرشد ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي، مع الأخذ في الاعتبار أن الهدف النهائي من تعميق البحث في قضية ضبط بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام والدول العربية بشكل خاص ينبع من سعي المؤسسة لتحقيق هدفين رئيسيين هما:

1. مساعدة الدول العربية على رصد حركة وتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بطريقة دقيقة وموحدة وشاملة.

1. آلية ميزان المدفوعات

وتمكن آلية ميزان المدفوعات البلدان من توفير قدر أكبر من البيانات عن الوضع الخارجي في وقت قصير نسبياً باستخدام البيانات الموجودة بالفعل. أو عبر نظم للمسح أو الإبلاغ مع مراعاة عدد من الملاحظات بشأن مصادر البيانات وأساليب الإعداد لوضع الاستثمار الدولي.

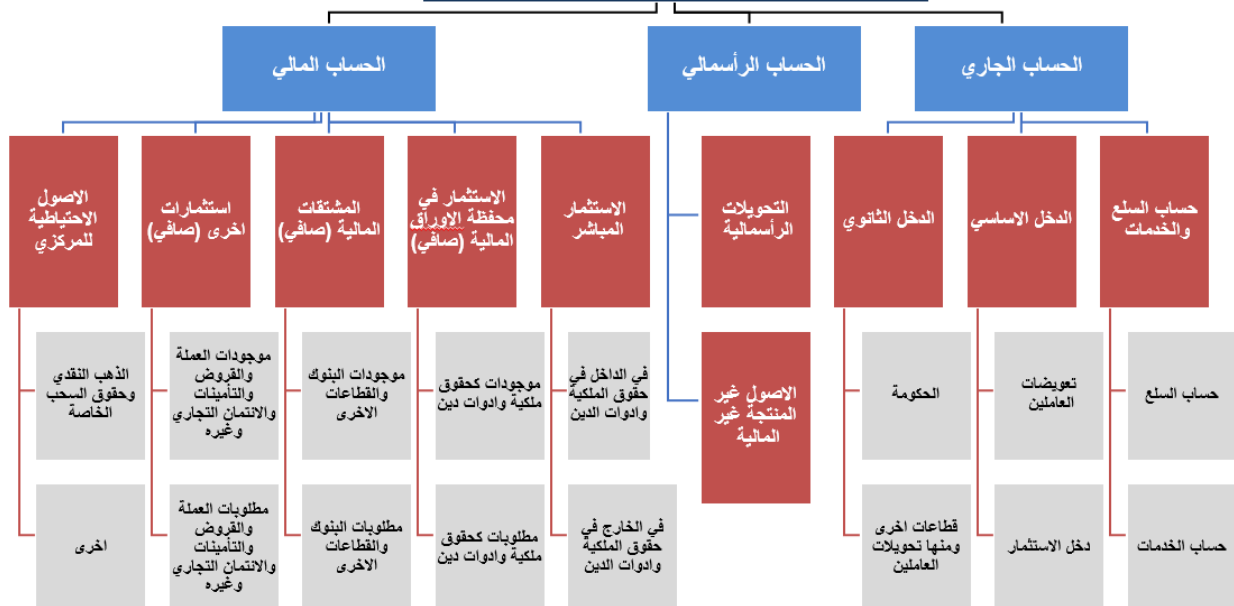
ويتم إحصاء وضع الاستثمار الدولي وصافي التدفقات الواردة إلى الدولة بالاعتماد على عدد كبير من المصادر المحلية والأجنبية مع ملاحظة وجود أكثر من مصدر للمعلومة الواحدة في بعض الأحيان. وبالطبع يتم اختيار المصادر التي تتيح أكبر قدر من البيانات في الظروف الخاصة بكل اقتصاد، مع ملاحظة تأثير البيئة التنظيمية على أساليب جمع البيانات وإمكانية تغير اختيارات ذلك الاقتصاد مع مرور الوقت ومع التغيرات التي تطرأ على النظم ذات الصلة بالاستثمار والرقابة على المعاملات التي يشتق منها أرصده وتدفقاته.

واستناداً إلى المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإحصاءات الاقتصاد الكلي ووضع الاستثمار الدولي الواردة في دليل ميزان المدفوعات (الطبعة السادسة) وإحصاءات الدين الخارجي ومسودة دليل الإحصاءات المالية والنقدية لعام 2013، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، ونظام الحسابات القومية لعام 2008 يمكننا التمييز بين مصدرين أساسيين في إعداد إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وهما المصادر المحلية والمصادر الخارجية.

ميزان المدفوعات هو سجل مالي تُدوّن فيه كافة المعاملات الاقتصادية للدولة بجميع مؤسساتها الحكومية والخاصة والأهلية وأفرادها مع الخارج، بطريقة محاسبية (الفيد المزدوج - دائن ومدين) وينقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية هي:

- 1. الأول: حساب المعاملات الجارية:** ويتكون من: ميزان تجارة السلع والخدمات والدخل الأساسي الذي يشمل تعويضات العاملين ودخل الاستثمار والدخل الثانوي الذي يشمل الحكومة والقطاعات الأخرى وأهمها تحويلات العاملين.
- 2. الثاني: حساب المعاملات الرأسمالية:** ويشمل: التحويلات الرأسمالية للحكومة والقطاعات الأخرى والأصول غير المنتجة غير المالية.
- 3. الثالث: الحساب المالي:** ويشمل الاستثمار المباشر في الداخل والخارج في حقوق الملكية وأدوات الدين وصافي الاستثمار في محفظة الأوراق المالية التي تشمل حقوق الملكية وأدوات الدين، وصافي تعاملات المشتقات المالية في البنوك والقطاعات الأخرى، وصافي موجودات ومطلوبات الاستثمارات الأخرى في العملة والقروض والتأمينات والائتمان التجاري وغيره، والأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي وتشمل الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والأصول الاحتياطية الأخرى ومنها العملة والودائع.

ميزان المدفوعات



1. مصادر البيانات المحلية

تقوم البنوك في كل الاقتصادات تقريباً، بجمع بيانات مستفيضة في العادة حول معاملاتها ومراكزها المالية لأغراض السياسة النقدية والرقابة المصرفية. وتتوافر تلك البيانات عموماً بمعدل تواتر مرتفع (شهرياً في الغالب) وفي حينها، ومن ثم يمكن مبدئياً أن تشكل مصدراً مهماً للمعلومات المستخدمة في إحصاءات وضع الاستثمار الدولي، بما في ذلك إحصاءات وضع الاستثمار الدولي ربع السنوية.

ويتم إبلاغ صندوق النقد الدولي ببيانات الميزانية القطاعية للبنوك وشركات الإيداع الأخرى، والتي يمكن لمُعدي البيانات استخدامها لتحديد واختيار الأصول والخصوم الخارجية لهذا القطاع، من خلال استمارات الإبلاغ الموحدة لإبلاغ البيانات النقدية والمالية.

ويتعين على مُعدي البيانات مراجعة التغطية القطاعية بعناية لأن تقارير شركات الإيداع الأخرى في استمارة الإيداع الموحدة يمكن أن تشمل صناديق سوق المال، والتي تقع خارج قطاع جهات تلقي الودائع في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

ولكن اختلافات التبويب بين بيانات الميزانية القطاعية لشركات الإيداع الأخرى والعناصر التي يتألف منها وضع الاستثمار الدولي لا تسمح بالمطابقة الكاملة بين الإطارين. وبالتالي فسوف يحتاج معد البيانات إلى الحصول على معلومات إضافية عن عدة بنود من الميزانية العمومية للبنوك حتى يتمكن من تحديد عناصر وضع الاستثمار الدولي بصورة قاطعة.

ويتمثل المعيار الرئيسي لتبويب عناصر الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي في النوع الوظيفي للاستثمار، أي الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة أو المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات)، وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية. والمستويات التالية من التبويب توفر تقسيمات حسب الأداة والقطاع وأجل الاستحقاق.

وتشمل حصراً لمجموعات البيانات الاقتصادية الكلية وغيرها من مصادر البيانات التي يقوم الاقتصاد المعني بجمعها لغير الأغراض الإحصائية والتي تفيد في إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي، ويمكن تقسيم البيانات المحلية إلى مصادر إحصائية ومصادر غير إحصائية كما يلي:

مصادر إحصائية

وهي بيانات تُجمع لأغراض الإحصاءات الاقتصادية الكلية وتستند إلى مبادئ محاسبية وتصنيفية تماثل المبادئ المتبعة في إحصاءات وضع الاستثمار الدولي، وتشمل بيانات جميع جهات تلقي الودائع مثل البنوك بأنواعها والبنوك المركزية وشركات تلقي الودائع الأخرى والشركات المالية الأخرى، إضافة إلى أصول وخصوم الحكومة في علاقتها مع الخارج فضلاً عن بيانات الحساب المالي في ميزان المدفوعات، والتي يمكن الحصول على بياناتها من الإحصاءات النقدية والمالية والموازنة الحكومية وإحصاءات القطاع الخارجي.

ويعرض دليل الإحصاءات المالية والنقدية والمرشد إلى إعدادها لعام 2013 إطاراً مقبولاً على المستوى الدولي يمكن الاستناد إليه في رصد وضع الاستثمار الدولي عبر الميزانية العمومية القطاعية للبنك المركزي وكذلك الميزانية القطاعية لشركات الإيداع الأخرى لقطاع جهات تلقي الودائع عدا البنك المركزي وكذلك إذا أعدت الاقتصادات بيانات الميزانية العمومية القطاعية للشركات المالية الأخرى.

ومع ذلك، ينبغي أن يكون مُعدو البيانات على دراية بالفروق في تغطية جهات تلقي الودائع عدا البنك المركزي والشركات المالية الأخرى في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة)، وشركات الإيداع الأخرى والشركات المالية الأخرى، على التوالي في دليل الإحصاءات المالية والنقدية والمرشد إلى إعدادها لعام 2013 ومثال على ذلك صناديق سوق المال.

الأصول والخصوم الخارجية للبنوك وغيرها (جهات

تلقي الودائع عدا البنك المركزي)

(البنوك وغيرها) عن مراكز حصص الملكية مقسمة حسب الاستثمار المباشر أو لاستثمارات الحافظة، وتقاسم معظم أدوات الدين حسب أجل استحقاقها الأصلي طويل الأجل أو قصير الأجل. وينبغي أن يسعى معدو البيانات لإدخالها ضمن اشتراطات الإبلاغ المطبقة على البنوك.

وإذا كانت الاقتصادات تُعد الإحصاءات النقدية والمالية باستخدام استمارة الإبلاغ الموحدة رقم 4 للشركات المالية الأخرى التي وضعتها إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي، فيمكن لمُعدّي البيانات أيضا استخدام هذا المصدر في وضع الاستثمار الدولي؛ غير أنه يتعين توخي الحذر بسبب فروق التغطية التي سبق توضيحها.

ومن خلال معرفة ضوابط الربط بين الحسابات الدولية مع الإحصاءات النقدية والمالية يمكن التعرف على مسائل أخرى متعلقة باستخدام الإحصاءات النقدية لإعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي، بما في ذلك التقييم والتغطية والتبويب القطاعي.

الأصول والخصوم الخارجية للبنك المركزي

تتألف السلطات النقدية من البنك المركزي الذي يتضمن وحدات مؤسسية أخرى متضمنة في القطاع الفرعي للبنك المركزي، مثل مجلس العملة وبعض العمليات التي تُعزى في العادة إلى البنك المركزي ولكن تتولى تنفيذها في بعض الأحيان مؤسسات حكومية أخرى أو بنوك تجارية، مثل البنوك التجارية المملوكة للحكومة. ومن بين هذه العمليات إصدار العملة؛ والاحتفاظ بالأصول الاحتياطية وإدارتها، بما في ذلك الاحتياطيات الناتجة عن المعاملات مع صندوق النقد الدولي؛ وتشغيل صناديق تثبيت أسعار الصرف. وفي الاقتصادات التي تحتفظ بأصول احتياطية كبيرة خارج البنك المركزي، ينبغي توفير معلومات تكميلية عن حيازات القطاع المؤسسي من الأصول الاحتياطية.

واستخلاص بيانات وضع الاستثمار الدولي من ميزانية البنك المركزي يتضمن مراعاة عدد من الملاحظات حسب الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي أبرزها ما يلي:

- أدرجت (الطبعة السادسة) البنك المركزي بدلا عن القطاع المؤسسي للسلطات النقدية الذي تم إدراجه كبنك تكميلي.

وفي بعض الأحيان لا يكون التطابق مباشرا وواضحا بين بنود قطاع شركات الإيداع الأخرى ومختلف عناصر وضع الاستثمار الدولي. فالأصول الخارجية في شكل حصص ملكية، على سبيل المثال، قد تكون جزءا من استثمارات البنك المباشرة في شركات أجنبية أو جزءا من استثمارات الحافظة في حصص ملكية شركات غير مقيمة.

كذلك، فإن العناصر الأساسية في الميزانية العمومية لشركات الإيداع الأخرى لا تحدد خصوم حصص الملكية بالقيمة السوقية. ويتعين إبلاغ هذه البيانات في نموذج الإبلاغ، ولكن قليلا من الاقتصادات يقوم بإبلاغ هذه البنود. وبالتالي، فإن إكمال بيانات العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي يقتضي توافر بيانات إضافية تتيح تقسيمات أكثر تفصيلا حسب نوع الاستثمار.

كما يمكن بحث إمكانية تضمين المتطلبات اللازمة لإعداد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي في نماذج الإبلاغ المخصصة لقطاع الجهات المتلقية للودائع. فعلى سبيل المثال، يمكن إدخال بعض البنود والتقسيمات الإضافية، ويمكن أن يقوم معدو البيانات بهذا الأمر دون المساس بأهداف الإحصاءات المصرفية. ونظرا لأن معدّي البيانات عادة ما يطلبون بيانات عن وضع الاستثمار الدولي بمعدل تواتر منخفض نسبيا، فإمكانهم إدخال تلك المتطلبات الإضافية في التقارير ربع السنوية فقط.

وكبديل لذلك، يمكن لمعدّي البيانات بحث إمكانية استخدام تقديرات تقريبية لإسناد المراكز المبلغ بها في الإحصاءات المصرفية إلى عناصر وضع الاستثمار الدولي في قطاع جهات تلقي الودائع. ويمكن اعتبار هذا المنهج ملائما إذا كان معدو البيانات يتوخون إجراء مسح مستقل لإحصاءات وضع الاستثمار الدولي في وقت لاحق، ويعتبرون أن استخدام البيانات المستمدة من الإحصاءات المصرفية ما هو إلا إجراء مؤقت. وفي هذه الحالة، قد لا يستحق الأمر استحداث متطلبات إضافية في المسوح القائمة.

ويمكن أن تبحث الجهات المختصة بإعداد البيانات إمكانية استخدام معلومات أخرى، كالتّي تُجمع للأغراض الرقابية، وخصوصا أصول وخصوم الأسهم وحقوق الملكية الأخرى وعلاقات ملكية رأس المال.

ومن الضروري وجود تفاصيل في سجلات جهات تلقي الودائع

وفي الواقع يوجد عدد قليل من الاقتصادات لديه ميزانيات عمومية كاملة. ونظراً لأن الأصول الخارجية للحكومة العامة يمكن أن تكون ضخمة في حالة بعض الاقتصادات، فإنه يتعين على مُعدي البيانات جمع بيانات الأصول مباشرةً من الحكومة. وينبغي أن تشير الملاحظات المنهجية عن ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في مثل هذا الاقتصاد إلى ما إذا كان هناك نقص كبير في تغطية هذه الأصول.

وفيما يتعلق بوضع الاستثمار في أدوات الدين تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول تمتلك نظاماً لمراقبة الدين الخارجي وخاصة سندات الدين والقروض والائتمان التجاري والسُلف على الواردات والتي يمكن الاعتماد عليها كمصدر دقيق للمعلومات، مع ملاحظة أن هناك خصوصاً في وضع الاستثمار الدولي لا تمثل جزءاً من الدين الخارجي مثل حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمشتقات المالية وخيارات الأسهم الممنوحة للموظفين.

الحساب المالي فيه ميزان المدفوعات

هناك علاقة متبادلة وثيقة بين وضع الاستثمار الدولي ومعاملات الحساب المالي في ميزان المدفوعات؛ لأن التغييرات في وضع الاستثمار الدولي ناتجة عن (المعاملات المالية وغير المالية مع غير المقيمين) أي معاملات الحساب المالي والتي تشمل الاستثمار المباشر وغير المباشر والمشتقات المالية والاستثمارات الأخرى في العملة والقروض والتأمينات والائتمان التجاري وكذلك الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي فضلاً عن التغييرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية، بما فيها التغييرات في الأسعار وأسعار الصرف وغير ذلك.

وفي سياق ذلك يمكن لمُعدي البيانات استخدام المعلومات المتوافرة لدى قطاع البنوك (جهات تلقي الودائع) والبنك المركزي والقطاع الحكومي والعام بشأن البنود السابقة. إلا أن القطاع الخاص غير المالي، قد لا تتوفر معلومات عن مراكزه في بداية الفترة ونهايتها، وخاصة على أساس ربع سنوي.

وفي حالة وجود تقلبات ملحوظة للأسعار وأسعار الصرف وأحجام المعاملات بالنسبة للأرصدة، يفضل تقدير المراكز بدقة أو إجراء مسح دورية لضمان جودة البيانات.

• ينبغي أن تتضمن الأصول الخارجية للبنك المركزي الأصول الاحتياطية والأصول الخارجية الأخرى.

• إعداد البيانات المتعلقة بعنصر الأصول الاحتياطية في إحصاءات وضع الاستثمار الدولي مسألة بسيطة، لأن البيانات من السهل الحصول عليها من البنك المركزي مباشرة. إلا أنها قد تكون أكثر تعقيداً إذا كانت السلطات النقدية تتضمن عدة وحدات مؤسسية أو كانت هناك معاملات معينة لوحدها أخرى. وهذه البيانات متاحة غالباً بسهولة للمؤسسة القائمة بإعداد البيانات، ولكن ذلك يتطلب قدراً أكبر من التنسيق لجمع البيانات من مصادر مختلفة وتجميع الأرقام على نحو متجانس.

• يوفر البنك المركزي معلومات عن أصوله الخارجية الأخرى وعن خصومه الخارجية (باستثناء الخصوم في شكل النقود الورقية والمعدنية) وقد تتضمن تلك الأصول مطالبات على غير المقيمين بالعملة الوطنية وأي أصول خارجية أخرى لا تنطبق عليها مواصفات الأصول الاحتياطية والتي يمكن إدراجها تحت بند استثمارات الحافظة، أو المشتقات المالية، أو الاستثمارات الأخرى.

• الخصوم الخارجية للسلطات النقدية قد تكون في هيئة سندات دين أو مشتقات مالية أو قروض أو ودائع أو خصوم أخرى، وينبغي تسجيلها ضمن العناصر الملائمة في إحصاءات وضع الاستثمار الدولي.

• في الواقع العملي، قد تكون قائمة الأدوات المالية قصيرة، إذا كان هناك حظر على الاستثمار في أنواع معينة من الأصول أو إنشاء أنواع معينة من الخصوم.

• يمكن لمُعدي البيانات استخدام الميزانية العمومية القطاعية للبنك المركزي، على النحو الوارد في دليل الإحصاءات المالية والنقدية والمرشد إلى إعدادها لعام 2013، كمرجع للبيانات.

الأصول والخصوم الخارجية للحكومة من الموازنة العامة للدولة

تغطي إحصاءات مالية الحكومة القطاعين الحكومي والعام، وقطاع الشركات غير المالية العامة، وقطاع الشركات المالية العامة، وإحصاءات أخرى عن الروابط مع إحصاءات القطاع الخارجي تحت عنوان روابط الحسابات الدولية.

مصادر غير إحصائية

وقد تتاح لمعدي البيانات فرصة الاطلاع على مصادر البيانات الرسمية، والكشوف المالية غير الموحدة للمستثمر الأجنبي المقيم. والتي تتضمن في جانب الأصول معلومات عن الاستثمار في المؤسسات الأجنبية المنتسبة (حصص الملكية) والقروض إلى المؤسسات الأجنبية المنتسبة (أدوات الدين).

أما جانب الخصوم فقد يتضمن معلومات عن قروض من مؤسسة أجنبية منتسبة (أدوات الدين). كذلك يمكن أن يقدم المصدر معلومات عن مؤسسات الاستثمار المباشر المقيمة مثل استثمارات المستثمرين المباشرين/مستثمري حافظات الأوراق المالية في حصص الملكية، والقروض المقدمة من المستثمرين المباشرين (في جانب الخصوم)، والقروض المقدمة للمستثمرين المباشرين (جانب الأصول).

وحسب الإتاحة هناك نوعان من الكشوف المالية الكشوف المالية: المتاحة للاطلاع العام والتي غالباً ما تكون للشركات المدرجة في أسواق المال، والكشوف المالية المتاحة من خلال القنوات الرسمية.

وفيما يتعلق بالكشوف المالية المتاحة للاطلاع العام فعادة ما تتوفر للشركات المدرجة في البورصات ضمن التقرير السنوي الذي يتضمن بيانات يتم إعدادها على أساس موحد في العادة ويمكن استخدامها لتقدير الاستثمار المباشر للمؤسسة.

أما فيما يتعلق بالكشوف المالية المتاحة من خلال القنوات الرسمية فقد تكون متاحة لدى بعض الهيئات المختصة التي تقوم بإعداد البيانات وجمع معلومات عن المؤسسات المملوكة لأجانب من واقع الكشوف المالية لإدراجها في إحصاءاتها المالية الوطنية.

وعند استخدام الكشوف المالية لتقدير الاستثمار المباشر، ينبغي أن يشير معدو البيانات إلى أن معظم الميزانيات تعكس القيمة الدفترية أو التكلفة التاريخية. ومن حيث المبدأ، يتطلب دليل ميزان المدفوعات أن يتم قياس كافة الأصول والخصوم الخارجية بالأسعار السوقية الجارية. وعندما لا تتوفر القيم السوقية الفعلية، مثل أسهم رأس المال غير المتداولة، يجب وضع قيمة تقديرية. باستخدام قواعد المحاسبة المالية التي تدرج فيها:

1- الإيرادات المتركمة لدى المؤسسة والمعاد استثمارها؛ 2- الإهلاك المتركم على المنشآت والمعدات؛ وينبغي تقييم غالبية الأدوات المالية في حيازة الشركة بالقيم السوقية أو القيم العادلة.

وتشمل البيانات التي يتم جمعها من مصادر تخدم أهدافاً أخرى غير إحصائية مثل البيانات الإدارية والموافقات وغيرها وأبرزها الكشوف المالية للشركات المقيمة وموافقات الاستثمار الأجنبي والصحافة الاقتصادية.

ولا تغطي المصادر السابقة (الأصول والخصوم المالية الخارجية لدى القطاع الخاص غير المصرفي) والتي يتطلب توافرها وجود ضوابط مقيّدة لحركة رؤوس الأموال، وفي تلك الحالة قد تكون الأوضاع الخارجية لهذا القطاع ضئيلة الأهمية.

الكشوف المالية للشركات

توفر الكشوف المالية للشركات معلومات مفيدة (وخصوصاً في عدم وجود مسوح المؤسسات) في تقدير بنود في وضع الاستثمار الدولي مثل الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى (القروض، والائتمان التجاري والسلف، والعملية والودائع، والحسابات الأخرى قيد القبض/الدفق).

ومستوى توحيد البيانات في الكشوف المالية يعتمد في الأساس على مصدرها إذا كان خارجياً متاحاً للجمهور أو داخلياً متاحاً داخل الحكومة وهو ما يحدد درجة الاستفادة منها في بيانات الاستثمار.

وأكثر الكشوف المالية فائدة لاشتقاق بيانات الاستثمار المباشر هي دفاتر مؤسسة الاستثمار المباشر خصوصاً عندما تكون مقيمة في الاقتصاد المبلّغ، حيث تكون واضحة ومباشرة إلا أنها لا تتيح معلومات كافية لحساب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج من واقع الميزانية العمومية. غير أن الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية قد تتضمن معلومات مفيدة بشأن حصص الملكية في مؤسسات الاستثمار المباشر غير المقيمة. أما غير المقيمة فكشوفها غالباً ما تكون أكثر تعقيداً.

وقد يشكل الكشف المالي مصدراً محتملاً للمعلومات لمؤسسة الاستثمار المباشر المقيمة في الخارج حين يكون المستثمر المباشر قد اكتسب لتوه حيازة شركة موجودة في الخارج. فإذا كانت الكشوف المالية للشركة المكتسبة متاحة للاطلاع العام أو إذا كانت تكلفة حيازتها معلومة، قد يتمكن معدو البيانات من تقدير القيمة الأولية لأصول الاستثمار المباشر.

موافقات الاستثمار الأجنبي

المصادر المحلية السابق الإشارة إليها، ولذا على معدي البيانات اللجوء بالتوازي إلى عدد من المصادر الخارجية للبيانات والتي قد تكون مهمة في حالات كثيرة للتدقيق أو استكمال النواقص، ومن بينها: 1- الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية، 2- قاعدة بيانات الأوراق المالية المتداولة، 3- قاعدة بيانات القروض الخارجية 4- سجلات القروض الخارجية، 5- بيانات الاقتصادات الشريكة في الاستثمار أو المعاملات الخارجية ذات الصلة.

الإحصاءات المصرفية الدولية

تمثل الإحصاءات المصرفية الدولية التي يقوم بنك التسويات الدولية بجمعها ونشرها في تقريره الفصلي **BIS Quarterly Review** ويتم إتاحتها إلكترونياً معلومات ربع سنوية عن قروض وودائع البنوك والمؤسسات غير المصرفية حسب الاقتصاد باستخدام مفاهيم ميزان المدفوعات. كما توفر معلومات عن مطالبات والتزامات المؤسسات الخاصة تجاه البنوك غير المقيمة، كذلك تساعد في إعداد جزء من بيانات أصول وخصوم الاستثمارات الأخرى.

وتوضح تلك البيانات المبالغ غير المسددة والتغيرات التقديرية المعدلة حسب أسعار الصرف في القروض والودائع الخارجية للبنوك المبلّغة تجاه قطاع المؤسسات غير المصرفية والاقتصادات. كذلك تبين موقع البنك وجنسيته وموقع الطرف المقابل له ونوع الاستحقاق، مع التحديد حسب البنوك والمؤسسات غير المصرفية.

وأكثر بيانات الاستثمار المستقاة من تقرير البنك شيوعا هي المبالغ غير المسددة من ودائع المؤسسات غير المصرفية وكذلك بيانات أصول القطاعات الأخرى في شكل ودائع إضافة إلى مبالغ القروض غير المسددة.

ومع ذلك فإن استخدام تلك البيانات محدود لأنها لا توفر تقسيماً للقروض حسب أجل الاستحقاق قصير الأجل وطويل الأجل، كما أنها بيانات جزئية من حيث تغطيتها، وذلك لاقتصارها على أوضاع البلدان المشاركة في الإحصاءات المصرفية الدولية فقط، وكذلك لعدم تغطيتها بعض البنود وعدم حداثتها مقارنة بالإحصاءات القومية.

تمثل جهات منح موافقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة مصدرا جيدا للمعلومات خصوصا إذا ما كان هناك إطار تنظيمي متبع وواضح مع المعاملات الدولية، وعندما تكون حركة رؤوس الأموال (الاقتراض أو الاستثمار الخارجي) خاضعة للرقابة أو قيود معينة أو تقوم جهات منح الموافقات بطلب تزويدها بمعلومات مالية دورية.

وأفضل استخدام لهذا المصدر هو لتحديد الاستثمارات الجديدة، بينما يحتاج معدو البيانات إلى مصادر أخرى كالكشوف المالية ومسوح المؤسسات للتأكد من حدوث الاستثمار المباشر وتقدير قيمته.

لكن هذه البيانات غالبا ما تشوبها بعض العيوب أهمها 1- عدم مراعاتها في الغالب لمتطلبات الإحصاءات الاقتصادية الكلية. 2- وجود فواصل زمنية كبيرة بين إصدار الموافقات والاستثمارات الفعلية بمراحلها.

ولذا سيكون من الضروري الاعتماد على آلية لتحديد مدة المشروع والمبلغ الذي يتم استثماره فيه كل عام ومصدره.

الصحافة الاقتصادية

توفر الصحافة المالية والاقتصادية مصدرا ممتازا للمعلومات التي تتميز بالحدثة لتحديد المعاملات الكبرى التي قد تكون لها آثار دولية، وخاصة للاستثمارات الجديدة أو عمليات الدمج والاستحواذ للاستثمار المباشر. وتوفر معلومات عن أسماء المؤسسات المقيمة وغير المقيمة، والاقتصاد الذي جرت معه المعاملة، وحجم المعاملة.

ويمكن التحقق من صحة المعلومات من خلال المسح اللاحق، أو الاتصال بالشركات وخصوصا التي لم يشملها المسح للحصول على التفاصيل (التواريخ والمبالغ، وطرق التمويل). وهذا المصدر للبيانات يتسم بالحدثة وخصوصا للتقديرات الأولية لأنها قد لا تكون دقيقة بشأن توقيت وحجم الاستثمار.

2. مصادر البيانات الخارجية

الاعتماد فقط على المصادر المحلية في إحصاء بيانات الاستثمار المباشر قد يكون غير كافٍ في الغالب نظرا للتحديات التي غالبا ما تواجهها عملية جمع البيانات من

قاعدة بيانات الأوراق المالية القابلة للتداول

توجد قاعدة بيانات دولية للأوراق المالية الصادرة عن الجهات المختلفة في العالم والقابلة للتداول في الأسواق (تستخدم نظام جمع البيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة) ويمكن استخدامها في إعداد بيانات استثمارات الحافظة بشكل أساسي وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في حال زاد حجم الاستثمار في المنشأة عن 10% من مجمل رأسمالها

ينبغي أن تتوفر هذه البيانات بمعدل تواتر مرتفع غالبا من أمناء حفظ مقيمين ومن مستثمرين نهائين مقيمين. ويقوم أمناء الحفظ المقيمون بإبلاغ المراكز في الأوراق المالية تجاه غير المقيمين لحسابهم الخاص وباسم مقيمين آخرين.

قاعدة بيانات الدين الخارجي

تمثل قاعدة بيانات الدين الخارجي التي يعدها البنك الدولي ويتم تحديثها بالتعاون مع دول العالم بشكل ربع سنوي مصدرا إضافيا خارجيا لبيانات الدين الخارجي وأدواته المختلفة، وينبغي أن تكون البيانات المبلّغة للبنك الدولي من قبل الدولة متسقة بشكل كامل مع بيانات وضع الاستثمار الدولي عن التزامات الدين والتي يتم اشتقاقها في العادة من وضع الاستثمار الدولي. غير أنه في حالة إعداد إحصاءات الدين الخارجي وإبلاغها للبنك الدولي عن طريق مؤسسة أخرى غير تلك المنوط بها إعداد بيانات ميزان المدفوعات/ وضع الاستثمار الدولي، يمكن استخدام بيانات قاعدة بيانات الدين الخارجي ربع السنوية في أغراض التحقق من دقة البيانات.

سجلات القروض الخارجية

يستخدم بعض معدي الإحصاءات سجلات القروض الخارجية والتي غالبا ما تُجمع لأغراض مراقبة النقد الأجنبي للحصول على بيانات القروض التي يتلقاها أو يقدمها القطاع غير المصرفي. وفي حالة إلغاء ضوابط سعر الصرف، عادة ما تغطي الأرقام المأخوذة من هذا المصدر كلا من القروض بين الشركات بما فيها التي تربطها علاقة (الشركات الأم والشركات المنتسبة).

بيانات الاقتصادات الشريكة

قد يلجأ معدو البيانات إلى بيانات الاقتصادات الشريكة لدولتهم وخصوصا إذا ما كانت تلك الاقتصادات ناشطة في مجال الاستثمار الدولي بشكل عام ومع القطر المعني بشكل خاص، وتتبع المعايير الدولية في إعدادها مثل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي تصدر إحصاءات منتظمة بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها والصادرة عنها موزعة جغرافيا وحسب جنسية المستثمرين والقطاعات التي استثمروا فيها.

III. المسح المنسق للاستثمار المباشر

يمثل المسح المنسق للاستثمار المباشر Coordinated Direct Investment Survey or CDIS جهداً عالمياً لجمع بيانات الاستثمار وفق منهجية وآلية المسوح الميدانية للوحدات المقيمة في كل دولة والمحتمل أن يكون لها صلة بالاستثمار المباشر. ويتم إجراء هذا المسح بمشاركة مجموعة كبيرة من الاقتصادات في آن واحد وبمنهجية وتعريفات متسقة تحت رعاية إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي، وذلك بهدف رصد المجاميع الكلية العالمية والتوزيع الجغرافي والقطاعي لمراكز الاستثمار المباشر في كل دول العالم المشاركة فيه عبر اتباع أفضل الممارسات في جمع البيانات.

وفي هذا السياق ومنذ عام 2009 تشارك العديد من دول المنطقة والعالم فيه وتقوم بإحصاء بيانات الاستثمار المباشر الخاصة بها وفق توجيهات "الصندوق" التي أصدرها في ذلك التوقيت تحت عنوان " المرشد إلى المسح المنسق للاستثمار المباشر" والتي تضمنت بالتفصيل كل ما يلزم لإجراء المسح وإبلاغ نتائجه إلى الصندوق بالطرق الصحيحة.

وكآلية عملية ومرنة لم يتشدد الصندوق في استخدام الطرق المثلى النظرية لجمع وإعداد البيانات في البداية وتقبل استخدام الطرق المبسطة على أن يقوم معدو البيانات بتتقيحها وتحسينها مع مرور الوقت للوصول بها إلى المستوى المثالي من الناحية النظرية حسبما تقتضي الظروف.

ويتم إجراء المسح وفق منهجية الصندوق التي تتضمن عدة محاور:

1. تحديد الغرض من المسح ووضع استراتيجية لتنفيذه تتضمن تحديد البيانات المفترض إعدادها.
2. مسؤولية المسح: تحديد الجهة أو الجهات المسؤولة عن إنتاج إحصاءات الاستثمار المباشر بين هيتين أو أكثر، حيث يمكن أن يتولى البنك المركزي مسؤولية الحصول على البيانات من المؤسسات المالية، بينما تتولي هيئة الإحصاء الوطنية المسؤولية ذاتها بالنسبة للمؤسسات غير المالية. وفي اقتصادات أخرى، قد يكون دور الهيئة المعنية بالموافقة على الاستثمار بالغ الأهمية.

3. اعتماد المفاهيم الأساسية: وخصوصاً التفرقة بين إطار علاقات الاستثمار المباشر وطريقة مضاعفة نسب

المشاركة وأيهما سيتم اعتماده، وآلية التعامل مع دخل الاستثمار المباشر، والمعاملات المالية في الاستثمار المباشر، والتقييم السوقي لحقوق الملكية، وتحديد البلد المستثمر النهائي، وتدوير الأموال وتحديد نطاق التغطية بالعينة أو التعداد وآلية اختيار فريق المسح ونطاق الاختصاص.

4. عمل جدول زمني لمختلف مراحل إجراء المسح وصولاً إلى المرحلة النهائية التي تتضمن إبلاغ البيانات ومتابعتها.

5. إعداد إطار المسح: بتحديد الوحدات التي يلزم إخضاعها للمسح وتتضمن: الوحدات المؤسسية المقيمة في الاقتصاد، وكذلك وحدات الاستثمار المباشر المؤسسية، إضافة إلى الوحدات المؤسسية الصورية التي تترتب عليها المصرفيات الأولية قبل تأسيس الكيان القانوني، فضلاً عن المراكز المالية الدولية والوحدات المشاركة في التمويل العابر، مع استعراض المصادر التي يتم من خلالها تحديد مؤسسات الاستثمار المباشر والمستثمرين المباشر، وكذلك تحديد علاقات الاستثمار المباشر.

6. تحديد المعلومات المطلوب جمعها في المسح، وتشمل حقوق الملكية، وأدوات الدين (الإقراض فيما بين الشركات- الودائع - سندات الدين- الديون الأخرى) وأخيراً الأدوات المستبعدة. وذلك قبل تصميم استمارات المسح النموذجية للاستثمار المباشر الموجه إلى الداخل والموجه إلى الخارج. وكذلك تحديد الحالات الخاصة والفروق بين الاستثمار المباشر المتبادل، والاستثمار العكسي، والاستثمار في مؤسسة زميلة، والملاحظات بشأن بعض التطبيقات العملية السابقة.

7. كيفية إبلاغ البيانات إلى صندوق النقد الدولي، والنماذج القياسية المستخدمة.

في تحديد الوحدات المؤسسية الخاضعة للمسح وتصنيفها، وأهمها معيار الإقامة بأن تكون لديها حساباتها الخاصة ومقيمة في إقليم اقتصادي واحد فقط وهو ما يحدده مركز المصلحة الاقتصادية، ويستخدم تعبير الموقع الفعلي أو المزمع لمدة سنة واحدة أو أكثر بوصفه تعريفاً إجرائياً، مع الأخذ في الاعتبار تعدد حالات الإقامة وشروطها.

وتتضمن الوحدات المؤسسية المقيمة في الاقتصاد كيانات مساهمة وصناديق استثمارية وفروعاً ووحدات مقيمة صورية وصناديق ائتمان وأشباه شركات ومؤسسات غير هادفة للربح ووحدات حكومية وأسراً معيشية.

وتتبع أهمية التصنيف لتحديد الوحدات التي تأخذ صفة مؤسسة الاستثمار المباشر و/أو المستثمر المباشر و/أو مؤسسات زميلة وذلك لتحديد نوع المسح اللازم للمساهمة في إعداد البيانات المجمع كاستثمار مباشر موجه إلى الداخل وموجه إلى الخارج.

وفيما يلي أهم الوحدات التي يلزم إخضاعها للمسح.

* **الحكومات:** وحدات مؤسسية ووظائفها الرئيسية تتمثل في المسؤولية عن توفير السلع للمجتمع أو فرادى للأسر المعيشية وتقديم التمويل اللازم لها من خلال الضرائب أو إيرادات الدخل الأخرى، وإعادة توزيع الدخل والثروة من خلال التحويلات، والاشتغال بالإنتاج غير السوقي.

* **الشركات والكيانات المساهمة:** تتألف منها غالبية وحدات الاستثمار المباشر المؤسسية.

* **الممتلكات والصناديق الاستثمارية والشراكات:** تعامل الممتلكات والصناديق الاستثمارية والشراكات كوحدات مؤسسية مستقلة إذا نشأت في إقليم مختلف عن إقليم مالكيها أو المستفيدين منها.

* **الوحدة المؤسسية السورية المنشأة قبل تأسيس الكيان القانوني:** تعتبر المؤسسة مقيمة إذا ترتب عليها نفقات مبدئية كحقوق التعدين، ورسوم الترخيص، وتكاليف إعداد الموقع، وتصاريح البناء، وضرائب الشراء، ومصروفات المكاتب المحلية، والتكاليف القانونية قبل تأسيس الكيان القانوني. ونتيجة لإثبات نشأة شبه الشركة، تقيد هذه النفقات التمهيدية في اقتصاد العمليات المستقبلية باعتبارها معاملات من مقيم إلى مقيم وتمولها تدفقات استثمار مباشر وليس كمبيعات أصول غير منتجة لغير مقيمين وصادرات خدمات قانونية وما إلى ذلك.

1. الوحدات التي يستوجب إخضاعها للمسح

ينشأ الاستثمار المباشر عندما تقوم وحدة مقيمة في أحد الاقتصادات باستثمار (تملك حصة) يمنحها درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، بحصولها على 10% أو أكثر من القوة التصويتية (أحياناً تستخدم القوة التصويتية دون ملكية متناسبة للأسهم).

وبمجرد بلوغ هذا المستوى الحدي، تعتبر الكيانات المشاركة قد دخلت في علاقة استثمار مباشرة، وتدرج في الاستثمار المباشر مراكز حقوق الملكية والدين بين المستثمر والمؤسسة، وفيما بين كل المؤسسات ذات الصلة بنفس المستثمر.

وتدرج في الاستثمار المباشر الكيانات التي لديها مستثمر مشترك ولكنها لا تحوز نسبة 10% أو أكثر من حصة الملكية في بعضها البعض. وتعرف هذه الكيانات باسم المؤسسات الزميلة. وتسجل البيانات في المسح المنسق حسب الاقتصاد على أساس موقع الاقتصاد المقابل صاحب الملكية المباشرة في مركز الاستثمار المباشر.

ولتحديد علاقات الاستثمار المباشر هناك طريقتان مقبولتان حسب IMF وOECD، وهما:

1. طريقة مضاعفة نسب المشاركة.
2. طريقة النفوذ المباشر/ السيطرة غير المباشرة. وتشمل كل المؤسسات التي تصل نسبة القوة التصويتية المملوكة للغير إلى 10% أو أكثر، إضافة إلى كل المؤسسات التي تخضع لسيطرتها (أي ملكية أكثر من 50% من القوة التصويتية)، إضافة إلى كل المؤسسات الأخرى في سلسلة متصلة من ملكية أغلبية الأسهم.

كما يجب التفرقة بين مؤسسات الاستثمار المباشر والمستثمرين المباشرين والمؤسسات الزميلة، كذلك يمكن أن تشمل مؤسسة الاستثمار المباشر والمستثمر المباشر أيضاً وحدات مؤسسية مقيمة في نفس الاقتصاد وعند دمجها يطلق عليها مجموعة المؤسسات المحلية ويشترط أن تكون خاضعة للسيطرة.

الوحدات المؤسسية المقيمة في الاقتصاد

وفي هذا السياق ينبغي معرفة المعايير التي يتم الاستناد إليها

- * الشركات التابعة والفروع المملوكة بالكامل معترف بها كوحدات مؤسسية مستقلة عن الوحدات الأم، ولا يشترط أن تكون بالضرورة مستقلة.
- * المؤسسات متعددة الأقاليم ينبغي معالجة عملياتها في كل إقليم إن أمكن وفقا لمبادئ تحديد الفروع.
- * الشركات المالية والتمثيلية في كافة الشركات وأشباه الشركات التي تشارك أساسا في تقديم الخدمات المالية بما في ذلك خدمات التأمين وصناديق معاشات التقاعد لوحدات مؤسسية أخرى.
- * المراكز المالية الدولية، والوحدات المشاركة في التمويل العابر **In Transit** أو **Pass through** وجهات الوساطة المالية. تنشأ بعض مؤسسات الاستثمار المباشر لغرض تحويل الأموال فقط في اقتصاد ما إلى مؤسسة مرتبطة في اقتصاد آخر، وقد تأخذ أحد الأشكال التالية: الكيانات ذات الأغراض الخاصة، والشركات القابضة، والمؤسسات المالية التي تخدم المؤسسات المرتبطة غير المالية الأخرى. وتدخل هذه الوحدات في الاستثمار المباشر للاقتصاد المعني. ولا يقتصر الأمر على تصنيف الكيانات المشاركة في التمويل العابر كوحدات استثمار مباشر، بل إن الأموال العابرة أيضا تدرج ضمن الاستثمار المباشر (ما لم تكن مستبعدة لأنها تمثل ديننا بين جهات وساطة مالية مرتبطة). وفي واقع الأمر، لا يوجد في الوقت الحالي أي طريقة متفق عليها دوليا لرصد الأموال التي تمر عبر مؤسسات الوساطة حتى وجهاتها النهائية.
- * **تنظيمات المساهمة المرنة ذات التواجد المادي المحدود أو المعدم:** ولا يعد الوجود المادي في أحد الاقتصادات شرطا أساسيا لوجود الوحدة المؤسسية. فعلى سبيل المثال نجد أن الكيانات المصرفية والتأمينية، وصناديق الاستثمار (بصفة مستقلة عن مديريها)، ومؤسسات توريق القروض، وبعض الكيانات ذات الأغراض الخاصة تعمل غالبا بوجود مادي محدود أو معدوم. وبالمثل في حالة التصنيع الافتراضي ((Virtual manufacturing))، يجري التعاقد مع وحدات خارجية أخرى للقيام بكل العمليات المادية. وفي غياب أي بعد مادي ملحوظ للمؤسسة المعنية، يتم تحديد مقر إقامتها وفقا للإقليم الاقتصادي الذي تدرج أو تسجل تحت طائلة قانونه.
- * **الأسر المعيشية:** تعتبر الأسر المعيشية كذلك وحدات مؤسسية وقد تكون مستثمراً مباشراً من خلال حيازة قوة تصويتية على أعمالها التجارية. كذلك، يمكنها امتلاك عقارات في الخارج (ويمكن للأسر غير المقيمة امتلاك عقارات في الاقتصاد القائم بالإبلاغ) ولذا تعامل، حسب العرف، كاستثمار مباشر. غير أنه يتعذر غالبا الحصول على بيانات مثل هذه الاستثمارات من الأسر بصفة مباشرة، لذلك قد يلزم استخدام طرق أخرى لإعداد هذه الإحصاءات.
- * **المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية:** ومن أمثلة هذه المؤسسات الجمعيات الخيرية، ومنظمات الإغاثة والمعونة التي تمول بالتحويلات الطوعية بالإضافة إلى نقابات العمال، والجمعيات المهنية أو جمعيات العلماء، وجمعيات المستهلكين والجمعيات الدينية، والنوادي الاجتماعية والثقافية والترفيهية.
- * **المناطق الخاصة:** تدرج المنطقة الحرة أو المركز المالي الخارجي، في الإقليم الاقتصادي نظرا للحاجة إلى إلقاء نظرة عامة على الاقتصاد ككل، والحصول على بيانات عالمية شاملة، وتحقيق التوافق مع بيانات الاقتصاد الشريك. وذلك حتى لو كان معفى من ضرائب معينة أو غيرها من القوانين
- * **الحالات الخاصة مثل الأعمال المعنية بالتشييد، ومشغلي المعدات المتنقلة في الخارج.**
- ولأول مرة ينبغي أن يكون التركيز مبدئيا منصبا على كبار المستثمرين المباشرين ومؤسسات الاستثمار المباشر.
- ويتم استبعاد الديون بين جهات الوساطة المالية عدا شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد من الاستثمار المباشر، والتي تشمل شركات تلقي الودائع وصناديق سوق المال MIMF وصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال، وجهات الوساطة المالية الأخرى عدا شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد من الاستثمار المباشر.

الشركات والصناديق غير المساهمة والوحدات الصورية المنشأة لامتلاك العقارات وغيرها من الموارد الطبيعية، وينبغي أن تشمل أيضاً حقوق الملكية عبر الحدود في الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى حيثما كانت كبيرة حيث يتم توفير معدات رأسمالية دون الإقرار صراحة باستحقاقات مالية مقابلة وهو ما يعد بمنزلة ضخ رأس المال.

أدوات الدين

الإقراض فيما بين الشركات

تستخدم عبارة الإقراض فيما بين الشركات لوصف مراكز المديونية في الاستثمار المباشر بين المؤسسات المرتبطة وتتضمن كل أدوات الدين. وأما أدوات الدين فهي تلك الأدوات التي تتطلب سداد أصل المبلغ و/أو الفائدة في وقت معين (أو/أوقات) في المستقبل. وتتألف أدوات الدين من الودائع وسندات الدين وغيرها من الديون المؤلفة من القروض والائتمان التجاري والحسابات الأخرى المدينة/الدائنة واحتياطات التأمين الفنية، وتستثنى من الاستثمارات المباشرة كافة أشكال الإقراض فيما بين الشركات التي تقوم بين جهات الوساطة المالية المرتبطة عدا شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد.

الودائع

تشمل الودائع كل المطالبات على شركات تلقي الودائع وأحياناً وحدات مؤسسية أخرى وقد تكون في شكل أرصدة قابلة للتحويل يمكن مثلاً تحرير شيكات مقابلها أو أشكال أخرى من الإيداع بدرجة سيولة أقل.

سندات الدين

هي أدوات قابلة للتداول تستخدم كإثبات لوجود دين متداول عادة في الأسواق المالية. وتتضمن الأذون، والسندات، وشهادات الإيداع، وشهادات القبول المصرفي، والأوراق التجارية، وسندات الدين غير المضمونة، والأوراق المالية المضمونة بأصول، والأوراق المالية المربوطة بمؤشر وكذلك الأسهم أو السندات المفضلة غير المشاركة.

الديون الأخرى

يشمل بند الديون الأخرى ما يلي: القروض بما في ذلك التأجير المالي والائتمان التجاري أي الائتمان المباشر بين المستورد والمصدر، ويشمل الائتمان التجاري المدفوعات المسبقة وكل الحسابات الأخرى المدينة/الدائنة.

2. المعلومات المطلوب جمعها فيه المسح

يستهدف المسح جمع كل المعلومات التي تساعد في التعرف على كل بنود الاستثمار المباشر الداخل والخارج بدقة وأهمها مراكز حقوق الملكية والدين وعكسها في استمارة جمع البيانات مع مراعاة قيام بعض الدول بجمع معلومات إضافية عن الاستثمار المباشر لاستخدامات أخرى. مثل نوع النشاط، وتوزيع الأموال، ومتغيرات الدخل، والمعاملات المالية، والقيم السوقية على أسس إضافية، والمستثمر المباشر ذو الملكية النهائية، وغيرها من البيانات التي قد تستخدم في مجالات أخرى منها تقييم أثر الاستثمار. مع التأكيد على اعتماد المفاهيم والمبادئ الواردة في الطبعة السادسة من "دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي" الصادر عن صندوق النقد الدولي، والطبعة الرابعة من "التعريف المرجعي للاستثمار الأجنبي المباشر" الصادر عن منظمات التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بأقصى درجة من الحرص كأساس لإعداد البيانات المبلغة في المسح. كما يقتضي المسح جمع المعلومات من دفاتر مؤسسة الاستثمار المباشر، خصوصاً أنه يسهم في تشجيع مقارنة المعلومات التي يتم جمعها فيما بين الاقتصادات وتحقيق التوافق بينها.

وبالنسبة لمبادئ التقييم لحقوق الملكية فإن القيمة السوقية هي الأساس الموصى بالاستناد إليه في تقييمها، ويعكس هذا المفهوم قيمة المؤسسة المقيدة في دفاتر مؤسسة الاستثمار المباشر وتتمثل في: (1) رأس المال المدفوع، (2) كل أنواع الاحتياطات المحددة كحقوق ملكية في الميزانية العمومية للمؤسسة، (3) الإيرادات التراكمية المعاد استثمارها والتي تأخذ في الحسبان رسوم استهلاك رأس المال الثابت. أما بالنسبة لبيانات الدين، فيلزم تقييم سندات الدين بأسعار السوق، مع استخدام القيمة الاسمية لتقييم كل أنواع الدين الأخرى.

حقوق الملكية

تشمل حقوق الملكية جميع الأدوات والقيود التي تمثل إقراراً بالمطالبات المستحقة على القيمة المتبقية لشركة ما أو شبه شركة، بعد سداد مطالبات جميع الدائنين.

وتشمل حقوق الملكية التي لا تأخذ شكل الأوراق المالية حقوق الملكية في أشباه الشركات، كالفروع والصناديق الاستثمارية والشراكات ذات المسؤولية المحدودة والأنواع الأخرى من

للاستفسار عن محتويات التقرير يرجى الاتصال على
إدارة البحوث والمخاطر القطرية

مدير إدارة البحوث والمخاطر القطرية	د. رياض بن جليلي
رئيس وحدة المعلومات والمخاطر القطرية	منى قمحية
رئيس وحدة البحوث والنشر	أحمد الضبع
سكرتير	أيمن غازي

+965-24959529



aymang@dhaman.org



www.dhaman.org



المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

